

تجديد دور الذهب في نظام النقد الدولي

د/ صابر يونس صالح

مدرس الاقتصاد بالجامعة العمالية

مقدمة :

إن الثقة في الدولار الأمريكي تراجعت في العقود الأخيرة ، بسبب استمرار العجز في الحساب الجاري الأمريكي ، وتنامي العجز الخارجي في الولايات المتحدة ، وهناك تنبؤات متزايدة من جانب المراقبين تشير إلى نهاية السيطرة التي يتمتع بها الدولار ، ويرى الكثيرون أن مصير الدولار محتوماً عقب انهيار سوق الإسكان الأمريكي في منتصف ٢٠٠٧ ، وهناك اعتقاد واسع بأن الدولار لابد أن يستأنف انهياره على المدى الأبعد ، مما يضع نهاية قاطعة لعهد كان فيه العملة المسيطرة ، لكن ذلك يثير تساؤل ما الذي سيحل محل الدولار هل اليورو أم الين الياباني أم اليوان الصيني أم حقوق السحب الخاصة ، أن هذه الفترة أشبه بالفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية ، عندما أخذ الجنيه الإسترليني في التدهور وطفق الدولار ، فهل الأعوام القادمة ستشهد ظهور شيء مماثل ، مع وجود عدة عملات في حالة تنافس ولا تحتل أي منهما مكان الصدارة بصورة واضحة كما كان الحال في الماضي ، أم سيعود الذهب ، خاصة أنه احتل في النظام النقدي (سواء الداخلي أم الدولي ، علي مر التاريخ الحديث للمجتمع الإنساني) مكانة لم يبلغها شيء آخر غيره في هذا النظام ، وقد تطور وتغير دوره في النظام النقدي بمرور الوقت ويتغير الظروف والأوضاع الاقتصادية سواء الداخلية أم الدولية ، وفي هذا الإطار نبحت دور الذهب في نظام النقد الدولي ، ومدى إمكانية تجديد هذا الدور .

أهمية البحث : من أهم المشكلات المترتبة على انتهاء دور الذهب ، هو استخدام سعر الصرف كأداة لتصحيح مشاكل ميزان المدفوعات . فإذا كان هناك عجز لدى بلد في ميزان مدفوعاته فإن سعر الصرف سينخفض ، طبقاً للجدلية النظرية ، مما سيجعل سلع هذا البلد أقل سعراً والسلع الأجنبية أغلى سعراً ، ويتحول الطلب العالمي باتجاه سلع البلد ذي العملة الأقل سعراً ، وقد يتسبب نظام تدخل الدولة في سوق الصرف في حدوث تناقضات في السياسات الوطنية المختلفة للدول ، قد تقضي في النهاية إلى نوع من الحرب الاقتصادية ، ولتلافي هذه الحرب هل يمكن جلب الذهب مرة أخرى إلى النظام النقدي الدولي باعتباره مرتكزاً لتوجيه تحركات العملة ، خاصة أن الدولار الأمريكي أو الين الياباني أو الجنيه الإسترليني أو اليورو الأوربي لا يمكن مستقبلان أن يكون وحدة العملة الرئيسية في العالم ، هل يمكن تحقيق نظام صرف عالمي جديد للعملات العالمية ، يكون للذهب فيه دور رئيسي ومركزاً مؤثراً ، هذا ما سيجيب عليه البحث .

منهج البحث : اعتمد البحث على التحليل الوصفي القائم على المنهج الاستقرائي مع استخدام الأساليب الإحصائية البسيطة ، وتم الرجوع للدراسات والبحوث والأدبيات الاقتصادية ذات الصلة ، كما تم الاستعانة ببيانات عن كميات الذهب من المعهد الجيولوجي الأمريكي ، وصندوق النقد الدولي ، ومركز الذهب العالمي ، وبعض المنظمات المهتمة .

تقسيم البحث : تقسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول نتناول في الفصل الأول ، ماهية الذهب وأهم مناطق إنتاجه ودوره في نظام النقد الداخلي ، وفي الفصل الثاني نتناول : دور الذهب في النظام النقدي الدولي ، وفي الفصل الثالث: المشكلات المترتبة على انتهاء الدور النقدي للذهب وحلولها ، ونختم ذلك بخلاصة ، تتضمن نتائج وتوصيات البحث .

الفصل الأول

ماهية الذهب وأهم مناطق إنتاجه ودوره في النظام النقدي الداخلي

تمهيد وتقسيم :

الذهب في سلوك وعادات ووعي الناس له مميزات خاصة، فالعادات والتقاليد والخصال ووجهات النظر وقوة الاستمرار النفسية والاجتماعية، وفي كل زمان ومكان يل وفي الوعي الباطن الغريزي، شكلت من الذهب حتمية معدنية فريدة من نوعها وميزته عن السلع الأخرى (١)، لذلك كان له دور في النظام النقدي الداخلي، لذا نقسم هذا الفصل إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول: ماهية الذهب وأهم مناطق إنتاجه، ونتناول في المبحث الثاني: دوره في النظام النقدي الداخلي.

المبحث الأول

ماهية الذهب وأهم مناطق إنتاجه

الذهب معدن ثمين، ويتمتع بمجموعة من الخصائص الطبيعية والكيميائية التي جعلت منه معدناً فريداً من نوعه بين سائر المعادن، حيث هو سهل الحمل نسبياً ولا يتأثر بالتقلبات الجوية ولا يتعرض للتلف بعكس غالبية المعادن والسلع الأخرى، وهو بعكس الأحجار الكريمة، قابل للتجزئة وبدون نقص يذكر في قيمته، وهو معدن نادر الوجود نسبياً وسهولة طرقه وعدم إمكانية تزييفه جعلت منه معدناً نفيساً.

ويعود اكتشاف الذهب إلى ما يقرب من ٦٠٠٠ آلاف سنة، ولكن استخدامه كمنقود يعود إلى ٢٥٠٠ سنة، وكان يستخدم الذهب قبل استخدامه كمنقود في الصناعة وفي الزينة (٢)، وهناك صفة تميز الذهب عن أي سلعة أخرى، وهي أنه لا يستهلك ولا ينتهي وإنما ينتقل من يد إلى يد أخرى، وأي ذهب تم إنتاجه من قبل مازال معظمه موجود ويمكن إضافته إلى السوق في أي وقت، وقد بلغ ما تم إنتاجه من ذهب على مدى التاريخ حتى نهاية ٢٠٠٦ حوالي ١٥٨ ألف طن، ويبلغ الاحتياطي العالمي ١٠٠ ألف طن.

(١) راجع د. بسام الحجار، «اقتصاديات الذهب»، مجلة الدفاع الوطني، بيروت، عدد ٥٥ يناير ٢٠٠٦، ص ٢.

(٢) راجع في تاريخ الذهب بالتفصيل د. رمزي زكي «التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في أثر النظام النقدي الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث»، سلسلة علم المعرفة، الكويت، عدد ١١٨ أكتوبر ١٩٧٨، ص ١٤ وما بعدها، وراجع أيضاً: بيتر. برنشتاين، «أسطورة الذهب، قصة استبداده بالقلوب والعقول»، ترجمة، مها حسن بحبوح، مكتبة العبيدكان، الرياض، ٢٠٠٢، ص ٥ وما بعدها، وراجع: اندريه انيكن، «الذهب»، ترجمة إلياس حاجوج، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٩٩، ص ٥. وراجع: د. زكريا هميمي، «أمير المعادن، نشأته وتاريخه» هبة النيل للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص ٧٣. وراجع: بسام الحجار، مرجع سابق، ص ٣، وراجع: Philip Klapwijk "Gold survey 2011" GFMS, Ltd., London, 2011, p4.

ويستخدم حوالي ٦٠٪ من الذهب في صناعة المجوهرات والأسنان والإغراض الطبية والالكترونيات والصناعات الهندسية والكهربائية، و ٢٠٪ تستخدمها البنوك المركزية والحكومات كاحتياطات نقدية، و ٢٠٪ تستخدمها الشركات المساهمة والقطاع الخاص .

وعدد البلدان المنتجة للذهب خمسين بلداً تقريباً، غير أن عدد البلدان التي تنتجه بمستوى صناعي لا يزيد عن عشرين بلداً، وتتركز أهم مناطق الإنتاج في الدول الآتية :

١ - جنوب أفريقيا :

وتقع أهم مناجمها في إقليم ألران وترانسفال وغرب جوهانسبرج ، وشكل إنتاج الذهب في هذا البلد منذ الحرب العالمية الأولى وحتى الخمسينيات نصف الإنتاج العالمي ، وقد أنتج في هذا البلد في المائة سنة الأولى من مزاولة عمليات التنقيب فيه أكثر من ٣٧ ألف طن من الذهب ، أو ما يشكل ٤٠٪ من الكميات التي تم استخراجها عالمياً ، وسجل إنتاج الذهب ذروته في العام ١٩٧٠ ، حيث بلغ حجم الإنتاج ١٠٠٠ طناً ، ومنذ ذلك الحين وإنتاج المعدن في هذا البلد أخذ بالتراجع تدريجياً ، وقد سجل في العام ٢٠١٠ في حدود ١٩٥ طناً، ويعتبر هذا المعدل هو الأدنى منذ أكثر من خمسين سنة .

٢ - الولايات المتحدة الأمريكية :

تنتشر أهم مناجمها في كولورادو، وكاليفورنيا، وداكوتا، وأريزونا، ونيفادا، ويوتا وألاسكا ، وكان إنتاج الولايات المتحدة، قد سجل في بداية التسعينيات نمواً ملحوظاً، وعاد ليهبط بعدها، بشكل حاد في السنوات الأخيرة ، ويعود السبب في ذلك إلى تدني إنتاج مناجمها، ومع هذا ، مازالت الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الثالثة عالمياً، بإنتاج وقدره ٢٣٠ طناً في العام ٢٠١٠ .

٣ - أستراليا :

قابل الهبوط في إنتاج الذهب في جنوب أفريقيا وفرة في إنتاجه في أستراليا في الثمانينيات من القرن الماضي ، وتحتل أستراليا، المرتبة الثانية في إنتاج الذهب (٢٧٠ طناً في العام ٢٠١٠)، ويرجع انخفاض إنتاج الذهب في هذا البلد، إلى أن تكلفة إنتاج أوقية الذهب فيه، باتت أقرب إلى سعره السوقي، وهذا قد يؤدي إلى إحجام المنتجين الأستراليين عن زيادة الإنتاج أو حتى خفضه نظراً لتدني هامش الربح (٣) .

٤ - الصين :

تقع أهم مناجمها في منشوريا وفي منطقة تشين لينج شان وجنوب شنسي، وأرتفع إنتاجها من ١٦٠ طناً في العام ١٩٩٨ إلى ٢٠٧ طناً في العام ٢٠٠٣، ومنذ عام ٢٠٠٨

(٣) راجع : د.بسام الحجار، مرجع سابق، ص ٥ وما بعدها.

احتلت المرتبة الأولى في الإنتاج العالمي، حيث بلغ إنتاجها ٢٨٥ طناً و ٣١ طناً و ٣٤ طناً في الأعوام ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على التوالي، وبات هذا البلد ضمن مجموعة الأربعة الكبار، وتحتل روسيا المركز الخامس وان كان بعد تتدهور إنتاج جنوب إفريقيا تحتل المركز الرابع ويأتي بعد ذلك بيرو وكندا في احتلال المركز السادس والسابع.

جدول رقم (١)

أهم الدول المنتجة للذهب (بالأطنان) ٢٠٠٠ - ٢٠١٠.

البلد	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
جنوب إفريقيا	٤٣٠	٣٩٥	٣٩٩	٣٦٣	٣٤٣	٣٩٣	٢٧٢	٢٨٠	٢٣٢	٢١٠	١٩٥
الولايات المتحدة	٣٥٣	٣٣٥	٢٩٨	٢٧٧	٢٥٨	٢٥٦	٢٥٢	٢٣٨	٢٣٣	٢٣٢	٢٣٠
أستراليا	٢٩٦	٢٨٥	٢٧٣	٢٨٤	٢٩٢	٣٠٩	٢٤٧	٢٧٠	٢٨٢	٢١٥	٢٧٠
كندا	١٥٦	١٥٨	١٤٩	١٣٠	١٢٨	١١٩	١٠٤	١٠٠	٩٥	٩٨	٩٠
الصين	١٨٠	١٨٦	١٩٠	٢٠٨	٢٢٤	٢٤٠	٢٤٧	٢٥٠	٢٨٥	٣١٥	٣٤٠
روسيا	١٤٣	١٥٣	١٥٨	١٨٢	١٧٢	١٧٥	١٥٩	١٦٠	١٨٥	٢٠٥	٢٠٠
بيرو	١٣٢	١٣٨	١٥٧	١٨١	١٧٢	٢٠٧	٢٠٣	١٧٠	١٨٠	١٨٢	١٨٣
الإنتاج العالمي	٢٥٨٤	٢٦٠٤	٢٥٩٢	٢٦٠٠	٢٥٧٥	٢٥١٨	٢٣١٠	٢٣٧٥	٢٣٢٥	٢٥٧٢	٢٦٧٣

على GFMS وموقع منظمة United States Geological Survey Minerals Source: شبكة الانترنت وهي منظمة دولية تهتم ببحوث المعادن النفيسة ومقرها المملكة المتحدة.

ويقدّر مكتب التعدين الأمريكي، الاحتياطي العالمي من الذهب، موزعة على النحو التالي: ٥٠٪ لجنوب أفريقيا و ٢٠٪ لجمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق، وتوزع ٣٠٪ المتبقية على الدول الأخرى (٤)، وفي الدول العربية تنصدر الإنتاج المملكة العربية السعودية إذ بلغ إنتاجها ٤,٤٤ طن و ٤,٥٦ طن عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على التوالي، تليها جمهورية السودان، ثم سلطنة عمان ثم المملكة المغربية، فالجمهورية الجزائرية، وهكذا فقد بلغ إنتاج هذه الدول الخمس ما مجموعه ١٣,٥ طن و ٩,٢٦ طن عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على التوالي أي ما نسبته تقريبا ٥,٦٪ و ٥,٤٪ على التوالي بالمقارنة مع الإنتاج العالمي والذي بلغ خلال نفس العامي، ٢٣٧٥، و ٢٣٢٥ طن (٥)، أما مصر فقد تم الإنتاج قريبا ومن أهم الحقول، حقل السكري الذي يتوقع أن يصل الإنتاج السنوي منه ١٢ طن سنوياً (٦).

(٤) راجع: المرجع السابق، نفس الموضوع.

(٥) راجع: عماد اسليطان، شخام الذهب في الدول العربية، الواقع والأفاق، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، المؤتمر العربي الحادي عشر للثروة المعدنية، ٢٥-٢٧ أكتوبر ٢٠١٠، طرابلس- ليبيا ص ١ وما بعدها.

(٦) راجع: موقع وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية على شبكة الانترنت. وتجدر الإشارة أن الأوقية أو الأونصة من الذهب تساوي ٣١,٣٤٨ جرام في نظام تروى، وتساوي ٢٨,٣٥٠ جرام في نظام أبقوار- دابو، والنظام الأول هو الأوسع انتشاراً.

جدول رقم (٢)

كمية إنتاج الذهب في أهم الدول العربية (بالأطنان) من ٢٠٠٤ — ٢٠٠٨

الدولة	السنة	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
السعودية	٨,٢٧	٧,٤٦	٥,١٨	٤,١٨	٤,٥٣	٤,٥٣
الجزائر	٦,	٦٤,	٣٨,	٢٣,	٠.٦٥	٠.٦٥
السودان	٤,٣	٥,٠	٣,٢	٢,٨	٢,٥	٢,٥
سلطة عمان	١٩,	٠.٣٥	---	٠.٥	---	---
المغرب	١,٣	١,٨	١,٣	٠.٨٠	---	---

المصدر: راجع: عماد اسليطان، « خام الذهب في الدول العربية، الواقع والآفاق»، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، المؤتمر العربي الحادي عشر للثروة المعدنية، ٢٥-٢٧ أكتوبر ٢٠١٠، طرابلس- ليبيا ص ١ وما بعدها.

المبحث الثاني

دور الذهب في النظام النقدي الداخلي

أمام عيوب نظام المقايضة تدرجت المجتمعات إلى اختراع سلع وسيطة يتقبلها الجميع كي تصبح أداة للمبادلة أو وسيط للتبادل وقد استخدمت عدة مواد بسيطة اختلفت من حيث الزمان والمكان .

وفي إطار بحث الناس عن مقياس للقيمة اهدتوا إلى بعض المعادن خاصة المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة وقد ساعد على انتشارها سهولة نقلها واستحالة تلفها (٧)، وصعوبة تزييفها وقابليتها للتجزئة وندرتها الطبيعية، ومقاومتها للصدأ، وتوحد نوعها، وقابليتها للتقسيم، ولا تخفى باستهلاكها (ليس كالماس، والأحجار الكريمة)، وقد كانت تستخدم هذه المعادن بادئ الأمر كنقود بالوزن أي أن استخدامها لوسيلة المبادلة كان يتوقف على وزنها، ثم انتقلت البشرية إلى مرحلة سك النقود، أي أن المعادن النفيسة أصبحت تضرب من قبل السلطات الحاكمة، حيث يوضع عليها ختم يضمنها وفي الجهة الأخرى يحدد وزنها ودرجة نقاوتها أو عيارها، ثم ارتبطت أوزانها بأسماء أطلقت عليها مثل الجنيه، الدينار، الدرهم، المتقال، وكان من الذهب أو الفضة مع إيجاد علاقة بينهما .

(٧) راجع: د سيد عبد المولى، «النظم النقدية والمصرفية مع دراسة خاصة للنظام النقدي والمصرفي المصري»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٨، ص ١٢، وراجع أيضا د عبد المنعم البيه، «اقتصاديات النقود والبنوك» الطبعة الثانية، الإسكندرية، ١٩٥٦، ص ٢٧، وراجع أيضا: د. مجدي محمود شهاب «اقتصاديات النقود والمال»، النظرية والمؤسسات النقدية وبورصة الأوراق المالية في مصر وتطور النظام المصرفي المصري»، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٩٦ وما بعدها.

ونظراً للمخاطر التي كان يتعرض لها التجار من حمل كميات كبيرة من المعدن النفيس فقد عمد هؤلاء إلى إيداع ما لديهم من ذهب لدى الصياغ للاحتفاظ بها لديهم ، حيث أنهم وحدهم الذين يملكون خزائن حديدية ، وكان الصائغ يعطي المودع ورقة في شكل إيصال أو شهادة أو تعهد يتعهد فيه برد ما أودع لديه من ذهب بمجرد طلبه ، ولقد حدث تطور آخر يتمثل في أن الذي أصبح يتسلم الذهب ويصدر الإيصالات أو التعهدات البنوك ، لا الصاغة أو الصيارفة ، ونشأ عن ذلك ما عرف عند الاقتصاديين بقاعدة الذهب ولها صور ثلاث .

١ - قاعدة المسكوكات الذهبية :

وفي ظل هذه القاعدة يكون من حق أي فرد يحمل ورقة أو شهادة أو عهد مهما كانت قيمتها في أن يحولها من البنك الذي أصدرها في أي وقت يشاء وبمجرد طلبه إلى مسكوكات ذهبية بقدر القيمة التي صدرت بها الورقة ومن ثم كانت تداول الأوراق أو التعهدات بجانب الذهب ولكن الذهب وحده هو الذي يتمتع بقوة إبراء غير محدودة .

٢ - قاعدة السبائك الذهبية :

في هذه القاعدة تختفي المسكوكات الذهبية ويكون الوسيط في التداول هو الأوراق أو التعهدات أو الإيصالات الصادرة عن البنوك ، إلا أنه لا يجوز تحويلها إلى ذهب من البنك الذي أصدرها في شكل قطع عملة ذهبية (مسكوكات) ولكن يجوز تحويلها إلى ذهب في شكل سبائك ذهبية لا يقل وزنها عن حد معين يحدده القانون ، ففي إنجلترا لا يجوز تحويل الأوراق (البنكنوت) إلى سبائك ذهبية إلا في حدود أربعمئة أوقية من الذهب للسبيكة الواحدة (٨) .

والسبب في العدول عن قاعدة المسكوكات الذهبية والأخذ بقاعدة السبائك الذهبية مرجعه إلى التغيرات الكبيرة التي أوجدتها الحرب العالمية الأولى ، فطلب الأفراد تحويل النقود الورقية القليلة القيمة التي يملكونها إلى ذهب في وقت الحرب إنما يدل فقط على رغبتهم في اكتناز الذهب أو المضاربة به .

٣ - قاعدة الصرف بالذهب :

ترتب على قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، أن فرض السعر الإلزامي لأوراق البنكنوت ، وبذلك لم يعد من الممكن تحويل البنكنوت إلى ذهب وحلت بالتالي محل الذهب ، وأصبح ارتباط العملة الوطنية بالذهب عن طريق غير مباشر أي عن طريق عملة أجنبية قابلة للتحويل إلى الذهب ، فالسلطات النقدية وإن لم تلتزم بتحويل أوراق البنكنوت التي

(٨) راجع : د.حازم الببلاوي ، « النظام الاقتصادي الدولي المعاصر » ، سلسلة علم المعرفة ، الكويت العدد ٢٥٧ مايو ٢٠٠٠ ، ص ٦٠ ، ٧٠ ، وراجع أيضا : د.رمزي زكي ، مرجع سابق ، ص ٥١ ، وراجع : د.ضياء مجيد ، « اقتصاديات أسواق المال » ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، ٢٠٠٥ ، ص ٥١ وما بعدها .

تصدرها إلى ذهب ، فإنها تكون ملزمة بتحويلها إلى عملات أجنبية يمكن تحويلها في بلدها الأصلي إلى ذهب ، وواضح أن ارتباط العملة الوطنية هنا بالذهب ما هو إلا ارتباط غير مباشر ، هذا وقد انتشر الأخذ بالجنيه الإسترليني ، ثم الدولار الأمريكي كعملات أجنبية قابلة للتحويل إلى ذهب (٩) .

ومن ذلك يتضح أن الذهب أحتل في النظام النقدي الداخلي ، علي مر التاريخ الحديث للمجتمع الإنساني مكانة لم يبلغها شيء آخر غيره ، وواضح أيضاً أنه تطور وتغير دور الذهب في النظام النقدي بمرور الوقت وبتغير الظروف والأوضاع الاقتصادية ، فظل المجتمع يعرف المسكوكات من الذهب والفضة وتداولها كأدوات نقدية لعدة آلاف من السنين لم تنتهي إلا بنشوب الحرب العالمية الأولى عندما كفت الدول عن سك النقود من الذهب واكتفت بدلا من ذلك بالنقود ، وكان السبب في هذا هو الرغبة في الاقتصاد في الذهب وتوفيره والاحتفاظ به لاستخدامه في الأغراض الصناعية ، وفي تسوية المدفوعات الخارجية فقط وعدم استعماله كأداة نقدية لتسوية المعاملات الاقتصادية داخل الدولة ، وانتهت كل قابلية لتحويل النقود الورقية إلى ذهب في أية صورة كانت ، وأنتهي دور الذهب كلية كنقود في النظام النقدي الداخلي .

(٩) د . سيد عبد المولى ، مرجع سابق ، ص ٩٠ وما بعدها .

الفصل الثاني

دور الذهب في النظام النقدي الدولي

ظلت المجتمعات تعرف المسكوكات من الذهب والفضة وتداولها كأدوات نقدية لعدة آلاف من السنين سواء في تسوية المعاملات داخل الدولة أو في تسوية المدفوعات الخارجية ، وظلت قاعدة الذهب بأشكالها الثلاث والسابق إيضاحها تحكم العلاقة سواء داخل الدولة أو خارجها ، وبات الذهب وحده يتمتع بقوة الإبراء العام في الداخل والخارج ، وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى وكفت الدول عن سك النقود من الذهب واكتفت بدلا من ذلك بالنقود الورقية ، وكان السبب في هذا هو الرغبة في الاقتصاد في الذهب وتوفيره والاحتفاظ به لاستخدامه في الأغراض الصناعية ، وفي تسوية المدفوعات الخارجية فحسب وعدم استعماله كأداة نقدية لتسوية المعاملات الاقتصادية داخل الدولة ، وانتهت كل قابلية لتحويل النقود الورقية إلى ذهب ، واقتصر دور الذهب على المعاملات الخارجية ، وقد أدى ذلك إلى ثبات سعر الصرف ، ولذلك نوضح دور قاعدة الذهب في ثبات سعر الصرف في مبحث أول ، ثم نتناول التطور التاريخي لدور الذهب في النظام النقدي الدولي في مبحث ثان .

المبحث الأول

دور قاعدة الذهب بأشكالها في ثبات سعر الصرف

قواعد اللعبة وتغليب التوازن الخارجي (١٠) :

تتمثل قواعد لعبة الذهب في أن تتخذ الدولة التي تجد أن سعر صرف عملتها قد انخفض إلى حد خروج الذهب ، تتخذ كافة الإجراءات التي من شأنها تخفيض الأسعار فيها ، أي أن تقوم هذه الدولة باتباع سياسة انكماشية ، مما يؤدي إلى تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات ومن ثم زيادة الطلب على عملة الدولة وإنقاص الطلب على عملات الدول الأخرى ، مما يترتب عليه ارتفاع سعر عملة الدولة مرة أخرى واقتراجه من المعدل القانوني ، وبالتالي وقف حركة خروج الذهب منها ويعتبر محور السياسة الانكماشية المذكورة ، مختلف الأساليب الفنية للسياسة النقدية والتي يتخذها البنك المركزي من أجل حمل البنوك التجارية على قبض الائتمان ، وعلى الأخص رفع سعر الفائدة التي تتعامل به البنوك

(١٠) راجع: Ronald Mckim " the Rules if the Game " Cambridge , Massachusetts , 1997 , MIT Press وأيضا د أحمد جامع ، « العلاقات الاقتصادية الدولية ، الجزء الأول » ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة .P. 22. الثالثة ١٩٨٠ ، ص ١٥٤ ، وراجع أيضا د. رمزي زكي ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .

التجارية مع عملائها ، ولا يكون من شأن هذا الارتفاع في سعر الفائدة تقليل الإنفاق الكلي وبالتالي تخفيض الأسعار في الدولة وتشجيع الصادرات والتقليل من الواردات ، ومن ثم الحد من حركة خروج الذهب فحسب ، بل إنه سيجذب رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل إلى الدولة للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع الذي تمنحه بنوكها على الودائع لديها ، وفي هذا ما يسهم بدوره في إعادة التوازن في موقف الدولة الخارجي أي موقفها الاقتصادي في مواجهة الدول الأخرى ، وذلك طالما أن قدوم مثل هذه الأموال ، إنما يعني دخول تيار من الذهب إلى الدولة من شأنه تعويض تيار الذهب الخارج منها ، ولهذا تفلح الدولة التي بدأ فيها خروج الذهب ، في وقف هذه الحركة ومنع استنزاف رصيدها من الذهب .

أما الدولة التي تجد أن سعر صرف عملتها قد بدأ في الارتفاع إلى حد دخول الذهب ، فإنها تدعو إلى اتخاذ كل إجراء من شأنه زيادة الأسعار فيها ، أي إتباع سياسة توسعية ، أي تشجيع الواردات والحد من الصادرات ومن ثم زيادة الطلب على عملات الدول الأخرى وانقاص الطلب على عملتها ، مما يترتب عليه انخفاض سعر صرف عملتها مرة أخرى واقترابه من المعدل القانوني ، وبالتالي وقف حركة دخول الذهب إليها .

ويتبين مما تقدم أن الدولة بإتباعها لقاعدة الذهب فإنها تعطي أولوية مطلقة للمحافظة على توازنها الخارجي ومنع استمرار حركة خروج الذهب منها أو دخوله إليها ، وأن تتبع السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق هذه الغاية ، حتى ولو كانت مثل هذه السياسة ليست هي التي تتطلبها الأحوال التي يمر بها الاقتصاد القومي في داخل الدولة ، أي أن سياسة البنك المركزي للدولة التي تتبع قادة الذهب لا توجه وفقاً لما تقتضيه حالة الاقتصاد القومي من الكساد والبطالة ، والتي تتطلب إتباع سياسة توسعية في الداخل ، ولكن اختلاف موقف الدولة الخارجي يحتم عليها وفقاً لقواعد اللعبة ، أن تتبع على العكس من ذلك تماماً سياسة انكماشية في الداخل تزيد من مشكلة الكساد والبطالة فيها ، مما يعني التضحية باستقرار الاقتصاد القومي عند مستوى العمالة الكاملة لصالح التوازن الخارجي للدولة ، ومثال هذا موقف إنجلترا عام ١٩٣١ عندما كانت تشهد حركة لخروج الذهب منها وفي الوقت نفسه كساد وبطالة كبيرين .

كذلك قد يحدث أن يمر الاقتصاد بحالة من الرواج الشديد أو المحتمل أن يفضي إلى تضخم مما يتطلب إتباع سياسة انكماشية في الداخل ، ولكن اختلال موقف الدولة الخارجي في شكل زيادة المدفوعات التي يتعين على الخارج أن يدفعها إليها عن تلك التي يجب أن تدفعها إلى الخارج وما يترتب على ذلك من ارتفاع سعر الصرف في عملتها ودخول الذهب إليها ، إنما يحتم عليها أن تتبع سياسة عكسية أي سياسة توسعية تزيد من مشكلة

التضخم مما يعني التضحية باستقرار الاقتصاد القومي عند مستوى العمالة الكاملة ، حفظاً للتوازن الخارجي للدولة .

وهكذا يكون تغليب التوازن الخارجي على الاستقرار الداخلي هو النقد الأساسي الذي يوجه إلى هذه القاعدة والذي يعد السبب الهام في وضع نهاية لها ، وأصبحت الدول تفضل إتباع السياسة الكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي القومي ، ولو كان ذلك على حساب التوازن الخارجي والمحافظة على النظام النقدي الدولي (١١) ، كما سنوضح في موضع لاحق من البحث .

المبحث الثاني

دور الذهب بعد قيام الحرب العالمية الأولى وحتى سنة ١٩٤٥

- انهيار قاعدة الذهب :

أدى قيام الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤م إلى اضطراب الحكومات للتوقف عن سك النقود ، وأوقفت كل أشكال صرف الأوراق النقدية بالذهب ، وتكون بذلك قد أعلنت السعر الإلزامي للأوراق النقدية التي تحولت إلى نقود إنتهائية ، وباتت تتمتع بقوة الإبراء العام المستمدة من قانون الدولة التي تصدرها وانهارت قاعدة الصرف بالذهب ، التي كانت سائدة في تلك الفترة والتي تستخدم في تسوية المدفوعات الخارجية (١٢) .

- العودة إلى قاعدة الذهب والصرف بالذهب (أو قاعدة الدولار أو الإسترليني) :

أعلن ونستون تشرشل عودة بريطانيا إلى قاعدة الذهب ، ولكن في صورة السبائك الذهبية في ٢٥ أبريل (نيسان) ١٩٢٥ ، وألغيت القيود المفروضة على تصدير الذهب ، ووقف بنك إنجلترا على استعداد لبيع الذهب في شكل سبائك ، شرط أن لا تقل الكمية عن أربعمائة أونصة (أوقية) من الذهب ، إلا أن عودة إنجلترا إلى نظام السبائك الذهبية، جعلتها غير قادرة على الصمود ، وضعف مركز لندن الاقتصادي ، وانعكس ذلك على الأسواق النقدية العالمية فجعلها غير مستقرة ، وهذا ساعد على تحول إفلاس البورصات في نيويورك خريف ١٩٢٩ إلى أزمة عالمية، لم يعرف العالم مثيلاً لها من قبل .

(١١) راجع د. احمد جامع ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ وراجع Ronald McKinnon " an international standard for monetary stabilization " , Washington , Institute international economics P 53.

(١٢) راجع د . حازم البيلاوي ، مرجع سابق ص ٧ وراجع أيضاً : د.مدحت صادق ، « النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي » ، بدون ذكر الناشر وسنة النشر ، ص ١٣ وما بعدها .

ومع تحوّل هذه الأزمة إلى حالة ذعر مالي طاغ ناتج عن عدم الثقة والخوف من احتمالات المستقبل، تهافت الأفراد على تحويل أوراق البنكنوت إلى ذهب، ولما كانت الكمية المغطاة بالذهب لا تزيد عن ٤٠٪ فإن تهافت الأفراد على الصرف بالذهب، عرض مؤسسات الائتمان إلى حالة عجز حقيقي عن الدفع، مما أدى إلى إفلاسها (١٣).

- انهيار قاعدة الصرف بالذهب مرة أخرى :

إزاء هذا الوضع، أعلنت بريطانيا في ١٩ (سبتمبر) ١٩٣١ إيقاف تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب، ومن ثم خروجها عن قاعدة الذهب، وتوالت بعدها حركة الانهيار في النظم النقدية، فأوقفت الولايات المتحدة الأمريكية قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في أعقاب الكساد الكبير في ١٤ أبريل ١٩٣٣، وقضت بالتالي على قاعدة الصرف الذهبي التي كانت بعض الدول الأخرى تربط بمقتضاها عملياتها الوطنية بالدولار الأمريكي، وألزمت كل الأشخاص الأمريكيين والشركات الأمريكية بأن يسلموا إلى الخزانة العامة الذهب النقدي الموجود في حوزتهم والذي يزيد مقداره عن مائة دولار، وبهذا خرج الذهب كلية من يد القطاع الخاص الأمريكي ليعتزل في يد الحكومة وحدها.

- نشوء قاعدة شبه الصرف الذهبي :

خلال شهور طويلة ترددت السلطات النقدية الأمريكية فيما يجب عمله بعد أن استقرت على وجوب تخفيض سعر الدولار مقومًا بالذهب، هل تسمح بتطبيق قاعدة الصرف الذهبي من جديد لمصلحة العالم الخارجي على أساس الدولار المخفض السعر، أم تتبع حلاً وسطاً ما بين القابلية للتحويل في ظل قاعدة الصرف الذهبي هذه، وعدم القابلية للتحويل بتاتاً، وقد انتهى الأمر إلى إتباع الحل الوسط، وكان ذلك في ٣١ يناير ١٩٣٤، وهو يوم هام في تاريخ العلاقات النقدية الدولية، ففي ذلك اليوم حدد الرئيس فرانكلين روزفلت محتوى من الذهب للدولار الأمريكي أقل من محتواه السابق، وبالتالي خفض سعر هذا الدولار مقومًا بالذهب، وذلك بطريقة مبتكرة بعض الشيء: فقد أصبح ثمن الأوقية من الذهب النقي ٣٥ دولار بعد أن كان ٢٠,٧٦ دولار فقط، (ومعنى هذا أن محتوى الدولار من الذهب قد أصبح ٠,٨٨٨٦٧١ من الجرام من الذهب لأن الأوقية تساوي ١,٠٣٤٨ جراماً) وهو ما يبلغ ٥٩,٠٦٪ فقط من محتواه قبل التخفيض، مما يعني أن تخفيض سعر الدولار الأمريكي بالذهب قد تم بنسبة ٤١٪ تقريباً، وقد ترتب على هذا التخفيض أن ارتفعت قيمة الاحتياطي الذهبي للولايات المتحدة من ٤,٦٥١ مليار دولار إلى ٧,٨٧٧ مليار دولار، ومع هذا

(١٣) راجع: د. رمزي زكي، مرجع سابق، ص ٥٧، و ٩٠، وراجع: د. مدحت صادق، مرجع سابق، ص ٢١ وما بعدها.

التخفيض للدولار تقرر أن يقتصر الحق في طلب تحويله إلى ذهب على الحكومات والبنوك المركزية الأجنبية والهيئات الدولية وحدها دون غيرها، وبالتالي انتهى حق الأفراد والشركات، أي أشخاص القانون الخاص، في طلب تحويل الدولار إلى ذهب .

وهكذا بدأت الولايات المتحدة منذ ٣١ يناير ١٩٣٤ في العمل بقاعدة نقدية مبتكرة بعض الشيء، تقترب إلى حد ضئيل من قاعدة الصرف الذهبي وتعتبر صورة ضعيفة جداً لهذه القاعدة، ذلك أن الحق في طلب تحويل الدولار إلى ذهب قد نزع من كافة أشخاص القانون الخاص في العالم خارج الولايات المتحدة وداخلها، وهم الأغلبية الساحقة من المتعاملين بالدولار الأمريكي، وانحصر فحسب في الحكومات والبنوك المركزية الأجنبية والهيئات الدولية، ومن هنا سميت هذه القاعدة النقدية المبتكرة بشبه قاعدة الصرف الذهبي وقد استمرت الولايات المتحدة في إتباع شبه قاعدة الصرف الذهبي هذه طوال الفترة قبل نشوب الحرب العالمية الثانية وخلالها، أما بعد انتهاء هذه الحرب فقد فرضت الظروف الدولية الجديدة التي وجدت الولايات المتحدة نفسها فيها قاعدة نقدية جديدة (١٤).

المبحث الثالث

دور الذهب بعد الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ حتى ١٩٧١

- نشوء قاعدة الصرف بالذهب أو قاعدة الدولار،

في حين خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية قوة منتصرة لم تمس الطاقة الإنتاجية لاقتصادها القومي، فقد خرج أعداؤها منها مهزومين وحلفاؤها من هوكي القوى، وفضلاً عن هذا فقد تدفق الذهب من أوروبا إلى الولايات المتحدة عند نهاية الحرب (نتيجة عدم الاستقرار الذي شهدته أوروبا أبان الحرب)، كذلك كانت الولايات المتحدة هي الدولة الدائنة لحلفائها الأوروبيين، وهي الدولة التي تتوافر فيها السلع والقادرة على زيادة الإنتاج منها، وهي الدولة صاحبة الحجم الأكبر من الاستثمارات الوطنية في الخارج، وصاحبة أكبر حجم للتبادل التجاري الخارجي، وكانت نيويورك هي أهم مركز مالي دولي وتتمتع بشبكة مصرفية غاية في الكفاءة وسوق نقدية ومالية من الدرجة الأولى وسبقت لندن في هذا الخصوص .

(١٤) راجع: د. احمد جامع، مرجع سابق، ص. ٣٩٥.

وراجع: Hansen Alvin " The Dollar and The International Monetary System ", McGraw, Hill Book Company, New York 1964 pp . 7- 32 .

وراجع: Solomon, Robert, " The International Monetary System 1945- 1976 " Harper & Row, 1977, Pp 47.

وقد كان من الطبيعي أن ينعكس هذا المركز المسيطر لاقتصاد الولايات المتحدة على عملتها، وفعلاً أصبح الدولار الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية هو أقوى العملات الوطنية في العالم بلا جدال، واحتل مركز الصدارة المتقدم من بين كافة هذه العملات وأصبح هو العملة الدولية الأولى بلا منازع، ولهذا فقد أصبح الكلام عن قابلية العملة للتحويل، إنما يعني بالنسبة للشخص العادي خارج الولايات المتحدة قابليتها للتحويل إلى دولار أمريكي مما جعل هذا الدولار في قوة الذهب نفسه، وكادت بالتالي أن تنعدم التفرقة بينهما، بل كان الدولار يفوق الذهب في أنه يمكنه أن يدر عائداً على من يمتلكه إذا ما وظفه في أسواق نيويورك المالية لأجل قصير، ولهذا لم يكن من الغريب ألا يدري الإنسان في ذلك الوقت ما إذا كان الدولار مضموناً بالذهب أم أن الذهب هو بالأحرى المضمون بالدولار، وأن يكون سواء لدى الحكومات والأفراد أن تكون احتياطياتهم في شكل ذهب أم في شكل دولارات.

وعندما تحقق هذا الوضع تحولت شبه قاعدة الصرف الذهبي التي عرفها العالم قبل الحرب العالمية الثانية من الناحية العملية إلى قاعدة الدولار فحسب في الفترة التي تلت نهاية هذه الحرب، وأصبح الدولار هو العملة التي يرتكز عليها عملاً النظام النقدي الدولي الذي عرفه العالم في ظل قاعدة الذهب، وأصبحت قابلية تحويل العملة إنما تعني قابليتها للتحويل إلى دولار أمريكي، وقد أعطى ذلك مزايا للولايات المتحدة وحملها بأعباء نتناولها بشيء من التفصيل في النقطة التالية.

- مزايا قاعدة الدولار بالنسبة للولايات المتحدة :

أعطت قاعدة الدولار التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية على النحو المشار إليه عدداً من المزايا للولايات المتحدة لم تحظى بها دولة أخرى في أي وقت من الأوقات، باستثناء بريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى، وأخطر هذه المزايا اثنان :

الميزة الأولى : هي امتياز إصدار عملة دولية هي بالذات الدولار الأمريكي، ذلك أن كون هذا الدولار هو عملة الاحتياطي الدولية الأولى بعد الحرب العالمية الثانية وقيام الدول الأخرى بالاحتفاظ به كأصل هام من أصولها الدولية السائلة، إنما يعني قدرة الولايات المتحدة على الحصول على السلع والخدمات وشراء الأصول الإنتاجية في تلك الدول وذلك في مقابل دولارات تكاد تنعدم تكلفتها الحقيقية بالنسبة للولايات المتحدة، أي في مقابل لا شيء، وهذه ميزة خطيرة كما هو واضح لا تجد تفسيراً لها سوى الأوضاع الاقتصادية الدولية الخاصة التي سادت العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، فكانت الولايات المتحدة قد حصلت على امتياز إصدار عملة دولية على نحو شبيه بذلك المتحقق مع السلطات النقدية في داخل أية دولة والتي تتمتع بامتياز إصدار النقود الورقية الوطنية (١٥).

(١٥) راجع : د. احمد جامع، مرجع سابق، ص ٤٠٢، وراجع : د. مدحت صادق، مرجع سابق، ص ٣٤٠.

لكن إذا كان من المبرر تماماً أن تحصل الدولة عن طريق سلطتها النقدية على الإيراد الناتج عن إصدارها للنقود الورقية الوطنية، والمتمثل في قيمة هذه النقود ذاتها، وذلك طالما أنها تستخدم هذا الإيراد الجديد لتغطية النفقات العامة التي يستفيد منها مواطنوها أو للتقليل من الضرائب المفروضة عليهم، مما يجعل هذا الإيراد من نفس طبيعة أي إيراد عام آخر، ولا يوجد أي مبرر لحصول الولايات المتحدة على الإيراد الناتج عن إصدارها للدولارات التي تحصل الدول الأخرى عليها سنة وراء الأخرى وتحتفظ بها كأصل ضمن أصولها الدولية السائلة، وصحيح أنه يمكن لهذه الدول الأخرى أن توظف الدولارات التي تمتلكها لأجل قصير في الولايات المتحدة، وهو المتبع عادة إذ تعتمد البنوك المركزية إلى توظيف الجزء الأكبر من أرصدها أو حساباتها الدولارية في شراء أذون الخزانة الأمريكية التي لا يتجاوز أجلها بضعة شهور والتي تدر فائدة سنوية حوالي ٤٪، وصحيح أيضاً أن الولايات المتحدة بمدها الدول الأخرى بالدولارات إنما تقدم للعالم خدمة لا غني عنها للتجارة الدولية، وهي خدمة توفير وسائل الدفع الدولية أو السيولة الدولية بعبارة أخرى، لكن هذا كله لا ينفي الحقيقة الأساسية المتمثلة في حصول الولايات المتحدة على سلع وخدمات وأصول إنتاجية من العالم الخارجي وذلك في مقابل تقديمها لأوراق مزخرفة، هي الدولارات الأمريكية.

أما الميزة الثانية: التي أعطتها قاعدة الدولار للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، فهي إعفاؤها من العمل على توازن ميزان المدفوعات الأمريكي، وذلك طالما أن الدول الأخرى تقبل عن طيب خاطر الدولارات الأمريكية وتحتفظ بها كاحتياطي لديها في مقابل السلع والخدمات والأصول الإنتاجية التي تحصل الولايات المتحدة عليها منها، وهكذا فإنه يمكن للولايات المتحدة، كما هو واضح، أن تحقق عجزاً في ميزان مدفوعاتها سنة وراء الأخرى، وتعفي الولايات المتحدة إلى حد كبير من المهمة الملقاة على عاتق كل دولة أخرى، وهي العمل على تحقيق توازن ميزان المدفوعات^(١٦)، أي زيادة مرونة السياسة الاقتصادية الكلية التي تتحقق بفضل القدرة على تمويل العجز بها^(١٧)، وهذا يوفر مزايا سياسية من أهمها توافر مجال واسع للقيام بمبادرات دبلوماسية وعسكرية خارج حدودها « القوة الصلبة » ويكتب لها نفوذاً جغرافياً وسياسياً خارج حدودها « القوة الناعمة »^(١٨).

(١٦) وقد ركز الجنرال شارل ديغول في هجومه على الدور المميز للدولار الأمريكي في النظام النقدي الدولي لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية على هذه الإمكانية المتاحة للولايات المتحدة لتحقيق عجز غير محدود في ميزان مدفوعاتها بمجرد دفع دولارات إلى العالم الخارجي. راجع: د. رمزي زكي، مرجع سابق، ص ١٩٩.

(١٧) انظر: بنجامين كوهين، « مستقبل عملات الاحتياط »، مجلة التمويل والتنمية، عدد سبتمبر ٢٠٠٩، ص ١٨.

(١٨) المرجع السابق، نفس الموضوع.

هذه هي أهم مزايا قاعدة الدولار بالنسبة إلى الولايات المتحدة . ولما كان ما تحققه الولايات المتحدة من مزايا على هذا النحو إنما يتم بطبيعة الحال على حساب الدول الأخرى التي تجد نفسها مضطرة إلى التخلي عن أموال حقيقية إلى الولايات المتحدة بلا مقابل من أموال حقيقية أمريكية ، فإنه يتبين من هذا أن مزايا قاعدة الدولار بالنسبة إلى الولايات المتحدة هي بذاتها مساوية هذه القاعدة بالنسبة للدول الأخرى التي تتعامل معها .

- أعباء قاعدة الدولار بالنسبة إلى الولايات المتحدة :

إن اتخاذ العالم للعملة الوطنية لأحدى الدول كعملة احتياطي دولية ليس من شأنه أن يمنح دولة هذه العملة مزايا لا تحصل عليها الدول الأخرى فحسب ، بل أنه يلقي عليها في الوقت نفسه بعض الأعباء التي لا تعرفها هذه الدول ، وهي أعباء من شأنها التقليل من المزايا التي تحصل عليها دولة عملة الاحتياطي العالمي . وهكذا أُلقت قاعدة الدولار على الولايات المتحدة بعض الأعباء أهمها ثلاثة :

العبء الأول : هو تقييد حريتها في إتباع السياسة النقدية المناسبة لحالة الاقتصاد القومي في كل فترة من الفترات . ذلك أنه لا يوجد دائماً توافق أو انسجام بين استخدام العملة الوطنية كعملة احتياطي دولية واستخدام السلطات النقدية في الدولة لهذه العملة لضبط حركة الاقتصاد القومي على النحو المرغوب فيه ، فبسط الائتمان أو قبضه بواسطة مختلف أدوات السياسة النقدية وتحديد كمية النقود الورقية المصدرة هي إجراءات تستخدم لإنعاش حالة الاقتصاد القومي ومكافحة البطالة أو على العكس لتهدئة حركة هذا الاقتصاد القومي ومكافحة التضخم ، لكن هذه الإجراءات ذاتها عندما تقوم بها دولة عملة الاحتياطي العالمي بها ، لها من وزن كبير في الاقتصاد الدولي من شأنها التأثير في حركات رؤوس الأموال الدولية السائلة من هذه الدولة أو إليها ، وبالتالي في استقرار وضع عملتها كعملة دولية ، وهكذا فإنه لا يمكن تجنب التعارض الذي لا بد وأن يحدث في حالة قيام عملة الدولة بوظيفتين : الأولى وطنية والثانية دولية (١٩) .

والعبء الثاني : الذي وقع على عاتق الولايات المتحدة كدولة عملة الاحتياطي العالمية هو جعل تخفيض سعر صرف الدولار أمراً بالغ الصعوبة مع أن إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات قد يقتضي في بعض الحالات ، (وبالذات عندما يكون الاختلال في الميزان راجعاً إلى المغالاة في سعر صرف العملة الوطنية) ، القيام بمثل هذا التخفيض ، ومرجع هذه الصعوبة هو أن الدول الأخرى إنما تحتفظ بجزء كبير من احتياطياتها أو أموالها السائلة في

(١٩) راجع : د. احمد جامع ، مرجع سابق ، ص ٤٠١ و د.حازم الببلاوى ، مرجع سابق ، ص ٧٨ ، ٧٧ .

شكل الدولار أو في شكل أصول قصيرة الأجل مقومة بالدولار ، أي في شكل أرصدة أو حسابات دولارية ، وبالتالي يترتب على تخفيض سعر صرف الدولار تقليل قيمة تلك الاحتياطيات بمقدار هذا التخفيض ، فتخفيض سعر صرف الدولار بمقدار ١٠٪ مثلاً من شأنه تخفيض قيمة الحسابات الدولارية التي تحتفظ بها دولة ما مقومة بالذهب أو باليورو أو بأية عملة قوية أخرى بهذه النسبة نفسها . وهكذا يعتبر تخفيض سعر صرف عملة الاحتياطي الدولية أمراً أكثر خطورة من تخفيض سعر صرف أية عملة أخرى مهما كانت قوية .

والعبء الثالث : والأخير الذي وقع على عاتق الولايات المتحدة هو تعرض الدولار في بعض الأحيان لضغوط متزايدة نتيجة المضاربة على العملات الأخرى ، فعندما تحقق إحدى الدول القوية اقتصادياً فائضاً مستمراً في ميزان مدفوعاتها ويسود الاعتقاد في وقت ما بأن هذه الدولة تفكر في رفع سعر صرف عملتها لمواجهة هذا الفائض المستمر يعمد المضاربون على العملة في هذه الحالة إلى شراء عملة هذه الدولة بغرض بيعها عندما يرتفع سعر صرفها فيما بعد وتحقيق أرباح من وراء ذلك ، وهم يشترون هذه العملة بواسطة ما لديهم من عملة الاحتياطي الدولية ، أي بالدولار ، وهكذا يتعرض الدولار لضغط نتيجة لبيعه بكميات كبيرة في فترة قصيرة ، وهو ضغط يحتم على الولايات المتحدة أن تحتفظ باحتياطيات ضخمة من ذهب وغيره من العملات القوية كي تتمكن من مواجهة مثل هذه الحالة .

- مخاطر قاعدة الدولار بالنسبة إلى العالم :

بالرغم من الفائدة الواضحة التي عادت على التجارة الدولية نتيجة لقاعدة الدولار والمتمثلة في وجود عملة دولية مقبولة من الجميع كوسيلة للدفع وقابلة للتحويل من مكان إلى آخر من العالم ، مما يسر حركة هذه التجارة وساعد بلاشك على ازدهارها في الفترة بعد الحرب العالمية الثانية ، فبالرغم من هذا فقد تعرض الاقتصاد الدولي في هذه الفترة لعدد من المخاطر نتيجة لتلك القاعدة ، فمن ناحية أولى أصبح هو معيار زيادة حجم السيولة الدولية من عام إلى آخر ، في حين أنه من المفروض أن يستند خلق هذه السيولة إلى تطور حجم التجارة الدولية ومدى الحاجة إلى تمويل الزيادة السنوية فيها (٢٠) .

ومن ناحية ثانية تسببت قاعدة الدولار في زيادة معدل التضخم على المستوي الدولي ، ذلك أن البنوك المركزية والتجارية للدول الدائنة للولايات المتحدة تقوم بخلق النقود الوطنية سواء الورقية أم الكتابية في مقابل الدولارات التي يحصل عليها المقيمون الذين تحقق لهم فائض في معاملاتهم الاقتصادية مع الولايات المتحدة ، وهي نقود يحصل عليها هؤلاء المقيمون في مقابل الدولارات التي ينتهي بها المطاف في البنوك المركزية والتجارية .

(٢٠) راجع د. احمد جامع ، مرجع سابق ، ص ٤٠٠ وما بعدها .

ولكن هذه البنوك توظف عادة جزء كبيراً من الدولارات التي حصلت عليها في الولايات المتحدة نفسها في شكل أصول قصيرة الأجل غالباً ما تكون أذون الخزانة الأمريكية ، كما تودع جزء من هذه الدولارات في البنوك الأمريكية ، وتستند البنوك التجارية الأمريكية إلى هذه الأصول أو الحسابات الدولارية الأجنبية كقاعدة لخلق النقود الكتابية في الولايات المتحدة ذاتها .

وهكذا يوجد خلق مزدوج للنقود في العالم سواء الورقية أم الكتابية يرفع بلاشك من معدلات التضخم المتحققة سنوياً فيه ، ومن ناحية ثالثة وأخيرة فقد تسببت قاعدة الدولار في وجود حجم هائل من النقود أو رؤوس الأموال السائلة في شكل دولارات يقدر بعشرات المليارات مستعدة للانتقال في الحال من مكان إلى آخر في العالم سواء بحثاً عن سعر الفائدة الأكثر ارتفاعاً مثلاً ، أو بهدف المضاربة على العملات ، أو هرباً من احتمال تخفيض سعر الدولار عندما تلوح في الأفق بوادر ضعفه ، مما يسهم في عدم استقرار العلاقات المالية والنقدية الدولية .

وبالرغم من هذه المخاطر ، فإن الخطر الأكبر لقاعدة الدولار قد تمثل في التناقض الذاتي ، أو اللغز الكامن في منطق النظام النقدي الدولي الذي يركز على العملية الوطنية لإحدى الدول كعملة احتياطي دولية ، وما يترتب على هذا الارتكاز من خطورة كبيرة على حسن سير هذا النظام نفسه ، فلأجل أن يكون الدولار الأمريكي عملة احتياطي عالمية تحظى في نظر الدول الأخرى بمكانة تقارب مكانة الذهب إن لم تساويها ، وبالتالي تستخدمها كاحتياطي دولي وكوسيلة دفع عالمية وكأصول لها تقابل الإصدار النقدي لعملتها الوطنية ، فإنه يتعين أن تشعر هذه الدول بثقة كبرى في الدولار تعادل ثقتها في الذهب إن لم تساويها ، والوسيلة لتحقيق هذه الثقة هي قوة الاقتصاد القومي الأمريكي بالمقارنة بالاقتصادات القومية للدول الأخرى وقابلية الدولار المملوك للحكومات والبنوك المركزية الأجنبية للتحويل إلى ذهب في الولايات المتحدة . هذا من جهة .

ومن جهة أخرى فإنه يتعين في الوقت نفسه أن تمكن الولايات المتحدة الدول الأخرى من الحصول على الدولارات بما يكفي لتكوين مقادير مناسبة من الاحتياطيات الدولارية لديها وكذلك لتمويل الحجم المتزايد من المبادلات الاقتصادية الدولية ، أي ما يكفي لإحداث تزايد مستمر في مقادير السيولة الدولية ، والوسيلة لتحقيق هذا هو عجز ميزات المدفوعات الأمريكي الذي تسدده الولايات المتحدة بواسطة الدولارات والخصوم قصيرة الأجل المقومة بالدولار وعلى الأخص أذون الخزانة الأمريكية ، أي بواسطة الحسابات أو الأرصدة الدولارية التي تمتلكها غيرها من الدول ، وهذا من جهة أخرى (٢١) .

(٢١) راجع د. حازم الببلاوى ، مرجع سابق ، ص ٨٣ ، وراجع د. أحمد جامع ، مرجع سابق ، ص ١٨٤ .

لكنه توجد علاقة عكسية واضحة بين مدى التزايد في حجم الأرصدة الدولارية في يد العالم الخارجي بالمقارنة بقيمة الرصيد الذهبي للولايات المتحدة من ناحية ومدى ثقة هذا العالم نفسه في الدولار الأمريكي من ناحية أخرى، فكلما تناقص حجم الأرصدة الدولارية بالمقارنة بقيمة الرصيد الذهبي الأمريكي تزايدت ثقة العالم في الدولار، وكلما تزايد ذلك الحجم تناقصت هذه الثقة، فعندما يكون العجز المتحقق في ميزات المدفوعات الأمريكية خفيفاً نسبياً، فهنا ستوجد مقادير معقولة من السيولة الدولية تحت تصرف الدول الأخرى ونقل قيمة الحسابات الدولارية بالمقارنة بقيمة الرصيد الذهبي للولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه سيظل الدولار متمتعاً بالثقة الكاملة من قبل هذه الدول، وهذا ما حدث فعلاً خلال فترة العجز الخفيف في ميزات المدفوعات الأمريكية (١٩٥٠-١٩٥٧) إذ فلحت الولايات المتحدة في إقامة توازن حكيم بين السيولة الدولية والثقة في الدولار، ولهذا لم تفكر الدول الأخرى في تحويل ما تراكم في يدها خلال هذه الفترة من أرصدة دولارية إلى ذهب إلا في حدود بسيطة جداً، وبقي الرصيد الذهبي للولايات المتحدة على حاله تقريباً، لكن التناقض يصبح كبيراً وخطيراً.

وبالتالي يضطرب سير النظام النقدي الدولي، عندما يسفر ميزان المدفوعات الأمريكي عن عجز كبير نسبياً لمدة طويلة، فهنا يزداد حجم السيولة الدولية من الدولارات المملوكة للدول الأخرى عن الحد المرغوب فيه لتكوين احتياطاتها الدولية وتمويل المبادلات الاقتصادية الدولية وتزداد قيمة الحسابات الدولارية بالمقارنة بقيمة الرصيد الذهبي للولايات المتحدة وفي الوقت نفسه تضعف الثقة العالمية في الدولار، وهذا ما حدث فعلاً خلال فترة العجز الكبير في ميزان المدفوعات الأمريكية (١٩٥٨-١٩٧٠) إذ فشلت الولايات المتحدة في الاستمرار في إقامة توازن حكيم بين السيولة الدولية والثقة في الدولار، ولهذا عمدت الدول الأخرى، وقد اهتزت ثقتها في الدولار، إلى تحويل متزايد من أرصدها الدولارية إلى ذهب خلال هذه الفترة.

وبطبيعة الحال فإنه لا يمكن لمثل هذا الموقف الذي وجدت الولايات المتحدة نفسها فيه في أواخر الستينيات، والمتمثل في التناقض السريع لمقدار رصيدها من الذهب، وبالتالي التزايد السريع في قيمة الحسابات الدولارية في يد العالم الخارجي بالمقارنة بقيمة هذا الرصيد الذهبي وذلك نتيجة للعجز الكبير والمتواصل في ميزان مدفوعاتها، لا يمكن لمثل هذا الموقف أن يستمر لمدة طويلة، بل لابد من القيام بشيء ما لتصحيح الأوضاع والبحث عن حل مناسب لما أصبح يطلق عليه بحق في أواخر الستينيات « أزمة الدولار الأمريكي » فالقابلية للتحويل بما تلقى من أعباء ثقيلة على الدولة قد دفعت الولايات المتحدة إلى إتباع بعض الوسائل للحد من تحويل الدولار إلى ذهب.

ولذلك ففي ١٥/٨/١٩٧١م أذاع الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بياناً على الشعب الأمريكي تضمن مجموعة من الإجراءات ، منها الوقف المؤقت لتحويل الدولار المملوك للحكومات والبنوك المركزية الأجنبية إلى ذهب أو إلى أصول احتياطية أخرى مع عدم المساس بالسعر الرسمي للدولار .

وفى ١٨/١٢/١٩٧١م وقعت أمريكا مع الدول العشر الكبرى اتفاق سمي باتفاق « واشنطن سميثونيان » ، ويقضى بان يتم زيادة سعر الذهب من ٣٥ دولار إلى ٣٨ دولار للأوقية ، وبهذا نقص المحتوى الذهبي للدولار من ٠,٨٨٦ من الجرام إلى ٠,٨١٨ وأصبح يساوى ٠,٩٢١ من حقوق السحب الخاصة بعد إن كان يساوى وحدة واحدة كاملة (٢٢) .

لكن عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب جعل السعر الرسمي الجديد للذهب وهو ٣٨ دولار للأوقية ، بلا أي معنى أو مغزى تماماً مثل سعره قبل التخفيض ومنذ إنهاء قابليته للتحويل في ١٥ أغسطس ١٩٧١ ، وهو ٣٥ دولار للأوقية ، فما دامت البنوك المركزية الأجنبية عاجزة عن مبادلة دولاراتها بذهب علي أساس هذا السعر أو ذلك لدي الولايات المتحدة ، فأننا نكون بصدد سعر صوري أو أسمى للذهب لا أكثر، وبالفعل فقد ارتفع سعر الذهب في السوق الحرة بعد تخفيض قيمة الدولار بشهرين إلي حوالي ٥٠ دولار للأوقية ، ولم يعد هناك بنك مركزي واحد في العالم يقبل التخلي عن الذهب الذي يملكه طواعية مقابل ٣٨ دولار للأوقية ، ولذلك تجمدت المعاملات الرسمية بالذهب ما بين البنوك المركزية من الناحية العلمية .

وفي يوم الاثنين ١٢ فبراير ١٩٧٣ وقع الحدث الأكبر ، وأعلنت الولايات المتحدة تخفيض قيمة الدولار بنسبة ١٠٪ بحيث أصبح يساوي ٩٤٩ر٢٨٨. من الوحدة من حقوق السحب الخاصة بعد أن كان يساوي ١٠٥٣ر٩٢١ . من الوحدة عقب تخفيض ديسمبر ١٩٧١ ، وبهذا ارتفع سعر الأوقية من الذهب من ٣٨ دولار إلي ٤٣,٢٢ دولار . وقد أعيد تقويم احتياطي الذهب الذي تملكه الولايات المتحدة علي أساس السعر الجديد للأوقية منه وذلك في ٨ أكتوبر ١٩٧٣ ، والملاحظ أن التخفيض الثاني للدولار قد تم بالنسبة إلي حقوق السحب الخاصة وليس إلي الذهب علي عكس الحال بالنسبة للتخفيض الأول ، وفي هذه إشارة من الولايات المتحدة إلي تقليل الدور النقدي للذهب ، وفي الحقيقة فإن السعر الجديد للذهب مثله في ذلك مثل سعره بعد التخفيض الأول لم يكن إلا سعراً صورياً أو اسمياً ولا قيمة له بالنسبة لأي طرف من الأطراف المتعاملة في أسواق النقد الدولية سواء كانت حكومات أم بنوك مركزية أم بنوك خاصة وأفراد ، وهكذا ارتفع سعر الذهب في السوق الحرة بلندن (٢٣)

(٢٢) راجع د. احمد جامع ، مرجع سابق ، ص ٤٢٤ وما بعدها.

(٢٣) المرجع السابق، ص ٤٤٠. وراجع أيضاً: د. رمزي زكي ، مرجع سابق ، ص ١٢٦،٠

المبحث الرابع

دور الذهب في إطار صندوق النقد الدولي

حتى الكساد الكبير في أوائل الثلاثينات سادت قاعدة الذهب في صورة بعد أخرى من صورها الثلاث المعروفة ، مع ما ترتب على هذا من ثبات لسعر صرف عملات مختلف الدول وتوازن في علاقاتها الاقتصادية الخارجية وتجارة خارجية متعددة الأطراف وحرية للتبادل التجاري الخارجي ، ولكن انهيار قاعدة الذهب أثناء هذا الكساد وما أعقبه من نظام لحرية سعر الصرف أو للرقابة على الصرف جعل فترة الثلاثينات تقف على طرف نقيض مع الفترة السابقة عليها من حيث ثبات سعر الصرف والتوازن في العلاقات الاقتصادية الخارجية والتجارة الخارجية متعددة الأطراف وحرية التبادل التجاري الخارجي لمختلف الدول ، وهكذا شهدت الثلاثينات أسعار صرف غير مستقرة للعملة المختلفة وتبادل الدول للتخفيض في أسعار صرف عملاتها رغبة في تشجيع صادراتها والإقلال من وارداتها ، متبعة في هذا سياسة صرف وطنية لاتراعي إلامصلحة الاقتصاد القومي ورفع مستوى العمالة فيه وحده ، كما شهدت رقابة ذات أشكال مختلفة على الصرف من قبل كثير من الدول .

وتميزت الثلاثينات أيضا باختلال في العلاقات الاقتصادية الخارجية لمختلف الدول ، و بانتشار التجارة الثنائية ، وبالعديد من القيود على حرية التبادل التجاري الخارجي من ضرائب جمركية مرتفعة وقيود كمية متنوعة ، وفي ظل هذه الظروف كلها كان من الطبيعي أن تبطئ حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل بهدف الاستثمار وأن تسرع حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل ما بين المراكز المالية العالمية بهدف المضاربة أو لأسباب سياسية ، وهي ما يطلق عليها رؤوس الأموال الساخنة ، وبالرغم من كل ما تميزت به الثلاثينات من سلبيات في مجال العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية فلم تكن هناك أجهزة أو هيئات دولية يمكنها أن تسهم في علاج هذه السلبيات ، وأن تعمل على إقامة نوع من النظام والتنسيق والاستقرار في تلك العلاقات .

وبعد سنوات قليلة من نشوب الحرب العالمية الثانية في أغسطس سنة ١٩٣٩ ، بدأ الحلفاء ، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، في التفكير الجدي في مشكلات ما بعد انتهاء الحرب ومنها المشكلات الاقتصادية الدولية ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها قائمة على أساس إحلال التعاون والتنسيق ما بين كافة الدول ، محل التنافس والتنافر والمغالاة في الوطنية .

وقد شجع على هذا ما ساد من اعتقاد بأن مآسي الثلاثينات من كل نوع قد لعبت الدور الأكبر في وقوع الحرب العالمية الثانية نفسها، ورغبة في تجنب سلبيات الثلاثينات ومآسيها في مجال العلاقات النقدية الدولية، فقد عُقد المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة في بريتون وودز في الولايات المتحدة في يوليو ١٩٤٤، وكان من نتيجته إنشاء جهاز دولي في مجال العلاقات المذكورة، وهو صندوق النقد الدولي (٢٤)، وإقامة نظام نقدي دولي جديد يحاول أن يتجنب مساوئ النظم النقدية الدولية السابقة، وسنعرض للجدل الذي ثار بشأن ثبات أسعار الصرف من خلال ربطها بالذهب أم حرية سعر الصرف من خلال عدم ربطها بالذهب، ثم الدور غير المباشر للذهب في إطار صندوق النقد الدولي.

المطلب الأول

ثبات سعر الصرف أم حرية سعر الصرف

ثار جدل مشهور في مجال العلاقات النقدية الدولية ابتداء من السنوات الأخيرة للحرب العالمية الثانية حول أفضلية أو مزايا كل من نظام ثبات سعر الصرف ونظام حرية سعر الصرف أو تقلبه، ويستوي في معرض هذا الجدل أن يكون ثبات سعر الصرف راجعاً إلى إتباع قاعدة الذهب أو قواعد اللعبة (٢٥)، أم إلى إتباع نظام نقدي دولي آخر مؤداه تثبيت أسعار صرف مختلف عملات دول العالم بالنسبة إلى بعضها. وقد تحمس لنظام ثبات سعر الصرف أغلب الاقتصاديين، ومن أبرزهم راجنار ليركسيه، وكذلك المسئولون عن الشؤون النقدية والبنوك المركزية في دول العالم المتقدم، في حين تحمس لنظام حرية سعر الصرف عدد من الاقتصاديين أشهرهم ميلتون فريدمان وجيمس ميد، ونعرض فيما يلي لوجهتي النظر هاتين الواحدة بعد الأخرى.

- الدفاع عن ثبات سعر الصرف :

يستند هذا الدفاع، من ناحية أولى، إلى ما يتيح ثبات سعر الصرف من تحقيق التوازن التلقائي في ميزان مدفوعات الدولة، وبالتالي في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية بأكمله، وإذا كان من شأن تغليب التوازن الخارجي في ظل هذا النظام أن تضطر الدولة إلى إتباع سياسة انكماشية في الداخل في حالة تحقيق عجز في ميزان مدفوعاتها أو سياسية توسعية في حالة تحقيق فائض فيه، فإن كلا من هذه السياسة وتلك، هما في الواقع ظاهرتان مؤقتتان وضروريتان لإعادة التوازن في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة.

(٢٤) انعقد المؤتمر النقدي والمالي في منتجع بريتون وودز، بولاية نيوهامبشاير بالولايات المتحدة الأمريكية، واعتمدت اتفاقية إنشاء الصندوق خلال انعقاد المؤتمر في ٢٢ يوليو ١٩٤٤، وأصبحت نافذة في ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥، وعدلت بموجب قرار مجلس المحافظين رقم ٢٣-٥ في ٣١ مايو ١٩٦٨، وأصبح هذا التعديل نافذاً في ٢٨ يوليو ١٩٦٩، وعدلت أيضاً بموجب قرار مجلس المحافظين رقم ٣١-٤ في ٣٠ أبريل ١٩٧٦، وأصبح التعديل نافذاً في أول أبريل ١٩٧٨، وعدلت أخيراً بموجب قرار مجلس المحافظين رقم ٤٥-٣ في ٢٨ يونيو ١٩٩٠ وأصبح نافذاً في ١١ نوفمبر ١٩٩٢.

(٢٥) راجع: المبحث الأول من الفصل الثاني.

وهما ظاهرتان مؤقتتان لأنهما تحلان نفسيهما بنفسيهما ، فالسياسة الانكماشية تؤدي إلى تخفيض مستوى الأسعار في الداخل بالمقارنة بالأسعار العالمية وسيترتب عليها زيادة صادرات الدولة ونقصان وارداتها مما يعيد التوازن إلى ميزان مدفوعاتها بعد أن كان مختلا بالعجز ، وبالتالي تضع هذه السياسة الانكماشية نهاية لنفسها بنفسها ، كذلك فإن السياسة التوسعية لأنها تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار في الداخل بالمقارنة بالأسعار العالمية سيترتب عليها نقصان صادرات الدولة وزيادة وارداتها مما يعيد التوازن أيضا إلى ميزان المدفوعات بعد أن كان مختلا بالفائض ، وبالتالي تضع هذه السياسة التوسعية بدورها نهاية لنفسها بنفسها (٢٦) .

هكذا فإنه بدلا من النظر إلى سياسات الانكماش والتوسع على أنها شرور يجب مكافحتها، فإنه يجب النظر إليهما على العكس على أنهما مجرد فترات انتقالية قصيرة الأجل لازمة لإتمام عملية التوصل إلى وضع التوازن الاقتصادي الخارجي للدولة. ولا يعني ذلك تغليب التوازن الخارجي على التوازن الداخلي للاقتصاد القومي وإنما يعني على العكس وجوب السماح بإحداث تغييرات قصيرة الأجل في هذا الاقتصاد من أجل التوصل إلى وضع للاستقرار والتوازن فيه يتفق مع وضع التوازن في العلاقات الاقتصادية للدولة بالعالم الخارجي .

ويستند الدفاع عن ثبات سعر الصرف ، من ناحية ثانية ، إلى أن ترك سعر الصرف يتقلب بحرية من شأنه إدخال عنصر من المخاطرة وعدم اليقين في العلاقات الاقتصادية الدولية لابد وأن يعرقل من حركة التبادل الاقتصادي الدولي ومن إتمام التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية على النطاق العالمي بأسره .

والواقع أن تقلب سعر الصرف هو أمر أخطر من تقلب أي سعر آخر لأن سعر الصرف وإن كان في نهاية الأمر ثمن، إلا أنه ثمن من نوع خاص جدا ويفوق في مغزاه أي ثمن آخر، فلو تغير ثمن سلعة كالنحاس مثلا فإن العلاقة بين الوحدة من هذا المعدن والوحدة النقدية هي وحدها التي ستتأثر بهذا التغير في الثمن ، لكن تغير سعر صرف اليورو مثلا إنما يعني تغير كافة العلاقات القائمة بين كل السلع والخدمات الأوربية من جهة وكل السلع والخدمات التي تنتجها باقي الدول من جهة أخرى ، ومن هنا كانت خطورة الآثار المترتبة على ترك أسعار صرف عملات مختلف الدول تتقلب بحرية .

(٢٢) راجع د. احمد جامع ، مرجع سابق ، ص ٣١٨ وما بعدها ، وانظر : جاك رارتوس ، « نحو نظام أكثر ترتيباً » مجلة التمويل والتنمية ، مارس ١٩٨٣ ، ص ١٠ ، وراجع أيضاً في هذا الشأن : بيتريج كويرك ، « دفاعاً عن نظام أسعار الصرف المفتوحة » مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، يونيو ١٩٨٩ ، ص ٣٠ ، وجاى بيفرمان « المغالاة في سعر الصرف والتنمية » مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، مارس ١٩٨٣ ص ١٧ . وراجع أيضاً : سيم كاراكراج ، روبا دوتاجوبتا ، جليدا فيرنانديز ، شوجو إيشي « من التثبيت إلى التعويم ، لاداع للخوف الآن » ، مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص ٢٠ وما بعدها .

ويستند الدفاع عن ثبات سعر الصرف ، من ناحية ثالثة وأخيرة ، إلى أن نشاط المضاربين سيشكل عامل اضطراب وعدم استقرار في سوق الصرف الأجنبي من شأنه مضاعفة ما قد يحدث من اختلال بين عرض العملة الوطنية والطلب عليها بواسطة المتعاملين في هذه السوق ، ففي حالة اتجاه سعر الصرف إلى الانخفاض نتيجة زيادة عرض العملة الوطنية عن الطلب عليها وعدم وجود ضمان يتدخل السلطات العامة لمنع انخفاضه بعد حين معين ، سيتعمد المضاربون الذين يتوقعون استمرار سعر الصرف في الانخفاض في المستقبل ، إلى بيع العملة الوطنية وشراء العملات الأجنبية بهدف تحقيق الأرباح في المستقبل عندما ينخفض سعر العملة الوطنية إلى حد كاف ، ويقومون عندئذ بتحويل ما لديهم من عملات أجنبية إلى عملة وطنية ، وبهذا يعزز نشاط المضاربين اتجاه سعر الصرف إلى الانخفاض والابتعاد به أكثر فأكثر عن مستواه السابق ، ويحدث العكس في حالة اتجاه سعر الصرف إلى الارتفاع ، إذ يعزز نشاط المضاربين الذين يعتمدون في هذا الحالة إلى شراء العملة الوطنية وبيع العملات الأجنبية هذا الاتجاه ، ولا يقتصر الأمر في ظل حرية الصرف على ما تسببه حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بقصد المضاربة على هذا النحو من مضاعفة ما قد يحدث من تقلب في سعر الصرف انخفاضاً وارتفاعاً ، بل إن المعاملات الاقتصادية العادية نفسها قد تتأثر بجو المضاربة السائد .

ف عندما ينخفض سعر الصرف ويتوقع المتعاملون في الداخل والخارج استمرار هذا الاتجاه إلى الانخفاض سيعجل المقيمون بمشرياتهم من الخارج ، وسيقلل غير المقيمين من مشرياتهم من الدولة مما يزيد من عرض العملة الوطنية عن الطلب عليها ويقوي بالتالي من الانخفاض في سعر الصرف ، وهكذا تؤدي المضاربة من كل نوع في ظل حرية الصرف إلى مضاعفة ما قد يحدث من تقلب مبدئي في سعر الصرف والابتعاد بهذا السعر أكثر فأكثر عن مستواه السابق (٢٧) .

- الدفاع عن حرية سعر الصرف :

استند أنصار حرية سعر الصرف أو تقلبه في دفاعهم عن هذا النظام ، من ناحية أولى إلى ما يترتب على نظام ثبات سعر الصرف من إجبار الدولة على إخضاع اقتصادها القومي ومستوى الدخل والعمالة فيها لحالة ميزان مدفوعات مع العالم الخارجي ، مما يحرمها من كل حرية في اتباع السياسة النقدية المناسبة لوضع الاقتصاد القومي والكفيلة بتحقيق استقراره عند مستوى العمالة الكاملة ، ففي ظل حرية الصرف يمكن لعرض النقود في

(٢٧) راجع : د . أحمد جامع ، مرجع سابق ، ص ٣٢٠ ، وانظر : جاك رارتوس ، مرجع سابق ، ص ١١ . وراجع : بيتر كويرك مرجع سابق ، ص ٣٢ ، وراجع : جاي بفيفرمان ، مرجع سابق ، ص ١٨ ، وراجع أيضاً « سيم كاراكراج ، روبا دوتاجوبتا ، جيلدا فيرنانديز ، شوجو إيشي » ، مرجع سابق ، ص ٢١ وما بعدها .

الاقتصاد القومي أن يتبع أوضاع هذا الاقتصاد ذاتها بما يتناسب مع كل وضع ، وذلك بغض النظر عما إذا كان هناك فائض أو عجز يتحقق في ميزان المدفوعات ، أما مهمة علاج هذا الفائض أو العجز فيتكفل بها ما يحدث من تغير في سعر الصرف ارتفاعاً وانخفاضاً ، مما يعيد التوازن إلى الميزان مرة أخرى ، وعلى خلاف الحال في ظل ثبات سعر الصرف حيث يقع الضغط كله تقريباً على دولة العجز وحدها لإتباع سياسة انكماشية قاسية بهدف إعادة التوازن إلى ميزان مدفوعاتها المختل ، وكما سبق أن رأينا ، فإن عودة التوازن في ظل حرية الصرف إنما يتم بتكاتف دولتي العجز والفائض معاً في الوقت نفسه ، وباختصار فإن نظام حرية سعر الصرف إنما يسمح لقوى السوق بالعمل التلقائي لإعادة التوازن إلى علاقات الدولة الاقتصادية بالعالم الخارجي عن طريق التغيرات في سعر الصرف ، وذلك في الوقت نفسه الذي يكفل أكبر قدر من الحرية لكل دولة لكي تضع أهدافها في الاستقرار الاقتصادي والعمالة الكاملة في الداخل .

ويستند الدفاع عن حرية سعر الصرف ، من ناحية ثانية ، إلى أنه يمكن علاج المخاطرة وانعدام اليقين اللصيقين بنظام حرية الصرف ، وذلك إذا ما وجدت سوق منظمة لعمليات الصرف الآجلة يمكن للمتعاملين فيها أن يتجنبوا آثار ما قد يحدث من تقلب في أسعار الصرف في الفترة ما بين إبرامهم لعقود البيع أو الشراء من الخارج ووقت التحصيل أو الدفع الفعلي لا لضمان البيع أو الشراء ، وفي مثل هذه السوق يمكن للمصدر الذي يتعاقد اليوم على بيع سلعة ما بثمن مقوم بنقد أجنبي سيحصل عليه بعد فترة معينة أن يتفق مع أحد البنوك على سعر محدد يبيع له به هذا النقد عندما يحصل عليه ، كما يمكن للمستورد الذي يتعاقد اليوم على شراء سلعة ما بثمن مقوم بنقد أجنبي سيتم دفعه بعد مدة محددة أن يتفق مع أحد البنوك على سعر محدد يشتري منه به هذا النقد عندما يحين وقت الدفع ، وبهذا يتمكن كل من المصدر والمستورد من تأمين نفسه ضد مخاطر احتمال تغير سعر الصرف ما بين وقت التعاقد ووقت التحصيل أو الدفع ، إلا أنه يلاحظ في الواقع أن سوق عمليات الصرف الآجلة لا تتوافر دائماً بالنسبة إلى كل العملات ، وحتى إن توافرت فهي مكلفة لمن يلجأ إليها ، وبالتالي فإنها تشكل عقبة إضافية أمام التبادل التجاري الدولي .

ويستند الدفاع عن حرية سعر الصرف ، من ناحية ثالثة وأخيرة إلى أن نشاط المضاربين لا يتحتم أن يشكل عامل اضطراب أو عدم استقرار في سوق الصرف الأجنبي ، من شأنه زيادة الابتعاد بسعر الصرف أكثر فأكثر عن مستواه السابق في حالة حدوث ابتعاد أولي عن هذا المستوى ، فإذا تمكن المضاربون من التوصل إلى تقدير سليم لمدى انخفاض أو ارتفاع سعر الصرف الذي يتعين حدوثه حتى يمكن التوصل إلى توازن جديد لميزان المدفوعات ، وبالتالي حالة استقرار جديدة في سوق الصرف الأجنبي ، فسيميلون في عكس اتجاه الريح عندما يقترب سعر الصرف من المستوى الكفيل بتحقيق توازن ميزان المدفوعات

من جديد مما يعجل بعودة هذا التوازن وبالتالي باستقرار سوق الصرف الأجنبي ، ففي حالة زيادة عرض العملة الوطنية عن الطلب عليها وميل سعر الصرف إلى الانخفاض واعتماد المضاربين أنه انخفاض مؤقت ، وأنه انخفاض مناسب فعلا لسعر الصرف ، فسيبدؤون عندئذ في بيع العملات الأجنبية الغالية نسبياً ، ويشترون العملة الوطنية الرخيصة نسبياً ، مما يوقف اتجاه سعر الصرف إلى الانخفاض .

ويحدث العكس في حالة ميل سعر الصرف إلى الارتفاع ، وهكذا يمكن لحركات رأس المال قصير الأجل بواسطة المضاربين أن تكون عامل استقرار في سوق الصرف الأجنبي وليس عامل اضطراب ، إلا أنه يلاحظ في الواقع أنه لا يمكن التأكد مقدماً من أن تقديرات المضاربين لاتجاه التغير في سعر الصرف وكذلك لمداها هي تقديرات سليمة دائمة (٢٨) .

ويتضح مما تقدم أنه لا يمكن في الحقيقة الادعاء بأن أي من نظامي الصرف هو نظام أمثل يجمع المزايا كلها ويخلو من العيوب جميعها ، فالواقع هو أن لكل من ثبات سعر الصرف وحرية مزايا لا يمكن إنكارها ، ومع هذا فإن الاتجاه العام لدى الغالبية العظمى من الاقتصاديين ، وكذلك لدى المسؤولين عن اتخاذ قرارات السياسات النقدية في الدول المتقدمة ، هو إلى تفضيل ثبات سعر الصرف على تقلبه مع عدم اعتبار هذا الثبات مرادفاً للجمود المطلق ، وقد كان هذا الرأي هو نفسه ما اعتنقه واضعو النظام النقدي الدولي لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية في بريتون وودز في عام ١٩٤٤ الذين أتوا بنظام مزيج من ثبات سعر الصرف وتقلبه بحرية ، لكنه أقرب بكثير إلى الثبات منه إلى التقلب ، وهو نظام استقرار سعر الصرف من خلال ربط العملات بالذهب وإعطاء حرية تغييرها في حدود معينة (٢٩) ، وهو ما سندرسه في المطلب التالي .

المطلب الثاني

الدور غير المباشر للذهب في إطار صندوق النقد الدولي

النظام الذي أتى به صندوق النقد الدولي تحصل في تحديد أسعار صرف مختلف العملات ، عن طريق تعريف الوحدة من عملة كل دولة في شكل وزن محدد من الذهب أو الدولار المعرف هو نفسه في شكل وزن محدد من الذهب ، وهو ما يطلق عليه سعر التعادل للعملة ، والسماح بتغيير أو بتقلب أسعار الصرف وفقاً لظروف الطلب على مختلف العملات

(٢٨) انظر : جاك راروتوس ، « نحو نظام أكثر ترتيباً » ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس ١٩٨٣ ، ص ١٠٠ ، وراجع أيضاً في هذا الشأن : بيتر ج كويرك ، « دفاعاً عن نظم سعر الصرف المفتوحة » ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، يونيو ١٩٨٩ ص ٣٠ . وجاء بغيرمان ، « المغالاة في سعر الصرف والتنمية » مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، مارس ١٩٨٣ ص ١٧ . وراجع أيضاً : سيم كاراكاداج ، روسيا دوتاجوبتا ، جيلدا فيرنانديز ، شوجو إييشي ، « من التثبيت إلى التعويم ، لاداعي للخوف الآن » ، مجلة التمويل والتنمية ، عدد ديسمبر ٢٠٠٤ ، ص ٢٠ وما بعدها .

(٢٩) احمد جامع ، المرجع السابق ، ص ٣١٧ وما بعدها ، وايضا د. رمزي زكي ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ و ١٤١ .

وعرضها ، ولكن في حدود ضيقة جدا ، وتقرر التزام الدولة العضو في الصندوق بجعل عملتها قابلة للتحويل إلى عملات الدول الأخرى ، وأخيراً السماح بتعديل سعر التعادل للعملة ارتفاعاً وانخفاضاً إذا ما وجدت مبررات قوية لهذا تتعلق باختلال ميزان المدفوعات للدولة وبشروط مشاورة الصندوق وأخذ موافقته ، وهذا هو جوهر نظام استقرار الصرف . وهو يتلخص في جعل أسعار الصرف مستقرة عند أسعار التعادل للعملة خلال فترة ممتدة وغير محدودة من الزمن مع إمكان تعديل هذه الأسعار إذا ما دعت إلى هذا ضرورة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات ، بما لا يترتب عليه الدخول في حلقة مفرغة من التخفيضات المتبادلة والثأرية لأسعار الصرف .

ومن هذا يتبين أن لنظام استقرار الصرف صلة بكل من نظام ثبات سعر الصرف وحرية سعر الصرف ، وأنه مزيج من هذين النظامين ، فتثبيت أسعار الصرف لفترة ممتدة وغير محدودة عن طريق تعريف الوحدة من العملة الوطنية في شكل وزن معين من الذهب هو عنصر واضح من عناصر نظام ثبات سعر الصرف ، ومن ناحية أخرى فإن السماح بتغيير أسعار الصرف استجابة لحالة ميزان المدفوعات هو عنصر واضح من عناصر نظام حرية سعر الصرف ، وعلى هذا النحو أمكن فعلاً الجمع إلى حد كبير ما بين المزايا التي لاشك فيها لكل من نظامي ثبات سعر الصرف وحرية سعر الصرف وتجذب المساوئ التي لاشك فيها أيضاً لكل من هذين النظامين ، ذلك أنه قد أمكن بفضل نظام استقرار سعر الصرف تجنب المخاطر وانعدام اليقين في مجال التجارة والاستثمارات الدولية ، وذلك دون حاجة في سبيل هذا إلى أن تدفع الاقتصاديات القومية ثمن علاج الاختلال في ميزان المدفوعات في صورة انكماش وما يصاحبه من نقص في مستوى العمالة .

سعر التعادل :

ويعرف سعر التعادل ، الذي أشرنا إليه منذ قليل ، بأنه قيمة الوحدة الواحدة من العملة الوطنية للدولة معبر عنها في شكل وزن معين من الذهب أو في شكل مقدار معين من الدولارات الأمريكية ذات الوزن المحدد من الذهب هي بالذات التي كانت سارية في أول يوليو ١٩٤٤ ، ومعنى هذا أنه يمكن للدولة العضو في الصندوق من أجل تحديد سعر التعادل لعملتها أن تعرف الوحدة من هذه العملة في شكل وزن محدد من الذهب ، كما أنها تستطيع أن تتوصل إلى هذا التعريف نفسه بطريقة غير مباشرة ، وذلك بتعريف تلك الوحدة في شكل عدد معين من الدولارات الأمريكية التي كانت قائمة في أول يوليو ١٩٤٤ بما يمثله كل دولار منها من وزن معين من الذهب في ذلك التاريخ ، ويقصد بالدولار الأمريكي الذي كان قائماً في أول يوليو ١٩٤٤ ، ذلك الذي حدده الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت في ٣١ يناير ، ١٩٣٤ وقد حدد وزن هذا الدولار بواحد على خمسة وثلاثين (١ / ٣٥) من الأوقية من الذهب ، إذ حدد ثمن الأوقية من الذهب بمبلغ ٣٥ دولار .

وهكذا يكون الذهب في نهاية الأمر هو القاسم المشترك لعملات كافة الدول الأعضاء في الصندوق، ويعتبر هو وحدة القياس التي تعرف وفقاً لها هذه العملات. وكنتيجة منطقية لتعرف عملات مختلف الدول في شكل وزن معين من الذهب، فإنه تنشأ بالضرورة علاقة محددة تماماً ما بين هذه العملات أي أسعار صرف ثابتة لكل عملة لكافة العملات الأخرى .

وهكذا بقي الذهب يحتل مكانة في نظام استقرار الصرف لصندوق النقد الدولي، أو نظام أسعار التعادل كما يطلق عليه أحياناً، ولهذا فإن هذا النظام يوصف أيضاً بأنه نظام التعادل بالذهب أو التعادل الذهبي ، وجدير بالذكر أن تعريف عملات الدول الأعضاء في الصندوق في شكل وزن معين من الذهب إنما يؤدي إلى إقامة ثمن موحد للذهب النقدي تعبر عنه مختلف هذه العملات ، ويعتبر احترام الدول لهذا الثمن الموحد للذهب النقدي من الشروط الأساسية لعمل نظام استقرار سعر الصرف على نحو عادل وفعال ، وبالنظر إلى الوظائف النقدية للذهب فإن شراءه وبيعه بواسطة السلطات النقدية في الدولة يتعين أن يتم أيضاً وفقاً لسعر التعادل لعملاتها (٣٠) .

ويقدم سعر التعادل لعملة الدولة في الصندوق وحدة الحساب التي يستخدمها الصندوق في عملياته النقدية المتعلقة بهذه العملة ، فوفقاً لاتفاق الصندوق تعتبر أسعار التعادل لعملات الدول الأعضاء فيه هي الأساس الذي يعتمد عليه عند إجراء الحسابات بهدف تطبيق أحكام الصندوق ، ومع هذا فإن للصندوق ألا يعتمد على سعر التعادل لعملة إحدى الدول كوحدة للحساب وذلك إذا ما قدر أن سعر صرف هذه العملة قد انخفض إلى حد بعيد داخل إقليم هذه الدولة . وتلتزم الدول الأعضاء في الصندوق بالمحافظة على التطبيق الفعلي لسعر التعادل الذي حددته لعملاتها ، ومعنى هذا أن تعمل الدولة على أن تجري المعاملات التي تتم داخل نطاقها الإقليمي والتي تقتضي استخدام عملات أجنبية والعملية الوطنية للدولة وفقاً لسعر التعادل لهذا العملات (٣١) .

(٣٠) المرجع السابق، ص. ٣٢٥. وراجع أيضاً: د. سيد عيسى ، « نظام النقد الدولي » ، القاهرة ، ١٩٨٤ ، ص ٦ ، وما بعدها .
(٣١) وجدير بالذكر أن التزام الدولة بالمحافظة على سعر التعادل لعملتها لا ينصرف إلا إلى المعاملات الجارية أو الحالية، أما المعاملات الآجلة فإنها تخرج عن هذا الالتزام وذلك لصعوبة تطبيقه فيها. ومع هذا فإن الهامش الذي يتعد به سعر الصرف الذي تتم المعاملات الآجلة على أساسه عن سعر التعادل لا ينبغي أن يتجاوز ما يعتبره الصندوق حداً معقولاً. وللدولة مطلق الحرية في اتباع الوسائل الكفيلة بتحقيق التطبيق الفعلي لسعر التعادل فوق أراضيها بشرط أن تكون متفقة مع أحكام اتفاق الصندوق.

ومن الناحية العملية كانت تلجأ الدول ذات العملات القابلة للتحويل إلى التدخل في أسواق الصرف الوطنية فيها ببيع العملات الأجنبية أو شرائها على النحو الذي يثبت سعر صرف العملة الوطنية على أساس سعر التعادل لهذه العملات ، وذلك على النحو المعروف في صناديق استقرار الصرف . أما الدول التي تتبع نظام الرقابة على الصرف فإنها تراعي تطبيق سعر التعادل فوق أراضيها عن طريق مختلف الإجراءات الإدارية التي يعرفها هذا النظام . وكان ينص اتفاق الصندوق على أن الدول التي تسمح بشراء وبيع الذهب بحرية في حدود أحكام هذا الاتفاق لتسوية المدفوعات الدولية تعتبر موفية للالتزام بالمحافظة على سعر التعادل لعملتها وذلك طالما أن عملتها ستصبح في هذه الحالة ، وبالتعريف ، قابلة للتحويل إلى ذهب قابلة تامة . وتعد الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي انطبق عليها هذا الحكم في ذلك الوقت راجع : د. أحمد جامع ، مرجع سابق ، ص ٣٢٧ .

إلا أن اتفاق الصندوق قد راعى استحالة تطبيق سعر صرف للعملة ثابت تماماً عند سعر التعادل، ولهذا فقد نص هذا الاتفاق على جواز أن تتم المعاملات الجارية على أساس سعر صرف يزيد أو يقل بمقدار ١٪ عن سعر التعادل. وفي ٢٤ يوليو ١٩٥٩ سمح الصندوق بأن يزداد مقدار ابتعاد سعر الصرف عن سعر التعادل إلى ٢٪.

وفي ١٨-١٢-١٩٧١ (اتفاق واشنطن سميثونيان) سمح الصندوق بأن يزداد مقدار ابتعاد سعر الصرف عن سعر التعادل إلى ٢,٢٥٪، لكن الصندوق ظل معارضا لكل ابتعاد عن سعر التعادل أكثر من هذا لما في ذلك من تهديد لنظام استقرار سعر الصرف ذاته، وقد حافظ الصندوق على موقفه هذا دائما، وذلك حتى وقوع الأزمة النقدية الدولية واضطراره إلى قبول العدول عن نظام استقرار الصرف ولو بصفة مؤقتة (٣٢).

وبطبيعة الحال فقد تبين بعد فترة قصيرة من بدء الصندوق لأعماله أن كثيراً من أسعار التعادل الأولية لعملات الأعضاء الأصليين فيه لم تكن واقعية ومن العسير الإبقاء عليها لمدة طويلة، ولهذا فقد اضطر الصندوق إلى إتباع سياسة سهلة مع الأعضاء فيه سمح بمقتضاها بكل تغيير أرادوه في أسعار تعادل عملاتهم، أكثر من هذا فبموافقة الصندوق الضمنية امتنع كثير من الأعضاء الجدد عن إعلان أسعار تعادل أولية لعملاتهم، فما بين عامي ١٩٥٧، ١٩٦٦ لم تعلن اثنتان وعشرون دولة من أربع وأربعين عضواً جديداً أسعار تعادل أولية لعملاتها، أيضا فقد امتنعت بعض الدول الأعضاء في الصندوق عن إبلاغه بسعر التعادل الجديد بعد تعديل سعر التعادل الأولي، وهكذا فإنه ما بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٨، لم يكن هناك تعادل معلن ومقبول من الصندوق للفرنك الفرنسي، وفي أول مايو ١٩٦٩ لم يكن لعشرين دولة من أعضاء الصندوق أية أسعار معلنة ومقبولة منه لعملاته، ومعنى هذا أنه يوجد داخل الصندوق نوعان من أسعار التعادل للدول الأعضاء فيه، أسعار تعادل قانونية، وأسعار تعادل واقعية.

(٣٢) وبالنسبة إلى تحديد أسعار التعادل الأولية لعملات الدول الأعضاء في الصندوق، فإنه ينبغي التفرقة بين الأعضاء الأصليين والأعضاء الجدد. وفيما يتعلق بالأعضاء الأصليين فقد كان من المتعين قبل أن يبدأ الصندوق أعماله أن يتم الاتفاق فيما بينه وبينها حول تحديد أسعار التعادل لعملاتها.

وقد كان من الواضح في ذلك الوقت أن مثل هذا الاتفاق لن يكون أمرا سهلا على الإطلاق، وذلك لأن الظروف التي كانت سائدة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تكن عادية بآية حال، فهياكل الإنتاج في الدول المتحاربة قد تحطمت إلى حد يتفاوت من دولة إلى أخرى، وحركة التجارة الدولية المعتادة قد أوقفت خلال سنوات الحرب، والتضخم قد نشأ في مختلف الدول بدرجات متفاوتة وغير ذلك من الظواهر السلبية التي تسببت فيها خمس سنوات متواصلة من الحرب والتدمير.

وفي مواجهة هذه الظروف غير العادية، فإن الصندوق لم يحاول حث الدول الأعضاء فيه على إقامة أسعار تعادل جديدة لعملاتها على أساس صيغ علمية محددة، مثل نظرية تعادل القوة الشرائية، والتي من شأنها جعل أسعار صرف مختلف العملات بينها معبرة تماما عن القوة الشرائية الحقيقية لكل عملة داخل بلدها وبالتالي من شأنها تحقيق التوازن في موازين المدفوعات لهذه الدول في الأجل الطويل، وذلك لأن التوصل إلى مثل أسعار التعادل هذه كان في الواقع مهمة شبه مستحيلة عملا. وبدلاً من هذا فقد اتبع الصندوق نهجا أكثر واقعية بقبوله لأسعار تعادل لعملات الدول الأعضاء فيه مستندة إلى أسعار الصرف التي كانت قائمة فعلا في ذلك الوقت. مع ترك المجال مفتوحا لتعديل هذه الأسعار في المستقبل إن اقتضت هذه الظروف المتغيرة، راجع: المرجع السابق، ص، ٣٢٩، وراجع أيضا: د. رمزي زكي، مرجع سابق، ص، ٢١٩.

وتتمتع الأسعار الأولى وحدها بالاعتراف الدولي الرسمي ، وجدير بالذكر أن كافة الدول الصناعية الكبرى التي يتم فيما بينها الجزء الأعظم من التجارة الدولية قد قبلت ونفذت نظام سعر التعادل لصندوق النقد الدول ، أما الاستثناءات والتي تعتبر خروجاً على هذا النظام فخاصة بعملات الدول لا تتمتع بوزن يذكر في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية .

والواقع أن نظام صندوق النقد الدولي بأكمله في ذلك الحين ، إنما يعتمد في سيره على احترام عدد قليل من الدول الصناعية الكبرى لأحكامه ، وهي الدول ذات النصيب الأكبر في التجارة الدولية والتي تستخدم عملاتها على نحو واسع لتمويل حركة هذه التجارة .

وكنتيجة واضحة لنظام سعر التعادل ، الذي يعتبر حجر الزاوية في نظام استقرار سعر الصرف الذي أتى به صندوق النقد الدولي ، فإنه لا يسمح للدولة العضو في الصندوق بأن تترك سعر صرف عملتها عائماً ، أي يتحدد وفقاً لقوى عرضها والطلب عليها في سوق الصرف الأجنبي ، ولهذا فقد عارض الصندوق دائماً تعويم العملات ، ونادي دائماً بأن نظام أسعار الصرف العائمة أو حرية الصرف لا يمكن أن تعتبر بديلاً صالحاً لنظام سعر التعادل ودعا دائماً الدول التي أقدمت على تعويم عملاتها إلى العودة إلى نظام سعر التعادل باعتباره الوحيد القادر على ضمان استقرار المبادلات الدولية وازدهارها ، وقد كان هذا كله هو موقف الصندوق قبل وقوع الأزمة النقدية الدولية في أوائل السبعينات ، ولكن هذا لم يمنع الصندوق من مراعاة أنه قد تمر الدولة بظروف خاصة واستثنائية يرى فيها أنها غير قادرة على إتباع نظام سعر التعادل وذلك لفترة محدودة من الزمن ، وفي هذه الحالة فإن كل ما يمكن للصندوق أن يفعله هو أن يعترف بقيام هذا الوضع ، لكنه لا يستطيع أن يمنح موافقته عليه .

ويعتبر التزام الدولة العضو في الصندوق بجعل عملتها قابلة للتحويل التزاماً رئيسياً نص عليه اتفاق الصندوق ، وإن كانت ترد على هذا الالتزام بعض الاستثناءات (٣٣) .

(٣٣) وإذا كانت القابلية للتحويل تعتبر هي الأصل العام في نظام استقرار سعر الصرف فإن هذا النظام قد أورد استثناءين هامين على ذلك الأصل يجوز للدولة بمقتضاها أن تفرض القيود على تحويل عملتها إلى عملات الدول الأخرى . ويتعلق أول الاستثناءين بما يسمى بالفترة الانتقالية ، وثانيهما بالعملات النادرة ، وبالنسبة إلى الاستثناء الأول فالبرغم من أن هدفاً أساسياً من أهداف الصندوق هو إقامة استقرار سعر الصرف في عالم خال من القيود على الصرف فقد قرر واضعوا اتفاق بريتون وودز في أواخر الحرب العالمية الثانية أنه يلزم مرور فترة من الوقت قبل أن يكون في الإمكان تحقيق هذا الهدف الأساسي يستمر فيها العمل بنظم الرقابة على الصرف التي كانت سائدة في ذلك الوقت في مختلف الدول ، وذلك بسبب المشكلات الكبرى التي ستواجهها حتماً الدول المتحاربة وهي بصدد تعميم ما دمرته الحرب فيها ، ولهذا فقد سمحت المادة التاسعة من الاتفاق المذكور للأعضاء الأصليين فيه بالإبقاء على القيود على المدفوعات والتحويلات المتعلقة بالمعاملات الدولية الجارية وذلك خلال فترة انتقالية قدرت ضمناً بخمس سنوات تبدأ من تاريخ بدء الصندوق لعملياته ، أكثر من هذا فإنه يمكن لهذه الدول أن تلجأ إلى نظام تعدد أسعار الصرف وإلى تطبيق الإجراءات النقدية التمييزية . وهكذا بدأت الفترة الانتقالية من أول مارس ١٩٤٧ ، وجدير بالذكر أن الأمر هنا لا يتعلق بفترة زمنية جامدة ، بل إنه يدخل في اختصاص مديري الصندوق إنهاء هذه الفترة في أي وقت اعتباراً من التاريخ المذكور حالاً وتلتزم الدولة من الأعضاء الأصليين في الصندوق وفقاً للمادة التاسعة بإبلاغه قبل بدء تعاملها معه بما إذا كانت تقبل تحمل الالتزامات التي نصت عليها المادة الثامنة من اتفاق الصندوق السابق . =

ويقصد بقابلية العملة للتحويل هنا إمكان استخدامها بحرية سواء بواسطة المقيمين في الدولة أو بواسطة المقيمين في الخارج من أجل تسوية المدفوعات والتحويلات الخاصة بالمعاملات المالية الدولية الجارية .

= وبالتالي تجعل من عملتها عملة قابلة للتحويل أم كانت على العكس تريد الانتفاع بأحكام الفترة الانتقالية التي قررتها المادة التاسعة من الاتفاق وبالتالي يمكنها وضع القيود على المدفوعات والتحويلات الخاصة بالمعاملات الدولية الجارية، وبالرغم من أن الاختيار المفتوح أمام الدولة للخضوع إما لأحكام المادة الثامنة أو المادة التاسعة من اتفاق الصندوق كان مقررا في الأصل للأعضاء الأصليين فيه فحسب فإن هذا الاختيار قد امتد فيما بعد ليشمل الأعضاء الجدد أيضا، وبالإضافة على هذا فإن الفترة الانتقالية لم تنته بعد خمس سنوات من بدء الصندوق لعملياته، أي في أول مارس ١٩٥٢، كما كان مقررا بل إنها استمرت قائمة بعد هذا التاريخ.

أكثر من هذا فإن نظام القيود على الصرف خلال الفترة الانتقالية وفقا للمادة التاسعة كان يقصد به أن يكون نظاما مؤقتا واستثنائيا من الأصل العام الذي قرره المادة الثامنة، وهو نظام القابلية للتحويل، لكن ما حدث فعلا هو أن ما يزيد على ثلثي الدول الأعضاء في الصندوق إنما تتبع نظام القيود على الصرف وليس القابلية للتحويل مما يعني أن هذا النظام قد أصبح في الواقع هو القاعدة العامة وأن نظام القابلية للتحويل هو الاستثناء من القاعدة.

إلا أنه يلاحظ ما سبق ذكره من أن الدول التي قررت القابلية للتحويل لعملائها بالرغم من أنها لا تجاوز ثلث أعضاء الصندوق فإن وزنها الاقتصادي العالمي يفوق بكثير وزن الدول الأعضاء التي تفرض القيود على الصرف، وجدير بالذكر أن قرار الدولة التي تخضع للمادة التاسعة بالانتقال منها إلى المادة الثامنة وبالتالي الانتقال من نظام القيود على الصرف إلى نظام القابلية للتحويل هو قرار لا رجعة فيه، مما يفسر التردد الكبير الذي تبديه الدول الخاضعة للمادة التاسعة لاتخاذ مثل هذا القرار

أما الاستثناء الثاني من القابلية للتحويل باعتبارها الأصل العام لنظام استقرار سعر الصرف فهو حالة العملات النادرة، فقد نص اتفاق الصندوق على أنه في حالة التهديد بوجود ندرة في عملة أحد الدول، فإنه يمكن للصندوق أن يعلن رسميا أن هذه العملة تعتبر عملة نادرة، ومعنى هذا أن إعلان ندرة إحدى العملات هو أمر من اختصاص الصندوق وحده، ويلاحظ أن المعيار في اعتبار إحدى العملات عملة نادرة هو ندرة موارد أو موجودات الصندوق منها، وليس ندرة موجودات الأعضاء من هذه العملة، وتترتب على إعلان الصندوق ندرة إحدى العملات آثار خطيرة للغاية، إذ يسمح مثل هذا الإعلان للدول الأعضاء بأن تفرض قيودا مؤقتة على حرية عمليات الصرف الخاصة بهذه العملة، وتختص كل دولة بتقدير طبيعة ومدى هذه القيود التي لا يجب أن تمس نظام سعر التعادل بآية حال، ويتعين على الدولة قبل أن تفرض مثل هذه القيود أن تتشاور مع الصندوق مقدما، لأن تحصل على موافقته، وأن تراعى ألا تكون القيود التي تفرضها أقصى مما تبرره الأوضاع السائدة، وأن ترفع هذه القيود حالما يعلن الصندوق رسميا أن العملة محل البحث لم تعد عملة نادرة، وقد اعتبر النص الخاص بالعملات النادرة نصرا كبيرا للمفاوضين غير الأمريكيين في وقت إعداد اتفاق بريتون وودز الذين تمكنوا بهذا النص من الحصول على ترخيص بالتمييز ضد الدولار الأمريكي في المستقبل في حالة ما إذا استمرت الولايات المتحدة في تجميع الفوائض لديها. وقد بدأ في ذلك الوقت أن الولايات المتحدة قد أدركت أخيرا مسئوليتها الكبيرة كدولة دائنة لباقي دول العالم وذات فائض دائم، حتى ذلك الوقت في علاقاتها الاقتصادية معها.

لإن النص الخاص بالعملات النادرة لم يطبق عملا أبدا، وذلك بالرغم من أن الدولار الأمريكي كان عملة نادرة فعلا من وجهة نظر باقي العالم لسنوات طويلة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية. والواقع أنه لا توجد أية دولة يمكنها أن تقبل إعلان أن عملتها قد أصبحت عملة نادرة لما يعنيه هذا من الترخيص لباقي الدول بالتمييز ضد صادراتها، وفي الحقيقة فإن الصندوق نفسه لم يشعر في تلك السنوات بتقص في موجوداته من الدولارات وذلك لأن حجم عملياته في بداية نشاطه لم يكن بالضخامة التي يمكنها أن تهدد هذه الموجودات، ويبدو أن الصندوق لم يرغب في خلق سابقة في موضوع العملات النادرة، وتراجع أمام مخاطر الاضطراب الذي كان سيتسبب حتما في النظام النقدي الدولي نتيجة إعلان عملة أكبر الدول المتاجرة عملة نادرة، ويظهر أن الاعتقاد الذي مازال راسخا هو أن دول العجز وليس دول الفائض هي التي ينبغي أن تلام عند حدوث اختلال في موازين المدفوعات، وبالرغم من رفض الصندوق إعلان الدولار الأمريكي عملة نادرة فقد سمح إلى حد كبير باتخاذ مختلف الدول لإجراءات تمييزية ضده، انظر: المرجع السابق، ص ٣٣٤ وما بعدها.

وهكذا فإن القابلية للتحويل في نظام صندوق النقد الدولي إنما تعني قابلية تحويل العملة الورقية للدولة إلى عملة ورقية لدول أخرى ، أي أن الصندوق إنما يستخدم تعبير القابلية للتحويل بمعناه المعاصر وليس بمعناه التاريخي .

ويأتي الالتزام بالقابلية للتحويل وفق أهداف الصندوق والذي يقضي بإقامة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف ما بين الدول الأعضاء فيه، وبناء على التزام الدولة بجعل عملتها قابلة للتحويل فإنه يتعين عليها، وفقا للمادة الثامنة، ألا تفرض قيودا على المدفوعات والتحويلات المتعلقة بالمعاملات الدولية الجارية ، وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء من الإجراءات النقدية التمييزية في مجال المدفوعات والتحويلات المذكورة ، وأخيرا ألا تتبع أسلوب تعدد أسعار الصرف^(٣٤) ، ويلاحظ أن إتباع الدولة لأسلوب تعدد أسعار الصرف يعتبر دائما من الإجراءات النقدية التمييزية ، لكن العكس غير صحيح بالضرورة ، أما إذا اضطرت الدولة العضو في الصندوق لأسباب خاصة أن تفرض قيودا على الصرف أو أن تتبع إجراءات نقدية تمييزية أو أن تلجأ إلى أسلوب تعدد أسعار الصرف فإنه يجب عليها أن تحصل على موافقة صريحة من الصندوق على هذا مقدما ، وتعتبر هذه الموافقة السابقة ضمانا كبرى لحسن سير نظام استقرار سعر الصرف الذي أتى به اتفاق بريتون وودز والذي تعتبر قابلية العملات للتحويل إلى جانب تقرير سعر التعادل لكل عملة ركنان أساسيان يستند إليهما هذا النظام .

ويلاحظ أن الالتزام بالقابلية للتحويل لا ينصرف إلا إلى المدفوعات الخاصة بتسوية المعاملات الدولية الجارية ، وبالتالي يحق للدولة العضو في الصندوق أن تفرض قيودا على حرية تحويل عملتها إلى عملات الدول الأخرى ، أي قيودا على الصرف بعبارة أخرى ، وذلك لرقابة ومحاربة الحركات الكبيرة والمستمرة لرؤوس الأموال والتي تعتبر في الواقع حركات غير عادية من شأنها أن تسبب لو تراكمت وحالها صعوبات لميزان المدفوعات .

(٣٤) تعتبر وحدة سعر الصرف ، أي عدم تعدد أسعار صرف العملة الواحدة بحسب نوع المعاملة تجارية أم سياحية أم تحويلات رأسمالية أم غيرها . من الخصائص الأساسية للقابلية للتحويل الميزة لنظام استقرار سعر الصرف . وينبغي التفريق هنا بين الدول التي تخضع لحكم المادة الثامنة من اتفاق الصندوق . وهي دول العملات القابلة للتحويل ، والدول التي تخضع لحكم المادة التاسعة ، وهي دول الفترة الانتقالية ، وقد سبق أن رأينا أن المادة الثامنة التي قررت نظام القابلية للتحويل قد نصت صراحة على عدم جواز التجاء الدولة العضو في الصندوق التي تختار الخضوع لهذا النظام إلى أسلوب تعدد أسعار الصرف ، ولاشك أن واضعي اتفاق بريتون وودز قد لاحظوا بحق أن أسلوب تعدد أسعار الصرف من شأنه إدخال عنصر اضطراب في حركة المدفوعات الدولية وزعزعة الثقة في استقرار العملات بالنظر إلى السياسة التمييزية التي ينطوي عليها حتما هذا الأسلوب ، ومع هذا فإنه إذا كانت الدولة تطبق أسلوب تعدد أسعار الصرف وقت انضمامها إلى الصندوق ، واختارت مع هذا الخضوع لحكم المادة الثامنة فإنه يتعين عليها الدخول في مشاورات مع الصندوق بهدف الإلغاء التدريجي لهذا التعدد واتباع أسلوب وحدة الصرف في نهاية الأمر .

أما إذا طرأت ظروف على الدولة التي تخضع لحكم المادة الثامنة وتتبع أسلوب وحدة الصرف من شأنها التجاؤها إلى تعدد أسعار الصرف ، فإنه يجب عليها من أجل هذا الحصول على موافقة صريحة ومسبقة من الصندوق فقد سبق أن رأينا أنه يجوز لها أن تطبق أسلوب تعدد أسعار الصرف ، لكن الصندوق يملك في هذه الحالة سلطة الرقابة والسهر على أن يكون هذا التطبيق لفترة مؤقتة ، راجع المرجع السابق ، ص ٣٣٦ .

وبالتالي تدفع الدولة إلى اللجوء إلى الصندوق طلباً للمساعدة، ولهذا فقد نص اتفاق الصندوق على أنه ليس من حق الدولة العضو أن تستخدم موارد الصندوق لمواجهة حركة خروج كبيرة ومستمرة لرؤوس الأموال منها، وأن للصندوق أن يطلب من الدولة أن تستخدم الرقابة على الصرف لمنع مثل هذا الاستخدام لموارد الصندوق، ومعنى هذا أنه ليس من حق الدولة أن تستخدم الرقابة على الصرف لتنظيم الحركات العادية لرؤوس الأموال سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل.

ولكن اتفاق بريتون وودز لا يلزم الدولة بجعل عملتها قابلة للتحويل إلى ذهب كما هي الحال في ظل قاعدة الذهب، فالدولة حرة في تقرير هذه القابلية أو عدم تقريرها، ذلك أن الذهب لم يعد في ظل نظام استقرار سعر الصرف وسيلة الدفع التي يجب أن تسوى بها المبادلات الدولية بل أصبح دوره في هذا الصدد ثانوياً بحتاً ومتروكاً لتحديد تقدير كل دولة على حدى.

وقد سبق أن رأينا أن الدولة تعتبر موفية للالتزام بتحديد سعر التعادل لعملتها إذا ما سمحت بشراء وبيع الذهب بحرية بهدف تسوية المدفوعات الدولية، وبالنظر إلى الآثار الخطيرة لتقرير الدولة لقابلية عملتها للتحويل إلى ذهب لتسوية المدفوعات الدولية سواء المتعلقة بالمعاملات الجارية أو بحركات رؤوس الأموال، فإن اتفاق بريتون وودز لم يجعل من هذه القابلية التزاماً على الدولة العضو فيه، وألا كان معنى هذا في الحقيقة إتباع نظام قاعدة الذهب، واكتفى بتقرير الالتزام بجعل عملة الدولة قابلة للتحويل إلى عملة دولة أخرى، أي تقرير القابلية للتحويل بمعناها المعاصر لا التاريخي كما سبق أن ذكرنا، ومع هذا فقد أقدمت دولة واحدة فقط، هي الولايات المتحدة الأمريكية، على إعلان قابلية عملتها للتحويل إلى ذهب، لكن هذه القابلية بما تلقىه من أعباء ثقيلة على الدولة قد دفعت الولايات المتحدة إلى إتباع بعض الوسائل للحد من تحويل الدولار إلى ذهب حتى انتهى بها الأمر لوقف هذا التحويل كلية في ١٥ أغسطس ١٩٧١ كما أوضحنا سابقاً. وكان عدد الدول التي أعلنت في أول مارس ١٩٤٧ عندما بدء الصندوق عملياته قابلية عملاتها للتحويل كان خمساً فحسب، هي الولايات المتحدة والمكسيك وجواتيمالا وبنما والسلفادور (٣٥).

تغيير سعر التعادل (تخفيض سعر الصرف) :

لا يعني نظام استقرار سعر الصرف الذي أتى به صندوق النقد الدولي، كما سبق أن رأينا، جمود هذا السعر وعدم قابليته للتغيير، فاستمرار سعر الصرف لا ينبغي أن يقف عائقاً أمام استمرار التقدم الاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء في الصندوق إذا ما كان من الضروري لتحقيق هذا الاستمرار أن يتغير سعر الصرف.

(٣٥) راجع المرجع السابق، نفس الموضوع.

وهكذا أقر اتفاق بريتون وودز بإنشاء صندوق النقد الدولي مبدأ لا تغيير لسعر التعادل لعملات الدول الأعضاء في الصندوق إلا وفقاً لقواعد محددة بكل دقة ، وقد قصد بهذه القواعد تلافي تخفيضات سعر الصرف المفاجئة التي كانت تجريها الدول في الثلاثينات على نحو منفرد إن لم يكن فوضوي ، مما تسبب في خلق صعوبات أمام حركة التجارة الدولية واضطراب فيها ، ومن الممكن تغيير سعر التعادل للعملة إما في اتجاه الارتفاع مما يعني رفع سعر الصرف للعملة ، وأما في اتجاه الانخفاض مما يعني تخفيض هذا السعر .

وإذا كان رفع سعر صرف العملة إجراء نادر فإن تخفيض هذا السعر هو على العكس إجراء شائع ، ولم يتعرض اتفاق الصندوق لتغيير سعر التعادل برفع سعر الصرف ، بل قصر كل تنظيمه على حالة تغيير سعر التعادل بتخفيض سعر الصرف ، ويعتبر تنظيم اتفاق الصندوق لتغيير سعر الصرف مثلاً واضحاً للرغبة في التوصل إلى حل وسط ما بين أنصار الاحتفاظ للدول بسيادتها الوطنية الكاملة في المجال النقدي الخارجي وبين أنصار التوسع في سلطات الصندوق في هذا المجال على حساب السيادة الوطنية للدول الأعضاء فيه .

لكن الدولة طالبة التخفيض تلتزم بالتشاور مقدماً مع الصندوق حول هذا الموضوع قبل اتخاذ أو تنفيذ أي قرار فيه ، لكنه يجب على الدولة أن تأخذ موافقة الصندوق إذا كانت نسبة التخفيض المقترح تتجاوز ١ ٪ من سعر التعادل الأصلي ، ويتعين على الصندوق أن يتخذ قراره سواء بالموافقة على التخفيض المقترح أو بعدم الموافقة وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديم طلب التخفيض إليه .

وهناك شرطان هامان ، أحدهم شكلي والآخر موضوعي ، يتعين على الدولة التي تطلب تعديل سعر التعادل أن تستوفيها حتى يكون طلب التخفيض سليماً ومتفقاً مع اتفاق صندوق النقد الدولي ، أما الشرط الشكلي فهو أن تتشاور الدولة مسبقاً مع الصندوق قبل تنفيذ قرارها بالتخفيض ، أما الشرط الموضوعي فهو أهم بكثير ولا غنى عنه لسلامة تخفيض سعر التعادل للعملة من وجهة نظر اتفاق الصندوق ، وهو يقضي بأنه لا يمكن للدولة أن تقترح تغيير سعر التعادل لعملة ما إلا من أجل علاج اختلال أساسي (٣٦) .

(٣٦) ولم يوضح اتفاق الصندوق ما هو المقصود بالاختلال الأساسي ، ومن ثم دارت مناقشات واسعة ما بين الاقتصاديين حول المقصود بهذا التعبير . ولم يتدخل مدير الصندوق بتفسير المقصود به إلا مرة واحدة في عام ١٩٤٦ بناء على طلب بريطانيا واعتبروا أن حالة بطالة واسعة ذات طابع مزمن تكون أحد العناصر المميزة للاختلال الأساسي ، انظر : أحمد جامع ، مرجع سابق ، ص ٣٤٠ .

ونشير أخيراً إلى اتفاق الصندوق قد نص على جواز تعديل أسعار تعادل عملات كافة الدول الأعضاء بنسبة واحد ، وذلك بالأغلبية البسيطة لعدد أصوات هذه الدول وذلك بشرط أن يقبل هذا الإجراء كافة الأعضاء الذين تبلغ حصة العضو منهم ١٠٪ أو أكثر من الحصص في الصندوق مما يعني إعطاء حق الفيتو على الموضوع محل البحث للولايات المتحدة وبريطانيا . أكثر من هذا فإن حق كل دولة أن تعترض على مثل هذا الإجراء وذلك خلال الأيام الثلاثة التالية لاتخاذها .

المطلب الثالث

أزمة الدولار وانتهاء الدور النقدي للذهب في إطار صندوق النقد الدولي

أولاً: إنشاء حقوق السحب الخاصة :

بمقتضى تعديل نظام الصندوق الدولي سنة ١٩٦٩ ، تم خلق نوع جديد من الأصول الدولية السائلة التي يمكن للدولة أن تستخدمها في تسوية المدفوعات الدولية وتساوى الوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة ٨٨٨٦٧١ ، من الجرام من الذهب النقي ، وهو ما كان يعادل القيمة الرسمية للدولار الأمريكي وقت خلق هذه الحقوق ومن ثم كانت الوحدة من حقوق السحب الخاصة تساوى دولار أمريكي .

ثانياً : أزمة الدولار :

سبق أن رأينا أن الدولة تعتبر موفية للالتزام بتحديد سعر التعادل لعملتها إذا ما سمحت بشراء وبيع الذهب بحرية بهدف تسوية المدفوعات الدولية ، وبالنظر إلى الآثار الخطيرة لتقرير الدولة لقابلية عملتها للتحويل إلى ذهب لتسوية المدفوعات الدولية سواء المتعلقة بالمعاملات الجارية أو بحركات رؤوس الأموال ، والتي يعد أظهرها التزام الدولة بقبول كل طلب بتحويل عملتها للتحويل إلى ذهب لتسوية المدفوعات الدولية سواء المتعلقة بالمعاملات الجارية أو بحركات رؤوس الأموال ، فإن اتفاق بريتون وودز لم يجعل من هذه القابلية التزاماً على الدولة العضو فيه ، وألا كان معنى هذا في الحقيقة إتباع نظام قاعدة الذهب ، واكتفى بتقرير الالتزام بجعل عملة الدولة قابلة للتحويل إلى عملة دولة أخرى ، أي تقرير القابلية للتحويل بمعناها المعاصر لا التاريخي كما سبق أن ذكرنا . ومع هذا فقد أقدمت دولة واحدة فقط ، هي الولايات المتحدة الأمريكية على إعلان قابلية عملتها للتحويل إلى ذهب ، لكن هذه القابلية بما تلقىه من أعباء ثقيلة على الدولة قد دفعت الولايات المتحدة إلى إتباع بعض الوسائل للحد من تحويل الدولار إلى ذهب .

منها الوقف المؤقت لتحويل الدولار المملوك للحكومات والبنوك المركزية الأجنبية إلى ذهب أو إلى أصول احتياطية أخرى مع عدم المساس بالسعر الرسمي للدولار في ١٥/٨/١٩٧١م وزيادة سعر الذهب من ٣٥ دولار إلى ٣٨ دولار للأوقية وبهذا نقص المحتوى الذهبي للدولار من ٠,٨٨٦ من الجرام إلى ٠,٨١٨ وأصبح يساوي ٠,٩٢١ من حقوق السحب الخاصة بعد أن كان يساوي وحدة واحدة كاملة وذلك في ١٨/١٢/١٩٧١م فيما عرف باتفاق « واشنطن سميثونيان » .

وأيضاً ما حدث في يوم الاثنين ١٣ فبراير ١٩٧٣ حيث أعلنت الولايات المتحدة تخفيض قيمة الدولار بنسبة ١٠٪ بحيث أصبح يساوي ٨٢,٨٩٤٩ر. من الوحدة من حقوق السحب الخاصة بعد أن كان يساوي ٩٢,٠٥٣ر. من الوحدة عقب تخفيض ديسمبر ١٩٧١ ، وبهذا ارتفع سعر الأوقية من الذهب من ٣٨ دولار إلى ٤٣,٢٢ دولار، والملاحظ أن التخفيض الثاني للدولار قد تم بالنسبة إلى حقوق السحب الخاصة وليس إلى الذهب علي عكس الحال بالنسبة للتخفيض الأول، وفي هذه إشارة من الولايات المتحدة إلى تقليل الدور النقدي للذهب، وفي الحقيقة فإن السعر الجديد للذهب، مثله في ذلك مثل سعره بعد التخفيض الأول لم يكن إلا سعراً صورياً أو اسمياً ولا قيمة له بالنسبة لأي طرف من الأطراف المتعاملة في أسواق النقد الدولية سواء كانت حكومات أم بنوك مركزية أم بنوك خاصة وأفراد (٣٧) .

ثالثاً: تعديل قيمة حقوق السحب الخاصة ١٩٧٤ (٣٨) :

نتيجة ما طرأ على الدولار من تعديل لقيمته فيما يساويه من ذهب، فقد انعكس ذلك على قيمة حقوق السحب الخاصة، فقد حدث تعديل لأحكام الصندوق سنة ١٩٧٤، لتصبح تساوي ١,٢٠٦٣٥ من الدولار، بعد أن كانت تساوي دولار واحد كما ذكرنا آنفاً، وفي تعديل آخر أصبحت تساوي مقدار محدد من ١٦ عملة رئيسية، ولكل عملة من هذه العملات وزن في حقوق السحب الخاصة يتناسب مع أهميتها في التبادل التجاري الدولي، وفي تطور أخير أصبحت الوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة تساوي مقدار محدد من أربع عملات لدول تسهم بالنصيب الأكبر في التجارة الدولية، وكان تلك العملات في مجموعها أو السلة من العملات قد حلت محل الذهب في تحديد قيمة هذه الوحدة ومعبراً عنها بالدولار الأمريكي، وهذه العملات الأربع، هي الدولار الأمريكي، والجنيه الإسترليني الإنجليزي، والين الياباني

(٣٧) راجع ما سبق ص ١٦. وراجع: د.حازم الببلاوي، مرجع سابق ص ٧٢ وما بعدها، وراجع أيضاً: د.هشام حيدر « أزمة الدولار »، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧١ ص ٨٩ وما بعدها، وكذلك راجع: د.إسماعيل صبري عبدالله، « أزمة العملات القوية ومشكلة السيولة الدولية » مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٢٧ يناير ١٩٦٧ ص ٩٨. ود. رمزي زكي، مرجع سابق، ص ٢١٩.

(٣٨) راجع: وليم ج بيرن، « تطور حقوق السحب الخاصة »، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، عدد سبتمبر ١٩٨٢، ص ٣١.

والیورو الأوربي (٣٩)، ويطالب البعض بإدخال اليوان الصيني ضمن هذه السلة ،
وسنوضح ذلك في موضع لاحق من البحث .

رابعاً ، مؤتمر جاميكا والانتقال إلى نظام تعويم العملات ١٩٧٨ ، وانتهاء الدور الرسمي
للذهب في إطار صندوق النقد الدولي (٤٠) :

مؤتمر جاميكا في يناير ١٩٦٧ يحتل مكانه هامة للغاية في تاريخ النظام النقدي
الدولي لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، فنتيجة لما أدى إليه مؤتمر جاميكا من تعديل
ثان لاتفاق صندوق النقد الدولي ، أدخل تعديل كبير علي ركن جوهري من الأركان التي أقيم
عليها هذا النظام وهو استقرار سعر الصرف ، أو نظام أسعار التعادل ، إما النظام الجديد
لتحديد أسعار الصرف فقد كان على العكس من النظام السابق تماماً يقوم تحديد سعر
الصرف على قوي العرض والطلب علي العملات في أسواق الصرف الأجنبي ، أي نظام
حرية سعر الصرف ، أو نظام التعويم سواء كان فردياً أم مشتركاً .

وهكذا عدلت المادة الرابعة من اتفاق الصندوق التي كانت تلزم الدول بتحديد أسعار
صرف عملاتها وفقاً لنظام أسعار التعادل تعديلاً شاملاً بما يسمح بتحديد أسعار الصرف وفقاً
لنظام حرية سعر الصرف ، أو التعويم ، ولكن هذا لم يمنع الصندوق ، وهو يعدل المادة الرابعة
المشار إليها من أن يأتي بأحكام تعبر عن الأمل البعيد في رؤية نظام أسعار التعادل وقد عادت
مرة ثانية إلى الحياة ، وهكذا بدأت المادة الرابعة من الاتفاق بعد تحويلها بالتأكيد علي أن
الغاية الرئيسية للنظام النقدي الدولي ، هي تقديم إطار من شأنه تسهيل تبادل السلع
والخدمات ورؤوس الأموال ما بين الدول والإسهام في تحقيق نمو اقتصادي متصل ، وأن الهدف
الأساسي هو إتاحة الفرصة لوجود الظروف الضرورية لدعم الاستقرار الاقتصادي والمالي .

(٣٩) وقد أعطى الصندوق الأوزان التالية للأربع عملات المستوفية معيار الاختيار للدخول في سلة تعويم حقوق السحب
الخاصة، استناداً إلى الدور الذي تؤديه في أنشطة التجارة والتمويل على المستوى الدولي، وذلك اعتباراً من يناير
٢٠١١، ويراجع الصندوق هذه الأوزان كل خمس سنوات، وهي: ٤١.٩٪ دولار أمريكي في مقابل ٤٤٪ في مراجعة
٢٠٠٥، و(٣٧.٤٪ يورو في مقابل ٣٤٪ في مراجعة ٢٠٠٥، و١١.٣٪ جنيه إسترليني في مقابل ١١٪ في مراجعة
٢٠٠٥، و٩.٤٪ ين ياباني في مقابل ١١٪ في مراجعة ٢٠٠٥، ولا يزال المعيار المستخدم في اختيار العملات التي
تدخل سلة حقوق السحب الخاصة دون تغيير عما كانت عليه في مراجعتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٥ فعملات السلة هي
الأربع عملات التي يصدرها بلدان أعضاء في الصندوق، أو اتحادات نقدية تضم أعضاء في الصندوق، تكون
صادراتها من السلع والخدمات هي الأكبر قيمة خلال فترة الخمس سنوات المنتهية قبل تاريخ سريان المراجعة بانتي
عشر شهراً، والتي يقرر الصندوق أنها عملات قابلة للتداول الحر، ويظل تحديد أوزان هذه العملات قائماً على قيمة
صادرات السلع والخدمات في البلد العضو الذي أصدرها ، أو أي بلدان أعضاء تكون قد أصدرتها وهي منضمة إلى
اتحاد نقدي ، وحجم الاحتياطيات المقومة بكل منها لدى البلدان الأخرى الأعضاء في الصندوق ، ويتم تقريب هذه
الأوزان المبدئية إلى أقرب خانة عشرية وليس أقرب نقطة مئوية كاملة مثلما كان الحال في المراجعات السابقة ، حول
حقوق السحب الخاصة وطبيعتها راجع : د. حازم الببلاوي ، مرجع سابق ، ١٦٠ ، وما بعدها ،

(٤٠) راجع : جوزيف جولد ، « التعديل الثاني في مواد اتفاقية صندوق النقد الدولي .. رؤية عامة » مجلة التمويل
والتنمية عدد ابريل ١٩٧٨ ص ٢٣ وما بعدها

ولهذا يتعهد كل عضو بالتعاون مع الصندوق ومع غيره من الأعضاء من أجل ضمان ترتيبات منظمة للصرف والسعي لإيجاد نظام مستقر لأسعاره ، ويلتزم العضو بأن يمتنع عن استخدام أسعار الصرف والنظام النقدي الدولي بهدف كسب مزايا نسبية غير عادلة في مواجهة غيره من الأعضاء ، ومعني هذا منع الدولة من الالتجاء إلي التعويم غير النقي .

ويمكن للدولة وفقاً للمادة الرابعة بعد تعديلها ، أن تحدد قيمة عملتها علي أساس حقوق السحب الخاصة أو وفقاً لمعيار آخر غير الذهب ، كذلك يمكن أن تشترك مجموعة من الدول في ترتيبات تعاونية من شأنها المحافظة علي قيم عملاتها بالنسبة لبعضها البعض أو بالنسبة لعملة أو عملات أخرى ، أي في تعويم مشترك بعبارة أخرى ، ويمكن للصندوق بأغلبية ٨٥ ٪ من مجموعة القوة التصويتية أن يقرر ترتيبات عامة للصرف إذا اقتضت هذا تطورات النظام النقدي الدولي وذلك دون المساس بحقوق الأعضاء في تقرير ترتيبات خاصة بها طالما كانت متفقة مع الغاية الرئيسية لهذا النظام ، وسيقوم الصندوق بالسهر علي مراقبة النظام الدولي بهدف التأكد من حسن سيره وضمن تنفيذ كل عضو لتعهداته في هذا الخصوص (٤١) ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد نصت المادة الرابعة علي أنه يمكن للصندوق أن يقرر بأغلبية ٨٥ ٪ من مجموعة القوة التصويتية أن الأوضاع الاقتصادية أصبحت تسمح بتطبيق ترتيبات للصرف مؤسسة علي أسعار للتبادل مستقرة ولكن قابلة للتعديل ، وسيتخذ الصندوق هذا القرار بمراعاة درجة الاستقرار التي يحققها الاقتصاد العالمي ، وسيأخذ في الاعتبار من أجل هذا حركات الأسعار ومعدلات نمو الاقتصاديات القومية للدول أعضائه ، ومعني هذا أن الصندوق يعي تماماً الحقيقة الأساسية المتماثلة في أن نظاماً مستقراً للصرف لا يمكن إلا أن يستند إلي أوضاع مستقرة للاقتصاديات القومية للدول ، كذلك سيتخذ الصندوق هذا القرار في ضوء تطور النظام النقدي الدولي وعلي نجاح تطبيق نظام أسعار التبادل الذي ستقرر أن تتعاون كل من دول الفائض ودول العجز في موازين المدفوعات في اتخاذ الإجراءات السريعة والفعالة والمتقابلة لمعالجة الاختلال فيها ، وسيقوم الصندوق حينئذ بإخطار أعضائه أن أسعار التبادل التي ستقام علي هذا النحو للعملات ستحدد وفقاً لحقوق السحب الخاصة أو وفقاً لأي قاسم مشترك آخر يقرره الصندوق ، ولن يكون هذا القاسم المشترك لالذهب ولا أحدي العملات (٤٢) ، وسيمكن للدولة العضو أن تغير سعر التبادل لعملتها فقط بهدف علاج اختلال أساسي أو منع ظهور هذا الاختلال .

(٤١) راجع : وس . هود « الرقابة على أسعار الصرف » مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، مارس ١٩٨٢ ص ١٠

(٤٢) انظر : غونتر ويتش « الذهب في صندوق النقد الدولي اليوم » ، مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر ١٩٨٢ ص ٣٦٠ .

وستتعهد كل دولة تطبق نظام سعر التعادل بأن تتخذ الإجراءات المناسبة لضمان ألا تتجاوز تقلبات سعر صرف عملتها بالنسبة لعملات الدول الأخرى التي تطبق هذا النظام ١ / ٢ % من سعر التعادل أو أي هامش آخر لتقلبات سعر الصرف يحدده الصندوق بأغلبية ٨٥ % من مجموعة القوة التصويتية، وهناك أحكام أخرى عديدة توردها المادة الرابعة بعد تعديلها تفصل فيها بكل دقة أحكام نظام أسعار التعادل عندما يقرر الصندوق تطبيقه في المستقبل، لكن هناك شيئاً واحداً لم تذكره هذه النصوص كلها، ألا وهو تاريخ تطبيق نظام أسعار التعادل مرة أخرى. ولهذا فقد اشتهر النظام النقدي الدولي الجديد باسم « تعويم العملات »، أو « التعويم » اختصاراً، وهو لا يعدو في الواقع أن يكون نظام حرية سعر الصرف بصفة أساسية (٤٣).

ويفرق بين التعويم النقي والتعويم غير النقي، ويكون التعويم نقياً إذا لم يتدخل البنك المركزي مطلقاً في أسواق الصرف لمساندة سعر صرف العملة الوطنية عند مستوي معين، ويكون غير نقى عندما يتدخل لمنع التقلبات في السعر من أن تتجاوز حداً معيناً، كذلك يفرق بين التعويم المستقل أو الفردي والتعويم المشترك أو الجماعي، ويكون التعويم مستقلاً عندما لا يرتبط سعر صرف العملة الوطنية في ارتفاعه وانخفاضه بأسعار صرف أية عملة أو عملات أخرى، ويكون مشتركاً إذا ما حدث مثل هذا الارتباط بحيث تشترك مجموعة معينة من العملات معاً بالنسبة لما يحدث من تغيرات في أسعار صرفها فترتفع هذه الأسعار سوياً أو تنخفض سوياً، وهكذا يمكن القول أن تعويم العملات قد أصبح هو القاعدة في تحديد أسعار صرف مختلف العملات، سواء كان تعويماً مستقلاً أو مشتركاً، وذلك على نقيض ما كان يحتمه اتفاق صندوق النقد الدولي في بداية إنشائه (٤٤)، ومعنى هذا ببساطة أن قيم مختلف العملات قد أصبحت مرتبطة في ظل التعويم ببعضها البعض وليس بأي شيء ثابت القيمة، مما جعل بعض الخبراء في شؤون العلاقات النقدية الدولية يذهبون إلى أنه لا يمكن في الوقت الحاضر تعريف قيمة أية عملة، وكل ما يمكن هو ملاحظة هذه القيمة في سوق الصرف الأجنبي في وقت ما (٤٥).

(٤٣) راجع، مالكولم نايت، جوان سالوب، « النظام النقدي الدولي الجديد »، مجلة التمويل والتنمية، يونيو ١٩٧٧ ص. ٤٥ وما بعدها

(٤٤) راجع في هذا الشأن، بيترج كويرك، وهرنان كورتيس دوغلاس « تجربة استخدام أسعار الصرف العائمة »، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو ١٩٩٣ ص ٢٨ وما بعدها.

(٤٥) راجع: د. مدحت صادق، مرجع سابق، ص ٥٠ وما بعدها. وراجع: International Monetary Fund " Exchange Rate Arrangements and Currency Convertibility. Development and Issues " , Word Economic and Financial Surveys , Washington , International Fond 1999 p 17.

الفصل الثالث

المشكلات المترتبة على انتهاء الدور النقدي للذهب وحلولها

تمهيد وتقسيم :

من أهم المشكلات المترتبة على انتهاء دور الذهب ، هو استخدام سعر الصرف كأداة لتصحيح مشاكل ميزان المدفوعات ، فإذا كان هناك عجز لدى بلد في ميزان مدفوعاته فإن سعر الصرف سينخفض ، طبقاً للجدلية النظرية ، مما سيجعل سلع هذا البلد أقل سعراً والسلع الأجنبية أغلى سعراً ، ويتحول الطلب العالمي باتجاه سلع البلد ذي العملة الأقل سعراً ، وقد يتسبب نظام تدخل الدولة في سوق الصرف في حدوث تناقضات في السياسات الوطنية المختلفة للدول ، قد تقضي في النهاية إلى نوع من الحرب الاقتصادية فيما بينهما^(٤٦) ، أي تنشأ مجموعة من المشكلات فما هي هذه المشكلات ؟ وهل يمكن وضع حلول لها ؟ في ضوء ذلك نقسم هذا الفصل إلى مبحث أول يتناول : التطور التاريخي لأسعار الذهب : ومبحث ثاني : نتناول فيه أشكال التدخلات التي تحدث بغرض خفض قيمة العملة الوطنية حال عدم وجود دور للذهب ، ومبحث ثالث : نتناول فيه المشاكل المترتبة على انتهاء دور الذهب ، ومبحث رابع : نتعرض لبعض حلول المشكلات المترتبة على انتهاء دور الذهب في نظام النقد الدولي (رؤى لنظام نقدي دولي جديد) .

المبحث الأول

التطور التاريخي لأسعار الذهب

حققت مزايا الوظيفة النقدية لنظام قاعدة الذهب وشروطها والآلية الذاتية لها إلى الحد من التقلبات الحاصلة في أسعار الذهب في الأسواق العالمية وحصرها في حدود ضيقة جداً وقريبة من مستوياتها الرسمية، إذ يمكن القول: إن أسعار الذهب تميزت بالثبات النسبي حتى بداية العقد الثالث من القرن العشرين، إلا أنه قبل انتهاء سنة ١٩٣٣ وبهدف معالجة ما أفرزته الأزمة الاقتصادية العالمية من كساد اقتصادي اجتاحت العالم ونتيجة لما أحدثه خروج المملكة المتحدة من قاعدة الذهب سنة ١٩٣١ وما تلاها من حركة الانهيار في النظم النقدية، قررت الولايات المتحدة الأمريكية رفع السعر الرسمي للذهب ليتحدد وفق أسعار الذهب السائدة في الأسواق ليصل إلى ٣٥ دولار للأونصة (الأوقية) الواحدة في نهاية عام ١٩٣٤، وظل ذلك سارياً حتى عام ١٩٧١ .

(٤٦) راجع : بيترج كويرك ، وهرنان كورتيس دوغلاس ، مرجع سابق ، ص. ٢٩.

وفي ١٧ مارس ١٩٦٨ تم الاعتراف بسعرين للذهب، أحدهما حر (عائم) تحدده قوى العرض والطلب في الأسواق الدولية للذهب، وآخر رسمي يستخدم في التعامل بين الحكومات والبنوك المركزية، كل هذه القرارات والإجراءات التي اتخذت تعني ضمناً إلغاء مجمع الذهب، مما ترتب عليه ترك أسعار الذهب حرة (عائمة) تحددها قوى العرض والطلب، ويعني بداية الانتقال إلى آلية حرة لتحديد أسعار الذهب، تتفاعل فيها المتغيرات الاقتصادية الدولية المؤثرة في قوى العرض والطلب، وفي ١٩٧١ انتهى السعر النقدي للذهب وهو ما أدى إلى تقلبات حادة في أسعار الذهب (٤٧).

وتعود التقلبات الحادة في أسعار الذهب، إلى تضافر عدة عوامل كان أبرزها الاضطرابات الاقتصادية والنقدية التي اجتاحت الدول الصناعية المتقدمة في بداية سبعينيات القرن العشرين، وعدم استقرار أسواق صرف العملات الدولية والنقص الحاد في الكميات المعروضة من الذهب، وفك ارتباط الدولار الأمريكي بالذهب، وارتفاع معدلات التضخم، في معظم دول العالم وبالذات في الدول الصناعية المتقدمة، والصدمات السعريّة التي عمت أسواق النفط العالمية، وانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي أمام معظم العملات الرئيسية، وأخيراً انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية في معظم الدول الصناعية المتقدمة.

ونتيجة لتغيير اتجاه معظم العوامل التي ذكرناها أعلاه، فقد اتصف سلوك أسعار الذهب بالتذبذب باتجاه الانخفاض خلال العقدين الثامن والتاسع من القرن الماضي لتصل إلى أدنى مستوى لها في ١٩٩٩ حيث بلغ سعر الأونصة الواحدة ٢٥٢,٨ دولار، ويرجع تدنى أسعار الذهب في نهاية عقد الثمانينات وأوائل عقد التسعينات، بسبب اختفاء نظام الحرب الباردة، وسقوط الاتحاد السوفيتي حيث قامت الدول التي كانت جزءاً منه ببيع كميات كبيرة من الذهب الذي كان مكدياً كاحتياط في مصارفها المركزية، إضافة إلى أن صناعة الذهب في مناطق عديدة من العالم قد توسعت في تلك الفترة، وتم أيضاً اكتشاف مناجم جديدة، فأصبح العرض أكبر من الطلب فتراجعت الأسعار، لكن منذ نهاية عقد التسعينات بدأت أسعار الذهب مسيرة معاكسة، أي بدأت بالارتفاع وواصلت ارتفاعها سنة بعد أخرى.

ففي عام ٢٠٠٢ بدأ سعر الذهب رحلة الارتفاع الثانية ليتجاوز حاجز الـ ٣٠٠ دولار للأونصة الواحدة في ٢٨ آذار (مارس) ٢٠٠٢ ثم يرتفع إلى ٣٤٩,٣٠ دولار في ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٢ وتواصل أسعار الذهب رحلة الارتفاع لتبلغ ٤١٦,٢ دولار للأونصة الواحدة في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٣ و ٤٥٤,٢ دولار للأونصة الواحدة في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٤ ويتجاوز حد ٥٠٠ دولار في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٥ ليبلغ ٥٠٢,٥ دولار.

(٤٧) راجع ما سبق ص ٢٠.

وواصل سعر الذهب ارتفاعه ليبلغ ٦١٤,٧٥ دولار في آذار (مارس) ، كما تجاوز حاجز ال ٧٠٠ دولار في أيار (مايو) ٢٠٠٦ ليبلغ ٧١٥,٥٠ و٧٢٥ دولار، كما شهد سعر الذهب تقلبات مع اتجاه نحو الارتفاع حيث ارتفع سعر الذهب ليتجاوز حاجز ١٠٠٠ دولار في شباط (فبراير) ٢٠٠٩ وفي الأسابيع الأخيرة من عام ٢٠٠٩ اقترب سعر الذهب من ١٢٠٠ دولار للأوقية. وفي منتصف ٢٠١١ وصل سعر الذهب ١٧٠٠ دولار للأوقية (٤٨) .

إن هذا الارتفاع الحاد في أسعار الذهب له ما يبرره من عوامل رئيسية وعوامل طارئة ومن العوامل الرئيسية، الانخفاض الحاد في سعر صرف الدولار الأمريكي اتجاه العملات الرئيسية، والضغوط التضخمية التي تواجه العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية ، هناك أيضا الارتفاعات القياسية التي سجلتها أسعار البترول خلال العقد الحالي، حيث يؤكد الاقتصاديون أن ارتفاع أسعار البترول ، تفاقم الضغوط التضخمية عالمياً وبالذات في الدول الصناعية المتقدمة، وهذا يؤثر سلباً على الاقتصاد العالمي لان ارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى زيادة تكاليف المواصلات والتدفئة والمنافع الأخرى بالإضافة إلى زيادة تكاليف إنتاج المنتجات النهائية من سلع وخدمات، وفي مثل هذه الحالات يتوجه الكثير لشراء الذهب مما يزيد الطلب عليه لاعتباره عملة عالمية وملاذاً استثمارياً أمنياً يتم اللجوء إليه في فترات الأزمات (كالفترات التي تتزايد فيها معدلات التضخم)، بالإضافة إلى أن الذهب يمتاز بدرجة سيولة عالية جداً .

ويأتي تدني مستويات سعر الفائدة الحقيقي كعامل أساسي ثالث في ارتفاع أسعار الذهب، حيث تعتبر الفرصة البديلة للاحتفاظ بالأرصدة النقدية سائلة من قبل الوحدات الاقتصادية، وبناء على ذلك فإن ارتفاع سعر الفائدة الاسمي بمعدل يفوق معدل التضخم يعني ضمناً ارتفاع مستوى سعر الفائدة الحقيقي، وهذا الوضع يؤدي إلى زيادة الطلب على الأرصدة النقدية السائلة (أي الطلب على النقود الورقية) من أجل استخدامها كودائع ذات عائد وأيضاً لشراء أصول مالية كالسندات ، مما يؤدي إلى خفض الطلب على الذهب فتتخفض أسعاره، وعلى العكس عندما ينخفض مستوى سعر الفائدة الاسمي دون معدل التضخم فإن ذلك يعني انخفاض مستوى سعر الفائدة الحقيقي ، مما يترتب على ذلك انخفاض الطلب على الأرصدة النقدية السائلة (أي الطلب على النقود الورقية) وفي المقابل زيادة الطلب على الذهب والأصول العينية والمالية الأخرى .

وقد شهد العقد الحالي انخفاضاً ملحوظاً لسعر الفائدة الاسمي في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول المتقدمة والنامية، حيث سجلت أسعار الفائدة مستويات متدنية ، رافق ذلك ارتفاع معدلات التضخم مما ترتب عليه انخفاض حاد لأسعار الفائدة الحقيقية في

(٤٨) راجع الموقع الإلكتروني لمركز الذهب العالمي على شبكة الانترنت .

هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، هذا الوضع أدى إلى انخفاض الطلب على النقود الورقية (أي الطلب الكلي على الأرصدة النقدية السائلة) وزيادة الطلب على الذهب مما ساهم في رفع أسعاره خلال هذا العقد .

ويعد انخفاض إنتاج الذهب عالمياً خلال العقد الحالي من أسباب ارتفاع أسعاره حيث شهد العقد الحالي انخفاضاً ملحوظاً في إنتاج الذهب مما ترتب عليه انخفاض المعروض من الذهب عالمياً وفي المقابل حقق الطلب نمواً سريعاً خلال العقد الحالي، حيث سجل متوسط معدل نمو سنوي بلغ ٩٪ للفترة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩، حيث أن الفجوة الواضحة بين الطلب على الذهب والمعروض منه ساهمت في دفع أسعار الذهب للارتفاع، ومن أهم الأسباب التي أدت إلى خفض إنتاج الذهب خلال العقد الحالي، انخفاض إنتاج الذهب في جنوب أفريقيا التي تعد من أكبر منتجي الذهب في العالم وذلك بسبب إغلاق الكثير من المناجم فيها من أجل إعادة هيكلتها ليستمر بذلك انخفاض الإنتاج الذي تشهده جنوب أفريقيا خلال العقد الحالي حيث تراجع الإنتاج بما يزيد على الثلث، والانهيار الذي أصاب الكثير من مناجم الذهب في اندونيسيا عام ٢٠٠٣ وسوء الأحوال الجوية في أمريكا وأستراليا وهما من أكبر الدول المنتجة للذهب (٤٩).

وفيما يتعلق بالعوامل الطارئة التي ساهمت في الارتفاع الحاد لأسعار الذهب خلال العقد الحالي، فيمكن إيجازها في الأزمة المالية العالمية وأثارها السلبية على الاقتصاد العالمي، وتفاقم حدة المضاربات على الذهب، ورغبة دول مثل روسيا والأرجنتين وجنوب أفريقيا في زيادة ما بحوزتها من الذهب بالرغم من إعلان البنوك المركزية الأوروبية لبيعها أكثر من ١٠٠ طن من احتياطات الذهب الموجود لديها، بالإضافة إلى زيادة الطلب من تركيا والصين حيث سجل في عام ٢٠٠٨ معدل نمو بلغ ٢٨٪ في تركيا و١٣٪ في الصين وتنامي طلب صناديق الاستثمار على شراء الذهب الذي بلغ ٨٧ طن خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨ وارتفاع الطلب العالمي على الذهب خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ بنسبة ٩٪ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٠٧ .

كما ساهمت المضاربات العالمية في بوصة الذهب إلى ارتفاع أسعاره، لأن الصناديق الادخارية العالمية أصبحت تضم الذهب داخل محافظها الاستثمارية، وبالتالي يتم شراء كميات كبيرة من الذهب عند إنشاء تلك الصناديق الأمر الذي ساهم في ارتفاع الأسعار، وكان للأزمات الاقتصادية والمالية والاضطرابات السياسية دور رئيسي في ارتفاع الذهب مثل الأزمة المالية العالمية وأزمة المفاعل النووي الإيراني والأعاصير التي ضربت خليج المكسيك والعجز الكبير في الميزان التجاري الأمريكي (٥٠).

(٤٩) راجع الجدول رقم (١).

(٥٠) راجع: بسام الحجار، مرجع سابق، ص ١٥ وما بعدها

المبحث الثاني

أشكال التدخلات لتخفيض سعر الصرف حال عدم وجود دور للذهب

تنقسم التدخلات إلى تدخلات مباشرة وتدخلات غير مباشرة :

١ - تدخلات مباشرة : ومن أهمها :

أ - تدخل البنك المركزي في الأسواق مباشرة كبائع لعملة المحلية ومشتري للعملة الأخرى ، وتقوم معظم البنوك المركزية في الدول ذات الفائض التجاري مع دولة أخرى (أي الدولة التي يكون حجم صادراتها أكبر من واردتها من دولة أجنبية أخرى) بامتصاص التدفق النقدي الداخلى من العملة الأجنبية نتيجة التصدير عن طريق شرائها بواسطة خلق وطباعة العملة المحلية ، وينتج عن ذلك زيادة للمعروض النقدي من العملة المحلية ومن ثم الإبقاء على سعر صرف العملة المحلية منخفض هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يقوم البنك باستثمار العملة الأجنبية في السندات الحكومية أو في بنوك الدولة صاحبة العملة الأجنبية والحصول على عائد في المقابل .

وقد استخدمت الصين عبر سنوات عديدة هذه السياسة حتى تمكنت من أن تمتلك أكبر احتياطي نقدي من العملات والذهب على مستوى العالم ، وبجانب ذلك فقد احتلت المركز الأول كأكبر مصدر على مستوى العالم وفقا لإحصائيات منظمة التجارة العالمية لعام ٢٠٠٩ يأتي بعدها ألمانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية ، حتى بعد الأزمة المالية العالمية استمرت الصين في تحقيق النمو (وإن تراجع وتيرته) بفضل سعر صرف اليوان الصيني المنخفض للغاية ، حيث تشير الأرقام إلى أن اليوان مقِيم بأقل من قيمته الحقيقية بنحو ٤٠٪ ، وهو الأمر الذي ساعدها على تخطي الأزمة في ظل تدعيم الميزة التنافسية السعرية للسلع الصينية ، مما ساعد على بقاء فائض تجاري عملاق ومن ثم انتعاش الاقتصاد الصيني ، وبينما الصين تواصل انتعاشها، تشهد في المقابل معظم الدول الأخرى تباطؤا اقتصادياً واضح (على سبيل المثال لا الحصر الولايات المتحدة الأمريكية) ، حتى بعد أن استنزفت البنوك المركزية في تلك الدول كافة السياسات والأدوات الممكنة لدعم الاقتصاد ولم يتبقى أمامها غير الاتجاه نحو انتهاج سياسة خفض سعر الصرف (٥١) .

(٥١) ، لكن في عام ٢٠١٠ واصلت الحكومة الأمريكية ضغطها على الصين كي تحد من انخفاض اليوان وهو الأمر الذي أثمر عن قيام الحكومة الصينية بالتقليل من ربط عملتها بالدولار الأمريكي لكن بشكل جزئي في يونيو/ حزيران ٢٠١٠ (جدير بالذكر أن الصين قامت بربط اليوان بالدولار الأمريكي في عام ٢٠٠٧) ، وارتفع اليوان تقريبا بنحو ٢٪ أمام الدولار الأمريكي في سبتمبر/ أيلول ٢٠١٠ إلا أن ذلك لم يكن كافيا أيضاً بالنسبة للحكومة الأمريكية ، وذلك لأن الصين لن تسمح بارتفاع اليوان أكثر من ذلك بأي حال من الأحوال ، إذ أنه وفقاً لرؤية البنك المركزي الصيني ، أن أي ارتفاع لقيمة اليوان بأكثر من ٢٠٪ تفقد الصين الميزة التنافسية التصديرية ولن تعد السلع رخيصة ، مما سوف يدفع إلى إحداث ضرر جسيم بالاقتصاد الصيني ، ويُترجم ذلك إلى ارتفاع معدلات الإفلاس للمصانع والشركات الصينية =

ب - سياسة التسهيل الكمي Quantitative Easing أو التخفيف الكمي ، وهي تعني طبع النقود لشراء السندات الحكومية ، وتسمى أيضاً «التسييل الكمي» ، وهي عبارة عن قيام البنك المركزي بطبع كميات من أوراق البنكنوت وإعادة ضخها إلى الأسواق ، مما يعني زيادة المعروض النقدي ، وقد استخدمت هذه السياسة على نطاق واسع بعد اشتعال الأزمة المالية العالمية ، ففي عام ٢٠٠٩ قام بهذا الإجراء البنك الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) و البنك المركزي البريطاني و أيضا البنك المركزي الياباني .

وكان الغرض من هذه السياسة هو دعم القطاع المصرفي ، خاصة بعد نقص السيولة الحاد الذي واجه هذا القطاع إثر أزمة الرهن العقاري التي اندلعت في أواخر عام ٢٠٠٨ التي نتج عنها أزمة سيولة وائتمان خانقة .

ثم جاءت الموجة الثانية من سياسة التخفيف الكمي ، فقد أعلن البنك الاحتياطي الفيدرالي رسمياً في نوفمبر/ تشرين الثاني من عام ٢٠١٠ عن ضخ دفعة ثانية من سياسة التخفيف الكمي بقيمة ٦٠٠ بليون دولار في ظل وتيرة النمو الضعيف و سوق العمل المتداعي وضعف عمليات الائتمان ولا يقف المبلغ عند هذا الحد ، فقد يتم زيادته إلى أعلى من ذلك خلال الفترة المقبلة وهذا بناءً على تصريحات البنك ، كي يتمكن من تحقيق الاستقرار للاقتصاد الأمريكي المنهك بالفعل .

هذه الخطوة زادت من التوتر على الصعيد العالمي بين الدول ذات الفائض والولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة أن هي صاحبة عملة التبادل التجاري والاحتياطي النقدي الأول على مستوى العالم (الدولار الأمريكي) ، والهدف من هذه الخطوة ليس فقط دعم الاقتصاد

= ويترتب على ذلك صعود معدلات تسريح العمالة وارتفاع معدل البطالة ويسقط الاقتصاد الصيني في الركود، لذا فإن العامل الرئيسي الذي يمنح الصين قوة اقتصادية هو قدرتها على مواصلة الحفاظ على سعر صرف اليوان منخفض أمام الدولار، إذ أن الصين تعد أكبر مقرض للولايات المتحدة الأمريكية (تحتفظ بنحو تريليون دولار أمريكي من السندات و أذون الخزانة الحكومية الأمريكية) ، وهذا بغرض الحفاظ على قيمة اليوان منخفض، كما أن لديها أكبر احتياطي من العملات الأجنبية والذهب بلغت قيمته ٣ تريليون دولار أمريكي حتى الربع الثالث من ٢٠١٠ بينما الولايات المتحدة تحتفظ بنحو ١,٣ تريليون دولار أمريكي فقط .

وكان رد الفعل الأمريكي بعد أن رأت أن الإجراءات التي اتخذتها الصين كانت محدودة وغير كافية ، وجدت أنه لا مفر من تطبيق إجراءات حمائية كي تحافظ على قوتها التجارية والصناعات الوطنية بها، إذ قام مجلس النواب الأمريكي في أكتوبر/ تشرين أول من عام ٢٠١٠ بتمرير قانون (H. R. 2378) والمعروف باسم قانون « الإصلاح النقدي لتحقيق تجارة عادلة » (Currency Reform for Fair Trade Act) والذي ينص على فرض ضريبة جمركية مرتفعة على بعض السلع للدول التي لديها عملة مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية .

وهذا لم يأت إلا بدافع من الحكومة نحو الحد من تداعي الاقتصاد الأمريكي، إذ ترى الحكومة أن الأوضاع تتحسن بشكل كبير في الصين لكن يأتي ذلك على حساب الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا القانون يعتبر مقدمة لحرب اقتصادية تستهدف في الأساس الصين المنافس الشرس، بجانب الدول الأخرى ذات الفائض التجاري والذي يضر النمو المتحقق فيها بالاقتصاد الأمريكي، ونرى هذه الإجراءات الحمائية وضعت الولايات المتحدة على جبهة الصراع حول سياسة خفض سعر الصرف سواء ضد الصين أو الدول ذات العلاقة .

لكن أيضا خفض قيمة الدولار الأمريكي، بمعنى آخر رفع مستوى العرض النقدي للدولار الأمريكي في الولايات المتحدة، ولو كانت دولة غير الولايات المتحدة قد أعلنت عن تلك الخطوة لما حدث كل ذلك الذعر .

من ناحية أخرى ، ففي ظل سعر فائدة منخفض للغاية مقارنة بباقي دول العالم فإن هذه الأموال - التي تم خلقها وطباعتها من قبل البنك الاحتياطي الفيدرالي - تنتقل وتتدفق من الولايات المتحدة وتتجه إلى دول تتمتع بسعر فائدة مرتفع، كي يتم الاستفادة من فروق العائد ويطلق على ذلك «تجارة العائد»، وأيضا يتم استثمارها في أسواق أسهم هذه الدول وهو ما يطلق عليه «الأموال الساخنة» ، وينتج عن هذا الإجراء السابق الإشارة إليه ارتفاع سعر صرف عملة الدولة ذات سعر الفائدة المرتفع ، ويتم ذلك عن طريق ارتفاع عمليات الشراء على العملة المحلية مقابل بيع الدولار الأمريكي ، بمعنى آخر تغيير الدولار الأمريكي إلى العملة المحلية، ومن ثم رفع سعر صرف العملة المحلية أمام الدولار الأمريكي ، ونتيجة لذلك انخرطت الولايات المتحدة أكثر فأكثر في الصراع الخفي لتخفيض سعر صرف الدولار الأمريكي ، لهذا قامت دول برفع الضريبة على تدفقات رؤوس الأموال كإجراء مضاد لتدفق هذه الأموال ، للحيلولة دون ارتفاع سعر صرف العملة المحلية ، ومجرد القيام بهذا الإجراء يعد مقدمة نحو المزيد من الإجراءات الحمائية (٥٢) .

ج - خفض سعر الفائدة الأساسي : حيث يقوم البنك المركزي بخفض سعر الفائدة ، وبالتالي ينخفض الطلب على العملة المحلية نظير انخفاض العائد عليها مما يؤدي إلى انخفاضها، ويلجأ المستثمرون الذين سيضيق عليهم الاستثمار في البلاد التي تخفض سعر الفائدة ، بالبحث عن الدول ذات الفوائد المرتفعة، ويغرقون أسواقها المالية، وهو ما يهدد بنشوء « فقاعات » قائمة على المضاربات بهدف تحقيق الأرباح ، وهذه البلاد عوضاً عن ترك سعر صرف عملاتها يرتفع مع ارتفاع الطلب عليها، تفرض تلك البلدان قيوداً على الأموال الدافقة عليها ، فالبرازيل مثلاً ضاعفت أخيراً معدل الضريبة المفروض على شراء المستثمرين الأجانب لسندات دينها العام ، كذلك فعلت تايلاند بفرضها ضريبة ١٥ ٪ على المشتريات الأجنبية لديها ، والتدابير نفسها اتخذتها كوريا الجنوبية ، ذلك أن تدفقات رؤوس الأموال المفاجئة والكبيرة يمكن أن تتسبب في مشاكل خطيرة، مثلاً: يؤدي تدفق رؤوس الأموال إلى فوائض مالية في الدولة المتلقية لها، وبالتالي إلى زيادة الضغط على أسعار المواد الاستهلاكية، مع تأجيل « فقاعات الأصول » أو الارتفاعات الحادة في أسعار السكن وغيره من الممتلكات وسوق الأوراق المالية ، هذه الفقاعات ستفجر عاجلاً أم آجلاً ، بأضرار هائلة.

(٥٢) وقد يؤدي الأمر إلى فرض ضريبة تعرف بـ «توئين» وإذا كان لهذه الضريبة بعض المزايا فإن لها بعض السلبيات، راجع في ذلك، بول بيرند سبان ، « ضريبة توئين واستقرار سعر الصرف » ، مجلة التمويل والتنمية ، يونيه ١٩٩٦ ، ص ٢٤ .

فالتدفق الكبير للأموال الأجنبية يخلق ضغوطاً متنامية على عملة الدول المتلقية ، ليرفع قيمتها مقابل العملات الأخرى ، فإما تتدخل السلطات المالية في السوق من خلال شراء فائض الأموال الأجنبية فيما يعرف باسم « التعقيم » ، وبالتالي تتراكم احتياطات النقد الأجنبي ، أو السماح للعملة الوطنية بالارتفاع ، مما سيكون له تأثيرات سلبية على صادرات الدولة ، وتتسبب تدفقات رؤوس الأموال المفاجئة في تدفقات مساوية لرؤوس الأموال ، لدي تغير الظروف العالمية كما حدث أبان الأزمة الآسيوية في أواخر التسعينات . ويمكن لهذا أن يسبب اضطرابات اقتصادية بما فيها انخفاض حاد في قيمة العملة ومشاكل قوية في خدمة القروض ، وصعوبات جمة في ميزان المدفوعات وكذلك الركود الاقتصادي .

٢ - تدخلات غير مباشرة :

تصريحات المسؤولين والقادة التي تُبث عبر وسائل الإعلام التي تتضمن إشارات مستترة حول إجراءات أو أحداث مستقبلية ، من شأنها أن تخفض من قيمة العملة ، وبالتالي يتم توجيه المضاربين والمستثمرين إلى ذلك الاتجاه .

المبحث الثالث

المشكلات المترتبة على انتهاء الدور النقدي للذهب

١ - من أهم المشكلات المترتبة على انتهاء دور الذهب ، هو استخدام سعر الصرف كأداة لتصحيح مشاكل ميزان المدفوعات . فإذا كان هناك عجز لدى بلد في ميزان مدفوعاته فإن سعر الصرف سينخفض ، طبقاً للجديلية النظرية ، مما سيجعل سلع هذا البلد أقل سعراً والسلع الأجنبية أغلى سعراً ، ويتحول الطلب العالمي باتجاه سلع البلد ذي العملة الأقل سعراً ، وقد يتسبب نظام تدخل الدولة في سوق الصرف في حدوث تناقضات في السياسات الوطنية المختلفة للدول ، قد تقضي في النهاية إلى نوع من الحرب الاقتصادية فيما بينهما ، فقد يحدث أن تحاول دولة مقاومة الارتفاع في سعر صرف عملتها وذلك رغبة في تشجيع الصادرات والإقلال من الواردات مما يزيد من الدخل القومي والعمالة فيها ، وذلك من خلال زيادة الطلب على العملة الأجنبية وزيادة عرض العملية الوطنية فتشتري العملة الأجنبية وتبيع العملة الوطنية ، وفي نفس الوقت قد توجد دولة أخرى تجد أن في ارتفاع سعر صرف عملتها قد يقلل من صادراتها ويزيد من وارداتها ومن ثم تعمل هي الأخرى إلى شراء عملة الدولة الأولى وتبيع عملتها ، أي تزيد من الطلب على عملة الدولة الأولى وتزيد عرض عملتها ، إذن يوجد تناقض بين السياستين للدولتين وقد يزداد الأمر ليصبح حرب عملات بين الدولتين (٥٣) ،

(٥٣) د. أحمد جامع ، مرجع سابق ، ص. ١٨٣.

٢- أن انتهاء دور الذهب يسمح باستخدام أسعار صرف مرنة ، وهو ما يؤدي إلى فقدان الانضباط المالي ، كما توحى بذلك التجارب في المكسيك وكوستاريكا والأرجنتين والبرازيل والأوروغواي ، ذلك أن خطر الإفلاس الناجم عن الارتفاع على سحب النقد الأجنبي والمضاربة هو مصاحب لتخفيض العملة أو التضخم ، فانتقال رؤوس الأموال يتأثر باعتبارات الثقة للمتعاملين ، فالأموال التي تتوافد في سنوات ، ممكن أن تخرج أو بالأحرى تهرب في أيام أو ساعات ، مما يؤدي إلى أزمة مالية يصعب السيطرة عليها وتنتقل من بلد إلى بلد آخر ومن قارة لأخرى (٥٤).

٣- كذلك انتهاء الدور النقدي للذهب يفسح المجال لأسعار صرف مرنة للعملة ، وهو ما يفسح المجال لسوء الإدارة لدرجة فقدان مصداقية الحكومة ، وبالتالي تمثل دعوة مفتوحة للفساد ، وأن نظاماً عاماً لأسعار صرف معومة سيخلف فوضى معلوماتية في عالم يوجد فيه ما يزيد على ١٦٠ عملة .

أمثلة تدخل بعض الدول بتخفيض سعر الصرف لدعم الصادرات :

١- الولايات المتحدة الأمريكية:

تعاني الولايات المتحدة الأمريكية من تباطؤ وتيرة النمو واتساع عجز الموازنة بجانب تضخم الدين العام وضعف حاد لسوق العمل ، (معدل البطالة ٩,٨٪ في نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٠ وبلغ عدد العاطلين عن العمل ١٥,١ مليون شخص حتى تلك الفترة) ، بينما في الصين معدل البطالة بلغ ٤,١٪ في الربع الثالث من عام ٢٠١٠ بعدد ٩,٠٥ مليون شخص خارج قوة العمل ، ويستمر الضعف مهيم على الاقتصاد الأمريكي على الرغم من كافة الجهود التي بذلت من قبل الحكومة أو البنك الاحتياطي الفيدرالي -البنك المركزي الأمريكي- من تقديم خطط تحفيز وإنقاذ وتسهيلات ، إلا أنها لم تعد كافية لدعم الاقتصاد ، لذا لم يكن أمام الحكومة والبنك الاحتياطي الفيدرالي إلا المضي في اتجاه دعم تنافسية السلع الأمريكية من خلال خفض سعر صرف الدولار الأمريكي .

٢- اليابان :

من المعلوم أن الاقتصاد الياباني يعتمد بشكل رئيسي في تحقيق النمو على الصادرات ، إلا أن ارتفاع سعر صرف الين الياباني أمام العملات الرئيسية الأخرى خاصة أمام الدولار الأمريكي في عام ٢٠١٠ ، أثرت بشكل سلبي على الصادرات اليابانية ونتيجة لذلك اضطر البنك المركزي الياباني إلى التدخل المباشر ، ففي الخامس عشر من سبتمبر من

(٥٤) راجع : د. حازم البيلاوي ، مرجع سابق ، ص ١٣٤ وما بعدها .

عام ٢٠١٠ حدث هذا التدخل المباشر بعد أن وصل الين إلى مستويات قياسية تعد الأعلى منذ ١٥ عام في ذلك الوقت (٥٥) .

٣- منطقة اليورو :

في النصف الأول من عام ٢٠١٠ شهدت منطقة اليورو تسارع للنمو إلى أن حققت أفضل أداء في الربع الثاني منذ ثلاث أعوام ونصف ، ويرجع الفضل في ذلك إلى ضعف اليورو أمام العملات الرئيسية الأخرى لاسيما الدولار الأمريكي ، مما شكل ذلك دعماً لصادرات المنطقة خاصة للدول ذات الفائض مثل ألمانيا وفرنسا ، وإن كانت أزمة الديون السيادية التي انتشرت في المنطقة كانت عاملاً مؤثراً وراء تسارع هذا الانخفاض ، وعمل البنك المركزي الأوروبي في الوقت الحالي على مواصلة توفير السيولة للقطاع المصرفي الأوروبي للحيلولة دون ارتفاع قيمة اليورو، وذلك بسبب السياسات المالية التقشفية التي اتبعتها معظم الدول الأعضاء في المنطقة كي تخفض من عجز الموازنة و مواجهة ما يعرف باسم « أزمة الديون السيادية » .

٤- بريطانيا :

بريطانيا تصنف على أنها من دول العجز التجاري ، لكن المشكلة هنا والتي لا تبدو واضحة لدى البعض أن المعركة لو اندلعت قد تولد صراعا مباشراً بين بريطانيا ومنطقة اليورو وليس فقط مع الولايات المتحدة والاقتصاديات الآسيوية، إذ أن منطقة اليورو تعد الشريك التجاري الأول لبريطانيا ، وما يعني ذلك حساسية موقف الجنيه الإسترليني أمام اليورو، وتواجه بريطانيا موقف اقتصادي مشابه للولايات المتحدة الأمريكية تقريباً .

ولا يزال الاقتصاد البريطاني يرزح تحت وطأة أعباء أزمة الرهن العقاري ولم يتعافى منها بعد كلياً ، لذلك البنك المركزي البريطاني توسع في برنامج شراء الأصول (سياسة التخفيف الكمي) الذي بلغ حتى الآن ٢٠٠ بليون جنيه إسترليني وما تبع ذلك من خفض لقيمة سعر صرف الجنيه الإسترليني، لكن التضخم المرتفع في الآونة الأخيرة يقف حائلاً أمام ضخ المزيد من السيولة في الوقت الحالي ، إلا أن أي انخفاض مستقبلي لقيمة اليورو والدولار الأمريكي قد يضطر البنك إلى إضعاف قيمة الإسترليني (٥٦) .

(٥٥) إلا أن هذا التدخل المباشر لم يكن ناجحاً حيث عاود الين صعوده من جديد، وربما يعزى عدم نجاح هذا التدخل المباشر للبنك في خفض قيمة الين الياباني إلى احتمالية قيام الصين بشراء الين فقدت اليابان استيائها من نية الصين بالإقدام على خطوة معاكسة. ويعد تدخل الصين إن كان قد حدث بالفعل ، خطوة أخرى في السباق المحموم نحو خفض قيمة العملة وتعظيم الميزة التنافسية في ظل أزمة مالية لم تنتهي بعد بشكل صريح ، وبعبارة أخرى فهي خطوة لظهور مصطلح حرب العملات.

(٥٦) راجع صندوق النقد الدولي ، « آفاق الاقتصاد العالمي » سبتمبر ٢٠١١ . ص ٥٤ . وراجع : IMF " World Economic Out Look " April 2011 ، وراجع : IMF " Annual Report " 2010

٥- مصر وتخفيض قيمة العملة :

وسط هذا الصراع العالمي بين الدول المتقدمة - هل تخفيض قيمة العملة المحلية يضمن زيادة الصادرات لمصر ، في الوقت الذي يؤدي فيه إلى زيادة مستويات التضخم ؟ ، يرى البعض ، أن هناك آليات أخرى لزيادة الصادرات دون اللجوء إلى « خفض سعر العملة » من بين هذه الآليات إتباع سياسات تجارية تهدف إلى تحقيق مستوى مناسب من الجودة إلى جانب فتح أسواق تصدير جديدة مع العمل على خفض تكلفة المواد الوسيطة ذلك أن مصر ترتبط بالعديد من الاتفاقات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف وتعد وسيلة جيدة لزيادة الصادرات إلى جانب سعر صرف متوازن وليس منخفضاً .

فالوضع المصري أفضل من كثير من البلدان فالدين الخارجي لمصر ليس كبيراً ، وحقق الاقتصاد معدل نمو جيد بلغ ٥,٥ ٪ في ٢٠١٠ ، والقطاع المصرفي جيد ، ولذلك لا نحتاج لإعادة نظر في سعر صرف العملة المحلية ، فالبنك المركزي المصري أرسى أطراً جيداً للرقابة والإشراف على البنوك ويمك سياسة جيدة لإدارة الاحتياطي الأجنبي الذي يغطي واردات من ٩ إلى ١٢ شهراً ، وهو وضع مريح كما أن الاحتياطي متنوع العملات ...

ويرى البعض الآخر ضرورة وضع ضوابط على التدفقات الرأسمالية السريعة « الأموال الساخنة » ، وإن تحفظ البعض على ذلك ، لأن مثل هذه الضوابط يمكن أن تنعكس في شكل ضغوط على الدولار وسوق الصرف ويعرضنا لخطورة الخروج المفاجئ ، وأشار إلى أن تحرير ٩٠ ٪ من تجارة المنتجات الزراعية مع الاتحاد الأوروبي سوف يزيد من الصادرات المصرية إلى أوروبا... مشيراً إلى أن مصر تعوض عجز الميزان التجاري من خلال فائض القطاع الخدمي حيث أن ٧٥ ٪ من السياحة القادمة إلى مصر أوروبية .

ولا يرى هذا الرأي أهمية كبيرة لخفض قيمة الجنيه ، مشيراً إلى أن قطاع الصادرات القوي في مصر يقوم على البترول والمواد الخام وقطاع الخدمات والنقل والسياحة وهناك مرونة في تسعير هذه القطاعات ، لافتاً إلى أن قيمة الجنيه المرتفعة تساعد في احتواء التضخم الذي يمثل مشكلة كبيرة في حالة استمراره على المعدلات الحالية ، كما إن الخفض المفاجئ لسعر العملة يؤدي إلى قلاقل مالية وهروب لرأس المال ، وإذا شعر الناس أن ودائعهم تُخفّض ، فسوف يلجأون إلى مزيد من الإنفاق ، كما أن الصادرات لا تتسم بالمرونة الواجبة ، وينبغي الاهتمام أولاً بتحسين الأداء على مستوى قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة (٥٧) .

(٥٧) راجع : أعمال الندوة « حرب العملات » المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، القاهرة ، ١٠ يناير ٢٠١٠ .

المبحث الثالث

حلول المشكلات المترتبة على انتهاء دور الذهب في نظام النقد الدولي

(رؤى لنظام نقدي دولي جديد)

الحقيقة أنه لم يعرف العالم درجة من التداخل والترابط الاقتصادي بين الدول كما يعرفه الآن ، فلم يعد الأمر علاقات اقتصادية بين الدول ، بل أننا بدأنا في عصر الاقتصاد العالمي ، فاتجاه التطور يبدو واضحاً ، وأن الاقتصاد العالمي وإن لم يكن حقيقة كاملة فهو على الأقل حقيقة كاملة تمثل مستقبل العلاقات الاقتصادية ، فمنظمة التجارة العالمية تقوم بدور متزايد في تقليص حرية الدول في فرض قيود على تجارتها الخارجية والاتجاه يتعاظم نحو توحيد المواصفات العالمية والمقاييس الفنية وتنميتها .

كذلك ظهر نوع من القواعد العالمية لتنظيم العديد من المجالات في البيوع والاستشارات والعقود الدولية وبدأ يظهر قانون دولي للمعاملات لتنظيم العديد من الأنشطة ، وأصبح هناك اختصار للمسافات وقفز على الحدود في نقل المعلومات والسلع والخدمات والأموال (٥٨) .

وهذا يتطلب إيجاد نقد دولي وحل لمشكلة العملات ، حيث يمكن حل كل شيء ، ولكن يجب على كل كيان أن يعيد التفكير في دوره في هذا العالم ويتصرف على نحو يتسم بالمسؤولية ، مستوعبا حقائق العصر والتطلع إلى المستقبل ، في ظل تعاون دولي ومزيداً من الديمقراطية في العلاقات الدولية والكفاءة الاقتصادية ، وإرادة قوية في خلق نظام دولي له قواعد وآليات مثلى يخضع له الجميع ، وتتعامل مع الدول من مواقع متكافئة ، بما يحقق مصالح جميع الأطراف ، ودرجات متعادلة من المنافع لكل دول العلم ، ودوام الحال من المحال كما يقولون وتكمن قوة أي مؤسسة في قدرتها على التكيف وعلى خدمة القوى الاقتصادية والسياسية المتغيرة (٥٩) .

فالحياة في حركة مستمرة ، والحركة تنطوي على الإتيان بأمور جديدة والأمور الجديدة كثيراً ما تتعارض مع القديم ، ومن هنا يصبح التغيير أمراً ضرورياً (٦٠) ، فالاقتصاد العالمي في هذا الشأن ، مرتبط بدرجة لا تسمح بطغيان المصالح القومية الضيقة ، فهل يمكن أن تستمر الحرب إلى ما لانهاية ؟؟؟ .

(٥٨) راجع : د. حازم الببلاوي ، مرجع سابق ، ص. ١٣٨ وما بعدها

(٥٩) فيجان ل كلكار ، برفاين ك شودي ، مارتا فندوزر سنو ، « حان وقت التغيير في صندوق النقد الدولي » ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس ٢٠٠٥ ص. ٤٦٠

(٦٠) انظر : د. رمزي زكي ، مرجع سابق ، ص. ٢٩٦ .

والحقيقة هي أن النظام الاقتصادي العالمي ، على عله ومشكلاته البنوية وتشوهات عدم العدالة التي تغذيه ، سيتأذى من المضي قدماً في هذه حرب ، وأخيراً، هناك مخاوف من أنه إذا لم تحل قضية فوضى العملة أو حرب العملات قريباً ، فسيواجه العالم تهديد الحمائية التجارية سواء علي الشكل القديم للرسوم الجمركية الإضافية ، أو في شكل جديد علي هيئة تخفيض قيمة العملة ، وعلاوة على ذلك ، يمكن أن يزيد الضخ الكمي الأمريكي من المضاربات المحلية سعياً لتحقيق الربح ، وهو ما يمكن أن يزعزع استقرار البلدان المتلقية لرؤوس الأموال ، بل والاقتصاد العالمي برمته .

والحقيقة أن (حرب العملات) وإن كانت جديدة بهذا المسمى عند الاقتصاديين والساسة ، لكن مضمونها وواقعها أمر قديم ، ظهر بشكل بارز إلى الساحة الاقتصادية بعد إلغاء ارتباط الدولار الأمريكي بالذهب وتعويمه بدون أي غطاء ذهبي سنة ١٩٧١ ، وأصبحت أمريكا بعد ذلك تتلاعب باقتصاديات الدول الكبرى والنامية عن طريق الدولار ، مستخدمة سطوتها وسيطرتها السياسية وقوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية وبعد الأزمة الأخيرة وهي ما تُعرف بالأزمة الاقتصادية العالمية ، والتي أشعلت شرارتها أزمة الرهن العقاري في أمريكا ، وبرزت هذه الحرب بشكل ملحوظ وبارز ، وأصبح لها صدى دولي على ألسنة الساسة والزعماء والاقتصاديين ، وتعالق التحذيرات من خطورتها سياسياً واقتصادياً على العالم .

أما من صعد هذه الحرب وزاد من شعلتها ، هو ما يعاني منه الاقتصاد الأمريكي من تضخم الديون وعجز في الميزان التجاري ومن بطالة وركود اقتصادي داخلي وانهيار شركات عملاقة وبشكل متتابع ، فحجم الدين الإجمالي بلغ حوالي ١٣ تريليون دولار حسب وزارة الخزانة سنة ٢٠١٠ ، وتشكل ما قيمته ٩٣٪ من إجمالي الناتج المحلي ، أما العجز في الميزان التجاري في عام ٢٠١٠ ، فقد بلغ حوالي ٤٧ مليار دولار ، والعجز في الموازنة العامة ١,٣ تريليون دولار ، أما عدد الفقراء فقد زاد عن ٥٠ مليون أمريكي أي بنسبة تقارب ١٥٪ من إجمالي السكان ، وقد عمدت أمريكا في السنة الحالية إلى طرح مليارات الدولارات وبشكل متتابع في الأسواق كان آخرها طرح ما قيمته ٦٠٠ مليار دولار أمريكي أواخر عام ٢٠١٠ ، وهذا أدى إلى انخفاض قيمة الدولار وارتفاع قيمة العملات الأخرى مقابل الدولار ، مثل الين الياباني والإيوان الصيني واليورو عملة الاتحاد الأوروبي .

ووسط استمرار المخاوف من نشوب « حرب عملات » تجتاح النظام العالمي ، قُدمت اقتراحات ، من قبل السياسيين والخبراء الاقتصاديين ، وكلها تقريباً تدور حول استبدال الدولار الأمريكي بنظام نقدي جديد ، يضمن عدم التلاعب باقتصاديات العالم ، والطروحات تتفاوت بين نظام نقدي عالمي جديد ، وهو طرح إلى حد ما غير متاح حالياً ، وبين الإجراءات

التصحيحية الخفيفة، والأرجح أن الخيار الثاني هو الأكثر منطقية، لكن لا يمكن اعتماده إلا في كنف الأسرة الدولية الموسعة، أي مجموعة العشرين، التي ورثت عرش القيادة عن مجموعة الثماني، بعد الأزمة المالية الأخيرة، وفي ظلّ اتساع النفوذ الاقتصادي للبلدان الناشئة، إلا أنه على المدى الطويل لا بد من رؤية لنظام نقدي دولي جديد قد يكون للذهب دوراً مؤثراً فيه، وفي ضوء ذلك نستعرض بعض الحلول أو الرؤى التي قيل بها لإصلاح نظام النقد الدولي في النقاط التالية (٦١).

١- خيار بنك مركزي عالمي - أو خطة « تريفيثين » (٦٢)؛ ومضمونه أن أحد أغراض إنشاء بنك مركزي عالمي هو توفير نقد عالمي عندما لا يكون موجوداً، و توفير مصدر للنقد الدولي عندما يكون نادراً وكبح نموه عندما يكون زائداً، والقيام بدور الوسيط المتاحل للخطر بين البلدان ذات الفائض والبلدان ذات العجز، وخفض، إن لم يكن وقف، التذبذبات غير المرغوب بها في أسعار الصرف، وتوفير وسيط بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة لإعادة الجدولة أو تمويل الالتزامات المترتبة على فوائد الديون عندما لا تكون هناك جدوى من قنوات الاتصال العادية والحلول الثنائية.

بعض نواحي هذه الأغراض تقوم به وبصورة جزئية المؤسسات القائمة حالياً مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التسويات الدولية، إلا أن زيادة النمو في الاحتياطي الدولي العشوائي والنمو غير المنضبط للدين، تكشف بوضوح عن الفجوات في الهيكل الدولي، ولتأسيس بنك مركزي عالمي برأسمال تريليون دولار، ستعطي للبنك المركزي العالمي الصلاحية لأن يقبل بين موجوداته الذهب والعملات الأجنبية والتزامات الدين للدول الأعضاء، وسيكون بوسعه أيضاً قبول ودائع بالعملات الوطنية أو أدوات دين مختارة، ويقوم بالمقابل بفتح حسابات للحكومات الأعضاء مقيمة بوحدة الاحتياطي الدولي وستقبل الشيكات المسحوبة على هذه الحسابات من قبل الأعضاء الآخرين لغاية نسبة مضاعفة من حصتها التي ستقرر وفقاً للاتفاقية التأسيسية بين البلدان المشاركة.

وسيقدم البنك المركزي العالمي قروضاً بسعر البنك تحت ظروف محددة تعكس أحوال السوق، وسيتم تنسيق نشاطات البنك المركزي العالمي مع نشاطات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وسيساعدهما البنك المركزي العالمي في تنسيق نشاطاتهما، ويمكن للبنك الجديد أن يلعب دوراً في سوق الذهب في حالة عزم البلدان الكبرى على تأسيس قاعدة

(٦١) هناك مقترحات تاريخية أي تصلح للوقت الذي قبلت فيه، مثل رفع سعر الذهب، ومضمونه أنه من أجل زيادة وسائل الدفع الدولية يمكن رفع سعر الذهب مقوماً بعملات كافة الدول وذلك بنسبة واحدة، وهو اقتراح يصلح عندما كان هناك ربط بين العملات والذهب. راجع: د. أحمد جامع، مرجع سابق، ص ٣٧٠. وراجع: مشروع برشتين، تقرير إرسولا، وزولوتس، ومشروع جاك روف، وفريثس باخلوب، ماكسويل استامب، مبادرة أروشا، في حازم الببلاوي، مرجع سابق، ص ٣٤٠.

(٦٢) راجع في شرح هذا المقترح: د. أحمد جامع، مرجع سابق ص ٣٧٠.

الذهب الجديدة أو إعادة تأسيس قاعدة الدولار القابل للتحويل إلى ذهب ، وقد يتم ذلك من خلال استخدام حقوق السحب الخاصة الموجودة حالياً كوحدة للعملة الجديدة أو وحدة عملة جديدة ، ويمكن للبنك المركزي العالمي المبادرة في قبول الذهب من البنوك المركزية الوطنية التي ترغب في مزيد من السيولة فيها أو في بيع الذهب لتلك البنوك المركزية التي ترغب في تقليل حجم ودائعها من العملة الاحتياطية العالمية .

ويمكن للمعاملات الفعلية أن تتم بين البنك المركزي العالمي وإحدى البلدان الأعضاء أو عن طريق أحد البنوك المركزية الوطنية العامل كوكيل للبنك المركزي العالمي ، بعدئذ يكون للبلد المعني خيار تثبيت نقده بالنسبة للنقد العالمي الذي سيكون قابلاً للتحويل لذهب أو يكون له خيار بيع وشراء الذهب مباشرة ، وسيكون ربح القروض الجديدة التي سيفتحها البنك المركزي للبلدان بسعر فائدة مرتبط بالسوق بينما تربح الودائع السائلة لدى البنك المركزي العالمي بنسبة فائدة أقل .

ويعتقد الأستاذ « روبرت تريفين » ، أن النظام النقدي الدولي الحالي معيب لأنه يخضع لزيادة السيولة الدولية لتحقيق عجز في ميزان المدفوعات الأمريكي أو لمبيعات الذهب ، فضلاً عما يمكن أن تسببه أزمة ثقة في الدولار الأمريكي من زعزعة وخسائر للنظام النقدي الدولي لا يمكن تقديرها سلفاً للدول التي تحتفظ بجزء كبير من احتياطياتها الدولية في صورة هذا الدولار ، وكوسيلة لتنظيم السيولة الدولية يعرض « تريفين » خطته التي تعد أشهر الخطط في هذا المجال والتي أدخل عليها عدة تعديلات ثانوية من آن لآخر بالنظر إلى ما تعرضت له من انتقادات من قبل بعض الكتاب .

والهدف الأساسي لخطة « تريفين » هو أحداث زيادة عامة وخاضعة للرقابة في الوقت نفسه للسيولة الدولية وذلك عن طريق تحويل صندوق النقد الدولي في اتجاه مقترحات اللورد كينز في مؤتمر بريتون وودز في عام ١٩٤٤ واستبدال قاعدة الصرف الذهبي التي انتهت عملاً إلى أن تكون قاعدة ذات طابع أمريكي بحت إلى قاعدة ذات طابع دولي حقيقي ، ويعتقد « تريفين » أن استخدام العملات الوطنية كاحتياطي دولي هو أمر بطبيعته باعث على الاضطراب وعدم الاستقرار في الحياة النقدية الدولية .

فالحالما تضعف الثقة في العملة المتخذة احتياطياً دولياً سيحاول حائزوها التخلص منها إلى الذهب أو إلى بعض العملات القوية الأخرى ، ومن ثم تفشل تلك العملة في الإستمرار في وظيفتها كاحتياطي دولي ويرتفع سعر الذهب والعملات القوية المذكورة مما يحدث اضطراباً شديداً في العلاقات النقدية الدولية .

ويقترح « تريفين » تطوير صندوق النقد الدولي إلى مؤسسة للائتمان على المستوي الدولي والزام الدول الأعضاء ، وخاصة ذات الفائض في موازين المدفوعات ، بالاحتفاظ فيه بنسبة هامة ومتزايدة ، ٢٠٪ مثلاً في البداية ، من احتياطياتها من الذهب والعملات القوية في صورة ودائع لدي المؤسسة تدر فوائد سنوية ، وتضمن قيمتها ضد أي انخفاض وذلك على خلاف الحال بالنسبة إلى حصص الدول في الصندوق في الوقت الحاضر ، واعتماداً على هذه الودائع يمكن للصندوق أن يتصرف كبنك مركزي دولي ، فيزيد من حجم الودائع لدية في صورة ودائع مخلوقة أو مشتقة كما يفعل أي بنك تجاري عندما يخلق الائتمان أو نقود الودائع ، ويستخدم الصندوق هذه الودائع المخلوقة أو المشتقة في منح الائتمان للدول ذات العجز في ميزان المدفوعات لمساعدتها في مواجهة هذا العجز وذلك دون التقيد بالقواعد الجامدة التي وضعها اتفاق بريتون وودز في هذا الخصوص ، وكذلك في منح قروض طويلة الأجل للدول النامية لمساعدتها في تمويل استثماراتها .

ويري « تريفين » ، أنه من المستحسن أن يوضع حد أقصى للائتمان الذي يخلق وتمنحه المؤسسة ، وذلك بالآيزيد صافي الائتمان الممنوح خلال عام واحد على نسبة مئوية صغيرة من الحجم الكلي للسيولة الدولية ، مثلاً ٣٪ ، فضلاً عن هذا فإن « تريفين » يرغب في أن تتمكن المؤسسة من شراء وبيع الأوراق المالية الدولية على النحو الذي يمارس به أي بنك مركزي سياسة السوق المفتوحة ، ويمكن للمؤسسة أن تزيد على هذا النحو من السيولة الدولية بطريقة منتظمة وفقاً للاحتياجات الفعلية للتجارة الدولية .

والواقع هو أنه إذا لم تكن خطة « تريفين » ، قد وجدت تطبيقاً عملياً حتى الآن فإن السبب في هذا لا يرجع إلى عيب في بنائها النظري ، بالرغم من تخوف البعض مما قد يترتب على الأخذ بها من تمهيد الطريق لتضخم دولي ولا إلى معارضة من صندوق النقد الدولي ، وإنما يرجع بالأحرى إلى مقاومة السلطات النقدية الدولية في كل دولة لفكرة التخلي عن ملكية نسبة من احتياطياتها النقدية إلى مؤسسة دولية ، فضلاً عما تستتبعه الخطة من إعطاء المؤسسة المقترحة سلطة رقابة السياسة النقدية للدولة (٦٣) .

٢ - **إيجاد بديل للدولار** (٦٤) : يشرح البعض ، بعض العملات لتكون بديلاً عن الدولار مثل اليورو الأوروبي أو الين الياباني أو حقوق السحب الخاصة أو اليوان الصيني ، فيرى أن التغيرات في عملة الاحتياطي تحدث ببطء ، ولكنها تصل في نهاية الأمر إلى نقطة الانقلاب ، وخير سابقة في هذا الأمر هو الدولار ، الذي انقلب على الجنيه الإسترليني البريطاني في الفترة ما بين ١٩٣١ ، و ١٩٤٥ ، وأن نقطة انقلاب مشابهه يمكن الوصول إليها بين الدولار

(٦٣) راجع د. أحمد جامع ، مرجع سابق ، ص ٣٧١ ومابعدها .

MORRELL, JONES, "The Future of Dollar and The World Reserve System" Butterworths, 1981, 17. (٦٤)

وال يورو ، وعلى العكس يرى البعض الآخر ، أن اليورو ليس مؤهلاً لأن يكون عملة دولية تحل محل الدولار ، ذلك أن السياسة النقدية والسياسة المالية العامة في منطقة اليورو يشوبها في الأساس تحيز قوى مناوئ للنمو ، وهناك عوامل تميل به إلى إضعاف الناتج ، مثل شيخوخة السكان وجمود سوق العمل ، ويصعب التوقع من اقتصاد أوروبي متباطئ النشاط ، أن يجعل من اليورو عملة جذابة للتجارة والاستثمار ، كما أن اليورو جاء نتيجة معاهدة دولية ولا يمكن أن يصلح إلا بمقدار صلاحية الاتفاقية المتعددة الأطراف التي تكمن خلفه ، ومن ثم فإن التقبل الدولي لليورو ضعيفا نسبياً ، كما إن منطقة اليورو تتألف من ثلثة من الدول ذات السيادة لها مصالح لا تتلاقى في التطبيق إلا بصورة جزئية .

أما الين الياباني فإن الركود الداخلي باليابان يجعل الين يواجه تآكلاً تدريجياً في مركزه في السوق ، وأما حقوق السحب الخاصة والتي طفتت حالة تدهور نظام بريتون وودز وتم إصدارها في سبعينات القرن العشرين ولكن كمياتها كانت أقل مما يجب لتثبيت أهميتها ، وبحلول التسعينات من ذلك القرن اختفت ، ثم حققت عودة مذهلة من الموت في اجتماع مجموعة العشرين في ابريل ٢٠٠٩ ، عندما قرر القادة زيادة حجمها إلى ثلاثة أمثال وإصدار دفعة جديدة لأول مرة منذ زمن طويل .

ويرى البعض أنها قد تلعب دوراً كبيراً إذا تبنى صندوق النقد الدولي الاقتراحات الخاصة بشأن « حساب الإحلال » التي تسمح للأعضاء بأجراء عمليات مقايضة الدولارات غير المرغوب فيها بحقوق السحب الخاصة (٦٥) ، وأيضاً انتشار استخدامها لا بين الحائزين الرسميين فحسب ، بل كذلك في الاقتصاديات الخاصة في العالم ، فالعملة المحلية لا تصبح دولية إلا إذا استخدمت استخداماً واسعاً كوحدة محاسبية في إعداد الفواتير التجارية وتقييم الديون وغيرها من العقود ، وأيضاً إيجاد شبكة من حسابات المقاصة ، فمثلاً يمكن أن تصدر السلطات النقدية الوطنية حسابات مقاصة بحقوق السحب الخاصة للبنوك داخل دائرة اختصاصها في حين يقدم الصندوق حسابات مقاصة للسلطات النقدية الوطنية (٦٦) .

لأن البعض يرى أن العقبات مثبتة للعزيمة ، ذلك أن حقوق السحب الخاصة تبلغ حتى الآن ٥٪ من الاحتياطيات العالمية ، فهل يمكن طرح ما يكفي لإحداث فرق له شأن ؟ هل يمكن توفير العرض بطريقة أكثر مرونة ؟ . والأمر الأكثر حسماً هو من يملك السلطة لإدارته ؟ فأي عملة احتياط عالمية بدون حكومة فعالة تساندها سوف يصعب عليها بلوغ حتى مستوى الحد الأدنى من المصدقية (٦٧) ، أما اليوان الصيني فإن الاستخدام الدولي

(٦٥) جيفرى فرانكل « المستحدث والمتقدم في دنيا النقد العالمية » مجلة التمويل والتنمية ، عدد سبتمبر ٢٠٠٩ ، ص ١٥ .

(٦٦) راجع : وس هود « النقود الدولية والائتمان وحقوق السحب الخاصة » مجلة التمويل والتنمية ، مارس ١٩٨٣ ، ص ٨ .

(٦٧) انظر : بنيامين كوهين ، « مستقبل عملات الاحتياط » ، مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر ٢٠٠٩ ، ص ٨٢ .

لا يزال متخلفاً ، وهناك عقبات تحبط القبول به ، من ذلك الضوابط الرأسمالية ، ونظام مالي متخلف ، وربما يمكن التغلب على هذه المعوقات في الوقت المناسب .

٣ - **نظام عملات الاحتياطي المتعددة** ، يعنى هذا النظام استخدام أصول دولية متعددة للاحتياطي بدلاً من نظام لا يعتمد إلا على الدولار بدرجة مهيمنة أو غيره ، وهو يعنى أن يضم نظام الاحتياط بجانب الدولار ، اليورو الأوربي ، والجنيه الإسترليني ، والين الياباني ، واليوان الصيني ، والفرنك السويسري ، وحقوق السحب الخاصة وأيضاً الذهب ، فهذه العملات تمثل نظام عملات الاحتياط المتعددة ، وهو نظام يفتقر إلى الكفاءة مثلما يفتقر إليها اقتصاد المقايضة ، إلا أن وجود عملات منافسة يوفر لبقية العالم حماية ضد القائد الذي يستغل مركزه عن طريق اقتراض مبالغ كبيرة جداً من الديون ، ثم يقوم بتضخيمها أو خفض قيمتها (٦٨) .

٤ - **خيار المناطق النقدية المثلى** ، نظام المناطق النقدية المثلى أو المناطق المثلى للعملات (٦٩) وهو يعنى أن مجموعة من الدول تأخذ باتحاد نقدي ، أي توافق مجموعة من الدول على اتخاذ عملة واحدة ، أو عملات مستقلة بترتيبات سعر صرف معينة ملزمة لأعضاء الاتحاد ، ويتم تصميمها لتعظيم معيار مصلحة عامة مقيدة ، فقد تختار دولتان أو أكثر ربط عملاتها ببعضها البعض والبدء بتعويم مشترك مقابل البلدان الأخرى ، على أن البلدان المؤلفة لأي منطقة عملة لابد أن يكون لديها أشياء مشتركة مثل نسب تضخم متماثلة ، وحركية العمالة وتنقلها بين البلدان ودرجة التكامل في الأسواق المالية ، والانفتاح وحجم الاقتصاد ، ودرجة تنوع في السلع الأساسية ، ومرونة الأسعار والأجور والتكامل المالي والتكامل في سوق السلع .

وتكمن جاذبية عملة فوق قومية في أنها تمكن من تعزيز المصادقية النقدية والاستقرار المالي والتكامل الاقتصادي (٧٠) ومن أمثلة المناطق النقدية الاتحاد الأوربي ، حيث انشأ عملة موحدة من بداية سنة ٢٠٠٢ (٧١) ومن المناطق المرشحة لإنشاء عملة موحدة هي قارة إفريقيا ، حيث كان إنشاء عملة أفريقية مشتركة منذ فترة طويلة إحدى ركائز الوحدة الأفريقية ورمزاً للقوة التي يأمل مؤيدوها أن تنجم عن الجهود المبذولة من أجل تحقيق تكامل القارة ، فانشاء عملة أفريقية نوقش كهدف لمنظمة الوحدة الإفريقية التي أنشئت في عام ١٩٦٣ واكتسب المشروع أولوية متجددة في ٢٠٠١ حين وافق الأعضاء على تحويل المنظمة إلى اتحاد .

(٦٨) بنيامين كوهين ، مرجع سابق ، ص. ٢٩.

(٦٩) ويسمى البعض الكتل النقدية ، راجع : جاك رارتوس ، « نحو نظام أكثر ترتيباً » ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس ١٩٨٣ ، ص. ١٣.

(٧٠) راجع جورج تافلاس ، « عودة إلى نظرية المناطق المثلى للعملات » ، مجلة التمويل والتنمية ، يونيه ١٩٩٣ ، ص. ٣٢ وما بعدها.

(٧١) اندرو بيرج واد وارنو مورينستين وباولو ماورو ، « خيارات النظام النقدي بالنسبة لأمريكا اللاتينية » ، مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر ٢٠٠٢ ، ص. ٢٤ . و كارمن م. رينهاوت وفنسنت وريموند رينهاوت ، مرجع سابق ، ص ٣٢

وفى ٢٠٠٣ أعلن محافظو البنوك المركزية لإفريقيا أنهم سيعملون من أجل إصدار عملة موحدة وإنشاء بنك مركزي مشترك بحلول ٢٠٢١ ، وتعتمد استراتيجية الاتحاد الإفريقي على سبق إنشاء اتحادات نقدية في خمس اتحادات نقدية إقليمية أفريقية (٧٢) ، وستكون هذه الاتحادات الإقليمية مرحلة وسيطة تؤدي في النهاية إلى اندماجها وإنشاء بنك مركزي إفريقي وعملة موحدة (٧٣) ، أيضا من المناطق المرشحة لإنشاء عملة مشتركة موحدة ، أمريكا اللاتينية، وإذا كان المبرر الاقتصادي للأخذ بعملة مستقلة لأمريكا اللاتينية ضعيف ، فإن هذا الوضع قد يتغير وأن مبادرات زيادة التبادل التجاري بين بلدان أمريكا اللاتينية ستزيد من جاذبية فكرة العملة المشتركة (٧٤) . أيضا من المناطق المرشحة لإنشاء عملة دول منطقة الخليج العربي ، ودول منطقة شرق آسيا .

٥- عودة الذهب : طالب رئيس البنك الدولي « روبرت زوليك » بضرورة جلب الذهب مرة أخرى إلى النظام النقدي العالمي باعتباره مرتكزا لتوجيه تحركات العملة ، مؤكدا أنه ليس الدولار الأمريكي ، أو الين الياباني ، أو الجنيه الإسترليني ، أو اليورو الأوروبي ، وحده الذي يمكن مستقبلا أن يكون وحدة العملة الرئيسية في العالم ، بل أنه يتعين أن يكون كذلك للذهب دور رئيسي في ذلك .

وطالب زوليك بتحقيق نظام صرف عالمي جديد للعمليات العالمية ، يكون للذهب فيه مركزا مؤثرا ، مشيراً إلى أنه كان للذهب قبل الحرب العالمية الأولى الدور الأساسي في تنظيم العملات العالمية ، وإلى أنه عقب الحرب العالمية الثانية أوجد هامشاً جديداً إلى جانب الذهب وهو الدولار كعملة عالمية رائدة .

(٧٢) وهذه الاتحادات هي :

١- اتحاد النقد العربي ويضم الجزائر وليبيا وموريتانيا وتونس

٢- أعضاء السوق المشتركة لشرقي إفريقيا وجنوبها (الكوميسا) ويضم دول انجولا وبور ندى وجزر القمر والكنغو وجيبوتي ومصر وارتيريا وإثيوبيا وكينيا ومدغشقر وملاوي وموريشيوس وناميبيا ورواندا وسيشل والسودان وسوازيلندا وأوغندا وزامبيا وزمبابوي

٣- أعضاء الاتحاد الاقتصادي لدول إفريقيا الوسطى ويضم بوروندي والكامرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد والكنغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية والجابون ورواندا وساو تومي وبرنسيبي

٤- أعضاء الاتحاد الاقتصادي لدول غرب إفريقيا ويضم بنين وبركينا فاسو والراس الأخضر وكوديفوار وجامبيا وغانا وغينيا بيساو وليبيريا ومالي والنيجر ونيجيريا والسنغال وسيراليون وتوجو

٥- أعضاء الاتحاد الإنمائي لجنوب إفريقيا ويضم انجولا وبتسوانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليسوتو وملاوي وموريشيوس وموزامبيق وناميبيا وسيشل وجنوب إفريقيا وسوازيلندا وتزانيا وزامبيا وزمبابوي ويلاحظ أن بعض الدول عضو في أكثر من اتحاد

(٧٣) بول ماسون وكاثرين باتيللو « عملة موحدة لإفريقيا؟ ... مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، ديسمبر ٢٠٠٤ ص ٩ وما بعدها

(٧٤) الموقع الإلكتروني <http://www.inf.org/external/puds/tu/wp/2002/wp2211.pd>

وقال زوليك « إن الذهب يمكن أن يساعد في إعادة تنظيم النظام المالي العالمي في ظل التوترات الشديدة التي تواجهها العملات، وخاصة السياسة النقدية الأمريكية » ، مضيفاً أن العالم في حاجة إلى نظام جديد لخلافة نظام « بريتون وودز الثاني » الخاص بنظام العملات العائمة، واقترح ، « التفكير في جعل سعر الذهب كأساس لتحديد أسعار صرف العملات العالمية وكمبدأ في مراقبة التضخم المالي ، أو تقييم وتحديد مستوى العملات العالمية ، وأكد أنه يجب أن ننظر أيضاً في استخدام الذهب كنقطة مرجعية دولية بشأن التضخم والانكماش وقيم العملات في المستقبل » ، ومضيفاً « على الرغم من الوضع الحالي لتقييم العملات ، فإن الأسواق تستخدم الذهب كأصل بديل للعملة النقدية اليوم ، إن هذا المعدن النفيس قد يكون جاهزاً للعودة ، وكجزء من مجموعة إصلاحات خاصة بالنظام المالي العالمي » .

وعن مدى الاحتياج إلى أصل احتياطي جديد يصدر عالمياً ، قال « شتراوس » وقد كان رئيس صندوق النقد الدولي : « إنه من المفيد ذهنياً أن نبحث الآن هذا النوع من الأفكار بالنظر إلى ما يحتاجه النظام العالمي في مرحلة ما ، في المستقبل (٧٥) » .

ومجموعة العشرين بحثت حرب العملات إلا أنه لم يصدر عنها سوى مجرد نداءات بتخفيض حدة هذه الحرب، ولم تتخذ أية إجراءات تنفيذية ، وإن بحثت المجموعة على عجل تطبيق قاعدة الذهب، إلا أنها وجدت أن حجم التجارة العالمية يقدر بخمسين تريليون دولار ولن يستطيعوا بالطبع تغطيتها من خلال الرصيد الذهبي، كما أن العودة لنظام القاعدة الذهبية سيؤدي لحالة انكماش يعاني منها العالم أصلاً بسبب الأزمة المالية العالمية .

أيضاً ما صرح به رئيس روسيا قبل قمة واشنطن الاقتصادية ، حيث قال : من الضروري إنشاء نظام مالي جديد، ووجود رقابة على مختلف المراكز المالية، ودعا الرئيس ساركوزي أيضاً إلى وضع تنظيمات ولوائح منسقة عالمياً للإشراف على المعاملات المالية، أما حاكم المصرف المركزي الصيني ، فكان أكثر جرأة عندما دعا إلى استبدال الدولار بنظام دولي جديد ، وهذا ما اقترحه أيضاً الخبير الاقتصادي سونغ هونغ صاحب كتاب حرب العملات حيث قال : أعتقد أن الخيار في حل هذه الحرب يعود إلى نظام الذهب، حيث أن الذهب هو عملة قياس، وربما المقترح الأخير ربما يكون الأكثر إمكانية في التحقيق هو أنه بعد انهيار نظام الدولار فعليك أن تعود إلى ثقة الناس والتي تقوم أساساً على الذهب، وقد سبق إلى هذا الأمر في بداية الستينات من القرن الماضي الرئيس الفرنسي السابق ديغول في مؤتمر الإليزيه سنة ١٩٦٣ ، لكن اقتراحه هذا أفضلته أمريكا حتى داخل البرلمان الفرنسي، مما تسبب في اعتزاله السياسة بعد ذلك .

(٧٥) صندوق النقد الدولي ، إدارة العلاقات الخارجية ، بيان صحفي رقم ٦٢ / ١٠ في ١٦ فبراير ٢٠١٠

ويمكننا القول؛ إن الذهب ساهم بوضوح من خلال دوره النقدي في استقرار أسعار صرف العملات وبالذات الرئيسية منها (استقرار أسواق الصرف الأجنبي) ، والمستوى العام للأسعار في الدول الصناعية والكثير في دول العالم ، كما ساهم في الحد من الاختلالات في ميزان المدفوعات للدول الصناعية الرئيسية، ولا يمكن أن يوجد تضخم في قيمة النقد ، إذ الذهب له صفة الثبات في الصرف ولا يمكن أن يتذبذب كما هو حاصل في باقي العملات (٧٦)، كما أن الذهب يعمل على التوازن التلقائي لميزان المدفوعات ونظام التعويم يؤدي إلى المخاطرة وعدم اليقين وهذا ما شأنه أن يعرقل حركة التبادل الاقتصادي الدولي ، ومن إتمام التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية في النظام العالمي ، كما إنه يزيد من نشاط المضاربين الذي يشكل في معظم الأحيان عامل اضطراب (٧٧). ووجود الذهب نادر في الأرض ، وقيمة إنتاجه تساوي تقريباً قيمته السوقية ولا يمكن طرحه في الأسواق بالشكل الذي يحدث مع الدولار .

وعلى الرغم من انتهاء الدور النقدي الرسمي للذهب نهائياً ، إلا أنه لا يزال للذهب دور مهم واقعياً في النظام النقدي الدولي ، حيث عاد يمارس دوره التاريخي باعتباره عملة عالمية وملاذاً استثمارياً آمناً يتم اللجوء إليه كملاذ أخير في فترات الأزمات ، كالأزمة المالية العالمية الحالية التي لا يزال الاقتصاد العالمي يعيش آثارها من عدم استقرار في أسواق صرف العملات الرئيسية وتفاقم الضغوط التضخمية في العديد من الدول المتقدمة والنامية والركود الذي لا تزال تعاني منه العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية ، فما زالت الكثير من الدول تستخدم الذهب كجزء من احتياطاتها بالإضافة إلى أن الكثير من المستثمرين أفراداً ومؤسسات يستخدم الذهب كجزء مهم في محافظهم الاستثمارية، وقد شهد العقد الحالي تنامي طلب صناديق الاستثمار على شراء الذهب من الأسواق العالمية .

وإذا كان في بعض الأوقات تراجعت أهمية الذهب كمكون من مكونات الاحتياطات الدولية لدى البنوك المركزية (٧٨) ، لدرجة دفعت بعض البنوك المركزية في العالم مثل البنك المركزي البريطاني (بنك أوف إنجلاند) إلى التخلص من جانب من رصيده الذهبي لتخفيض تكلفة تخزين الذهب ، حيث تمت عمليات البيع للذهب من خلال عدة مزادات بين عامي ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١ ، تم خلالها بيع حوالي ٣٩٥ طناً من من الذهب بمتوسط سعر بلغ أقل قليلاً من ٢٧٥ دولاراً للأونصة .

(٧٦) تلجا أمريكا إلى خفض سعر صرف الدولار الأميركي وهو العملة الرئيسية في تسعير الصادرات النفطية الدولية مما يلحق بالضرر على مكاسب وعائدات الدول المصدرة للنفط وتآكل القيمة الحقيقية لتلك العائدات المالية إلى النصف أو الثلث في أغلب الأحيان حيث تخسر دول الخليج وحدها بسبب الدولار الضعيف حوالي (٢٠) مليار دولار سنوياً .

(٧٧) انظر: غونتر ويتيش « الذهب في صندوق النقد الدولي اليوم » ، مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر ١٩٨٢ ، ص. ٣٦٠ .

(٧٨) راجع : " International Monetary Fund " Annual Report

وفي عام ٢٠٠٩ أعلن صندوق النقد الدولي أنه باع إلى بنك الاحتياطي الهندي ٢٠٠ طن من الذهب بمتوسط سعر بلغ ١٠٤٥ دولاراً للأونصة. ولم يكن بنك الله أوف انجلاندس الوحيد الحريص على بيع الذهب، حيث باع بنك الاحتياطي الأسترالي ثلثي احتياطياته من الذهب عام ١٩٩٧، كما قام البنك الوطني السويسري ببيع نصف احتياطياته من الذهب - ١٣٠٠ طن، وهو ما يعني حدوث تهميش لدور هذا المعدن الثمين في الاحتياطيات الدولية، إلا أن ارتفاع أسعار الذهب بالصورة التي حدثت، جذب أنظار العالم مرة أخرى إلى الذهب، وبدأت بعض البنوك المركزية، خصوصاً في الدول الناشئة في التفكير في زيادة احتياطياتها منه، بعكس الاتجاه الذي ساد بين كبرى البنوك المركزية في العالم.

فمن أهم الدول التي أضافت الذهب إلى احتياطياتها، الهند وروسيا والصين، وحالياً البنوك المركزية في العالم تحتفظ بحوالي ١٨٪ من الذهب ومن المتوقع أن تزيد البنوك المركزية من احتياطياتها من الذهب، وبهذا الشكل يتحول الذهب إلى ثاني أكبر المكونات للاحتياطيات الدولية في البنوك المركزية في العالم، وفي الحقيقة أيضاً فإن إنهاء الدور النقدي للذهب في الإطار الرسمي للنظام النقدي الدولي في مرحلة ما بعد بريتون وودز في الوقت نفسه الذي يستمر الذهب المكون الاحتياطي الأثبت قيمة لدي كافة السلطات النقدية في العالم، لا يمكنه إلا أن يشكل أساساً من أسس عدم استقرار النظام النقدي الدولي الذي يعيش في ظله العالم في الوقت الحاضر^(٧٩). . أن صندوق النقد الدولي وهو يعدل المادة الرابعة التي أنهت دور الذهب، عبر عن أملة في أن يأتي بأحكام في المستقبل تعبر عن الأمل البعيد في رؤية نظام أسعار التعادل وقد عادت مرة ثانية إلى الحياة.

كما أن المادة الرابعة من الاتفاق بعد تعديلها، أكدت علي أن الغاية الرئيسية للنظام النقدي الدولي، هي تقديم إطار من شأنه تسهيل تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال ما بين الدول والإسهام في تحقيق نمو اقتصادي متصل، وأن الهدف الأساسي هو إتاحة الفرصة لوجود الظروف الضرورية لدعم الاستقرار الاقتصادي والمالي، ولهذا يتعهد كل عضو بالتعاون مع الصندوق ومع غيره من الأعضاء من أجل ضمان ترتيبات منظمة للصراف والسعي لإيجاد نظام مستقر لأسعاره، ويلتزم العضو بأن يمتنع عن استخدام أسعار الصراف والنظام النقدي الدولي بهدف كسب مزايا نسبية غير عادلة في مواجهة غيره من الأعضاء، ويمكن للصندوق بأغلبية ٨٥٪ من مجموعة القوة التصويتية أن يقرر ترتيبات عامة للصراف إذا اقتضت هذا تطورات النظام النقدي الدولي^(٧٩).

(٧٢) راجع: د. احمد جامع، مرجع سابق، ص ٤٩٥-٤٩٨

وراجع: International Monetary FOND " Exchange Rate Arrangements and Currency Convertibility .Development and Issues " ,Word Economic and Financial Surveys , Washington , International Fund 1999 p 17

(٧٣) راجع: وس. هود « الرقابة على أسعار الصراف » مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي مارس ١٩٨٢، ص ١٠

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد نصت المادة الرابعة علي أنه يمكن للصندوق أن يقرر بأغلبية ٨٥ ٪ من مجموعة القوة التصويتية أن الأوضاع الاقتصادية أصبحت تسمح بتطبيق ترتيبات للصرف مؤسسة علي أسعار للتعاقد مستقرة ولكن قابلة للتعديل ، وسيتخذ الصندوق هذا القرار بمراعاة درجة الاستقرار التي يحققها الاقتصاد العالمي ، وسيأخذ في الاعتبار من أجل هذا حركات الأسعار ومعدلات نمو الاقتصاديات القومية للدول أعضائه ، كذلك سيتخذ الصندوق هذا القرار في ضوء تطور النظام النقدي الدولي وعلي نجاح تطبيق نظام أسعار التعاقد الذي ستقرر أن تتعاون كل من دول الفائض ودول العجز في موازين المدفوعات في اتخاذ الإجراءات السريعة والفعالة والمتقابلة لمعالجة الاختلال فيها .

ومعني هذا أن الصندوق يعي تماماً الحقيقة الأساسية المتماثلة في أن نظاماً مستقراً للصرف لا يمكن إلا أن يستند إلي أوضاع مستقرة للاقتصاديات القومية للدول ، وكثيراً ما دعا الدول التي أقدمت على تعويم عملاتها إلى العودة إلى نظام سعر التعاقد باعتباره الوحيد القادر على ضمان استقرار المبادلات الدولية وازدهارها ، وهناك أحكام أخرى عديدة توردها المادة الرابعة بعد تعديلها تفصل فيها بكل دقة أحكام نظام أسعار التعاقد عندما يقرر الصندوق تطبيقه في المستقبل ، لكن هناك شيئاً واحداً لم تذكره هذه النصوص كلها ، الا وهو تاريخ تطبيق نظام أسعار التعاقد مرة أخرى .

ومن جانبنا نقول ، إذا لم يكن ممكناً حتى الآن إيجاد عملة عالمية واحدة لأسباب سياسية ، فإن الأقرب هو نظام عملات يمكن تحويل الواحدة منها بالأخرى ، بسعر صرف ثابت أو معروف سلفاً ، والحل العملي الوحيد اليوم هو استخدام الذهب ، والذهب هو السلعة الوحيدة التي تحتفظ بها الحكومات ، ولن يكون من المجدي حالياً إيجاد معيار سعلي حول أي سلعة عدا الذهب ، ومن المزايا الكبيرة للأسعار الثابتة ، أن معظم البلدان تحتاج إلى استقرار عملاتها نسبة إلى العملة التي يتعين عليها استخدامها لدفع التزاماتها أو الاقتراض أو الإقراض أو تسديد ديونها ، والذهب ليس داخلاً في التنافس كعملة تبادل ليحل محل الدولار ، كما أن حقوق السحب الخاصة ليست في مجال التنافس ، والدور الرئيسي للذهب في قاعدة الذهب الجديدة التي نقول بها ، هو توفير وقاية ضد التضخم وضد الزيادة في التوسع .

ونرى أن عودة الذهب تكون في شكل قاعدة شبه الصرف بالذهب ، والصرف بالذهب لا يرجع إلى الدولار فقط ، كما كان في الماضي ، ولكن يكون بعدد من العملات وهذه العملات لا تكون عملات دول بعينها ، ولكن تكون عملات اتحادات نقدية ، أو كتل نقدية ، أو مناطق مثلى للعملات ، (من خلال تشجيع الدول على تكوين هذه الكتل النقدية) ، أي يكون هناك معدل أو سعر لصرف عملات الاتحادات أو المناطق النقدية بالذهب ، وبحيث يتحدد معدل صرف هذه العملات فيما بينها بسعر تعادل معروف مسبقاً .

ويتعين على الدولة التي تحررت من ضرورة التدخل في أسواق الصرف الأجنبية (أي الولايات المتحدة) أن تقبل بعض القيود على سيادة عملتها، وذلك على شكل التزام ببيع وشراء الذهب ضمن هوامش محددة ، وقد يكون من الممكن دمج بعض معالم قاعدة الذهب هذه مع نشاطات بنك العالم المركزي باستخدام حقوق السحب الخاصة كأداة للمركزية (٨١).

ولا ضير من الرجوع إلى أحكام النظام الذي أتى به صندوق النقد الدولي قبل تعديله فيما قرره من تحديد أسعار صرف مختلف العملات ، عن طريق تعريف الوحدة من عملة كل دولة في شكل وزن محدد من الذهب أو الدولار المعرف هو نفسه في شكل وزن محدد من الذهب بالإضافة إلى حقوق السحب الخاصة وعملات الاتحادات والكتل النقدية والمناطق المثلى للعملات والدول الصناعية الكبرى والدول الناشئة ، وهو ما يطلق عليه « سعر التعادل للعملة » (٨٢)، والسماح بتعديل سعر التعادل للعملة ارتفاعاً وانخفاضاً إذا ما وجدت مبررات قوية لهذا تتعلق باختلال ميزان المدفوعات للدولة وبشرط مشاوره الصندوق وأخذ موافقته ، وهو ما سيؤدي إلى نظام استقرار أسعار الصرف ، أي جعل أسعار الصرف مستقرة عند أسعار التعادل للعملات خلال فترة ممتدة وغير محدودة من الزمن مع أماكن تعديل هذه الأسعار إذا ما دعت إلى هذا ضرورة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات ، بما لا يترتب عليه الدخول في حلقة مفرغة من التخفيضات المتبادلة والثأرية لأسعار الصرف ، أيضاً جواز تعديل أسعار تعادل عملات كافة الدول الأعضاء بنسبة واحد وذلك بالأغلبية البسيطة لعدد أصوات هذه الدول .

وإذا كان نظام صندوق النقد الدولي بأكمله في ذلك الحين ، يعتمد في سيره على احترام عدد قليل من الدول الصناعية الكبرى لأحكامه ، وهي الدول ذات النصيب الأكبر في التجارة الدولية والتي تستخدم عملاتها على نحو واسع لتمويل حركة هذه التجارة، فلا ضير بالنظام المستحدث أن يعتمد في احترام أحكامه على مجموعة من الدول والمناطق النقدية ذات النصيب الأكبر في التجارة .

« أنتهى »

(٨١) على الجانب الأخرى البعض أن أمريكا عملاق اقتصادي وعسكري لا يمكن لأي دولة من الدول الحالية مجابهته، حيث يبلغ الناتج القومي الأمريكي حوالي ٩٧٪ من حجم الناتج للاتحاد الأوروبي، و٢٣٪ من حجم الناتج القومي العالمي، وفي نفس الوقت لا يوجد بديل عند العالم للتخلي عن الدولار الأمريكي، ولا يوجد حتى الجراة عند الدول بالانعتاق من هذا الدولار، وأيضا ترتبط دول العالم برباط اقتصادي وثيق مع أمريكا في صادراتها حيث تبلغ صادرات الصين واليابان ما بين ١٥-٢٠٪ من حجم الصادرات الخارجية .

(٨٢) إلا أن أسعار التعادل التي يامل الصندوق في عودتها ستحدد وفقاً لحقوق السحب الخاصة أو وفقاً لأي قاسم مشترك آخر يقرره الصندوق ، ولن يكون هذا القاسم المشترك لا الذهب ولا أحدي العملات وهو ما نرى ضرورة تغييره بقبول الذهب كما هو موضح بالمتن .

النتائج

- ١- وجود الذهب نادر ف الأرض ، وقيمة انتاجه تساوى تقريباً قيمته السوقية ، ولا يمكن طرحه فى الأسواق بالشكل الذى يحدث مع الدولار .
- ٢- رغم انتهاء الدور النقدى الرسمى للذهب إلا أنه لا يزال للذهب دوراً مهماً واقعياً فى النظام النقدى الدولى ، حيث عاد يمارس دوره التاريخى باعتباره عملة عالمية ، ولذاً استثمارياً آمناً يتم اللجوء إليه كمالأخيراً فى فترات الأزمات .
- ٣- مازالت الكثير من الدول تستخدم الذهب كجزء من احتياطاتها بالإضافة إلى الكثير من المستثمرين أفراداً ومؤسسات يستخدم الذهب كجزء مهم فى محافظهم الإستثمارية .
- ٤- أهم المشكلات المترتبة لى انتهاء دور الذهب ، هو استخدام سعر الصرف كأداة لتصحيح مشكلات ميزان المدفوعات وهو ما يسمح بتدخلات مباشرة وتدخلات غير مباشرة ، لتخفيض قيمة العملة والمضى قدماً يؤدي لفوضى العملة أو حرب العملات .
- ٥- يمكن أن يزيد الضخ الكمى الأمريكى من المضاربات المحلية سعياً لتحقيق الربح ، وهو ما يمكن أن يزعزع استقرار البلدان المتلقية لرؤوس الأموال ، بل والاقتصاد العالمى برمته .

التوصيات :

- لابد من استبدال الدولار الأمريكى بنظام نقدى جديد يضمن عدم التلاعب باقتصاديات العالم ، يتمثل فى نظام عملات يمكن تحويل الواحدة منها بالأخرى بسعر صرف ثابت ، أو معروف سلفاً ، والحل العملى الوحيد اليوم هو استخدام الذهب ، والذهب هو السلعة الوحيدة التى تحتفظ بها الحكومات ، وعودة الذهب تكون فى شكل قاعدة شبه الصرف بالذهب ، والصرف بالذهب لا يرجع إلى الدولار فقط ، كما كان فى الماضى ، ولكن يكون بعدد من العملات وهذه العملات لا تكون عملات دول بعينها ، ولكن تكون عملات اتحادات نقدية ، أو كتل نقدية ، أو مناطق مثلى للعملات ، - من خلال تشجيع الدول على تكوين هذه الكتل النقدية) ، أى يكون هناك معدل أو سعر لصرف عملات الاتحادات أو المناطق النقدية بالذهب ، وبحيث يتحدد معدل صرف هذه العملات فيما بينها بسعر تعادل بالذهب معروف مسبقاً .

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أحمد جامع، «العلاقات الاقتصادية الدولية، الجزء الأول»، دار النهضة العربية، القاهرة الطبعة الثالثة.
- إسماعيل صبري عبدالله، «أزمة العملات القوية ومشكلة السيولة الدولية» مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٢٧ يناير ١٩٦٧.
- الموقع الإلكتروني لمركز الذهب العالمي على شبكة الإنترنت.
- اندرو بيرج واد وارنو مورينشتين وياولو ماورو، «خيارات النظام النقدي بالنسبة لأمريكا اللاتينية»، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر ٢٠٠٢.
- اندريه انيكن، «الذهب»، ترجمة إلياس حاجوج، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٩٩.
- بسام الحجار، «اقتصاديات الذهب»، مجلة الدفاع الوطني، بيروت، عدد ٥٥ يناير ٢٠٠٦.
- بنيامين كوهين، «مستقبل عملات الاحتياط»، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر ٢٠٠٩.
- بول بيرند سبان، «ضريبة توبين واستقرار سعر الصرف»، مجلة التمويل والتنمية، يونيو ١٩٩٦.
- بيتر. برنشتاين، «أسطورة الذهب، قصة استبداده بالقلوب والعقول»، ترجمة، مها حسن بحبوح، مكتبة العبيدكان، الرياض، ٢٠٠٢.
- بيتر ج كويرك، «دفاعاً عن نظم سعر الصرف المفتوحة»، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو، ١٩٨٩.
- بيتر ج كويرك، وهرنان كورنيس دوغلاس «تجربة استخدام أسعار الصرف العائمة»، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، يونيو ١٩٩٣.
- جاك رارتوس، «نحو نظام أكثر ترتيباً»، مجلة التمويل والتنمية، مارس ١٩٨٣.
- جاي بفيفرمان، «المغالاة في سعر الصرف والتنمية» مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس، ١٩٨٣.
- جورج تافلاس، «عودة إلى نظرية المناطق المثلي للعملات»، مجلة التمويل والتنمية، يونيو ١٩٩٣.
- جوزيف جولد، «التعديل الثاني في مواد اتفاقية صندوق النقد الدولي.. رؤية عامة» مجلة التمويل والتنمية عدد أبريل، ١٩٧٨.
- جيفرى فرانكل «المستحدث والمتقادم في دنيا النقد العالمية»، مجلة التمويل والتنمية، عدد سبتمبر ٢٠٠٩.

- حازم البيلاوى ، « النظام الاقتصادي الدولي المعاصر » ، سلسلة علم المعرفة ، الكويت العدد ٢٥٧ مايو ٢٠٠٠
- رمزي زكي « التاريخ النقدي للتخلف ، دراسة في أثر النظام النقدي الدولي على التكون التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث » سلسلة علم المعرفة ، الكويت ، عدد ١١٨ أكتوبر ١٩٧٨ .
- زكريا هميمي ، « أمير المعادن ، نشأته وتاريخه » ، هبة النيل للنشر والتوزيع ، القاهرة ١٩٩٨
- سيد عبد المولى ، « النظم النقدية والمصرفية مع دراسة خاصة للنظام النقدي والمصرفي المصري » دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- سيد عيسى ، « نظام النقد الدولي » ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- سيم كاراكاداج ، روبا دوتاجوبتا ، جيلدا فيرنانديز ، شوجو إيشي ، « من التثبيت إلى التعويم ، لا داعي للخوف الآن » ، مجلة التمويل والتنمية ، عدد ديسمبر ٢٠٠٤ .
- صندوق النقد الدولي ، إدارة العلاقات الخارجية ، بيان صحفي رقم ٦٢ / ١٠ في ١٦ فبراير ٢٠١٠
- ضياء مجيد ، « اقتصاديات أسواق المال » ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ٢٠٠٥ .
- عبد المنعم البيه « اقتصاديات النقود والبنوك » الطبعة الثانية ، الإسكندرية ، ١٩٥٦
- عماد اسليطان ، « خام الذهب في الدول العربية ، الواقع والأفاق » ، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، المؤتمر العربي الحادي عشر للثروة المعدنية ، ٢٥-٢٧ أكتوبر ٢٠١٠ ، طرابلس - ليبيا .
- غونتر ويتيش ، « الذهب في صندوق النقد الدولي اليوم » ، مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر ١٩٨٢ .
- فيجان ل كلكار ، برافين ك شودري ، مارتا فندوزر سنو ، « حان وقت التغيير في صندوق النقد الدولي » ، مجلة التمويل والتنمية ، مارس ٢٠٠٥ .
- كارمن م. رينهاوت وفنسننت ريموند رينهاوت ، مرجع سابق ،
- ماسون وكاثرين باتيللو « عملة موحدة لإفريقيا؟ ... » مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، ديسمبر ، ٢٠٠٤
- مالكولم نايت ، جوان سالوب ، « النظام النقدي الدولي الجديد » ، مجلة التمويل والتنمية ، يونيه ١٩٧٧ .
- مجدي محمود شهاب « اقتصاديات النقود والمال ، النظرية والمؤسسات النقدية وبورصة الأوراق المالية في مصر وتطور النظام المصرفي المصري » ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، ٢٠٠٠ .
- مدحت صادق ، « النقود الدولية وعمليات الصرف الأجنبي » ، بدون ذكر الناشر وسنة النشر .
- موقع وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية على شبكة الانترنت .

- وس. هود، « الرقابة على أسعار الصرف » ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، مارس ١٩٨٢ ،
- وليم ج بيرن ، « تطور حقوق السحب الخاصة » ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، عدد سبتمبر ١٩٨٢ .

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- 1 - Hansen Alvin "The Dollar and The International Monetary System " , McGraw ,Hill Book Company , New York 1964 pp . 7- 32.
- 2 - International Monetary Fond "Exchange Rate Arrangements and Currency Convertibility .Development and Issues " ,Word Economic and Financial Surveys , Washington , International Fond 1999.
- 3 - International Monetary Fond "Annual Report" different numbers.
- 4 - MORRELL, JOMES, "The Future of Dollar and the Word Reserve System "Butterworths, 1981
- 5 - Ronald Mckimon "the Rules if the Game "Cambridge, Massachusetts, 1997, MIT Press
- 6 - Ronald McKinnon "an international standard for monetary" Washington, institute international economics
- 7 - Solomon, Robert, "The International Monetary System 1945- 1976 "Harper & Row, 1977.
- 8 - <http://www.inf.org/external/puds/ft/wp/2002/wp2211.pdf>

الخلاصة

وجود الذهب نادر في الأرض، وقيمة إنتاجه تساوي تقريباً قيمته السوقية ولا يمكن طرحه في الأسواق بالشكل الذي يحدث مع الدولار، وعلى الرغم من انتهاء الدور النقدي الرسمي للذهب نهائياً كما يعتقد الكثير، إلا أنه لا يزال للذهب دور مهم واقعياً في النظام النقدي الدولي، حيث عاد يمارس دوره التاريخي باعتباره عملة عالمية وملاذناً استثمارياً. أما يتم اللجوء إليه كملأذ أخير في فترات الأزمات، كالأزمة المالية العالمية الحالية التي لا يزال الاقتصاد العالمي يعيش آثارها من عدم استقرار في أسواق صرف العملات الرئيسية وتفاقم الضغوط التضخمية في العديد من الدول المتقدمة والنامية والركود الذي لا تزال تعاني منه العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، فما زالت الكثير من الدول تستخدم الذهب كجزء من احتياطاتها بالإضافة إلى أن الكثير من المستثمرين أفراداً ومؤسسات يستخدم الذهب كجزء مهم في محافظهم الاستثمارية، وقد شهد العقد الحالي تنامي طلب صناديق الاستثمار على شراء الذهب من الأسواق العالمية فهل يعود الذهب إلى دوره الذي كان يقوم به في السابق؟ هذا مبيئه البحث.

Abstract

The Presence of the rare Gold in earth and the value of its Production nearly equal its marketing value. Thus, it cannot be dealt with in the market by the same way with which we deal with the dollar. Although the gold lost much of its financial historical role, as many think, it still plays an important role in the international financial system. It begins to play its historical role as a national currency. It is also considered a safe investment especially in the time of economical crises. In the current financial crises, which the international economy still witnesses with its bad effects in exchanging the main currencies, the stresses in many advanced countries and under development countries increase. Moreover the economies of many of advanced countries vibrate together with the under development countries. At last, many countries still use Gold as the last safe guard. Moreover, many people who work in investments as individuals or as organizations or institutions also use gold as an important part in their investment's wallets. Now we ask can gold return back to the national currency system as it was before with the same power? That is the question which the research tries to find an answer to.